www.kassioun.org

1186

الاثنين 05 آب 2024

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الحكومة تعترف بتوزيع «الكعكة السورية»: 90,2% للأرباح و9,8% للأجور!

[12]

شؤون عمالية

خطوة عملية واحده تغني عن دزينة تصاريح

02

ملف «سورية 2024»

مجلس الشعب والتمديد والتجديد لرئاسة هيئة التفاوض...

05

شؤون محلية

عندما تعمل الحكومة لمصلحة السوق السوداء!

14

شؤون عربية ودولية

أقسى رد هو حرمان الولايات المتحدة والكيان من أهدافهما!

17

الافتتاحية

الرقص على حافة الهاوية

تعيش منطقتنا بأسرها، ومعها العالم الأوسع، على تخوم تصعيدٍ كبيرٍ واحتمالات خطرة عديدة. الدافع المباشر لهذه الحالة هو السلوك الأمريكي/«الإسرائيلي» تجاه فلسطين بالدرجة الأولى، وتجاه ملفات المنطقة كافة بالدرجة الثانية. وخاصة مع الانتقال الواضح إلى انتهاج سياسات الإرهاب الممنهج المتمثلة بعمليات الاغتيال السياسي المتتابعة.

قبل أي حديث عن احتمالات المستقبل، ينبغي فهم الجوهر السياسي وراء عمليات الاغتيال التي ينفذها «الإسرائيلي» بالتعاون والتوافق مع الأمريكي، رغم محاولات هذا الأخير نفي تورطه.

جوهر المسألة، هو أنّ كلاً من الأمريكي و«الإسرائيلي»، قد وصلا منذ أشهر إلى حائط مسدود في عدوانهما على غزة، وفشلا في تحقيق أيٍّ من النتائج المطلوبة، وفشلا في منع الخسائر السياسية التي ستترتب على المعركة، ليس على المستوى الفلسطيني فحسب، بل والانعكاسات المتوقعة لتلك الخسائر على المستوى الإقليمي والدولي.

بهذا المعنى، فإنّ عمليات الاغتيال السياسي تؤدي ثلاث وظائف معاً:

أولاً: هي محاولة تعويض سياسية-إعلامية-نفسية، للتغطية على الخسائر السياسية الفعلية، وخلق وهمٍ حول القدرة والقوة.

ثانياً: هي أداة في تصعيد متواصل أحد أهدافه هو ضبط الصف الغربي المتضعضع على المستوى الداخلي لكل دولة بعينها، وعلى مستوى العلاقات بين دوله؛ وذلك عبر خلق وقائع جديدة، يتم على أساسها جرّ المترددين ضمن الصف الغربي للمواقع المطلوبة من المركز الأمريكي، وبالضبط من المركز المهووس بالعولمة المفرطة والسيطرة الشاملة على الكوكب.

ثالثاً: الاغتيالات هي أداة في محاولة إطالة عمر «الفوضى الهجينة الشاملة» التي باتت تشكل الاستراتيجية المركزية والوحيدة لواشنطن، في منطقتنا وحول العالم، في إطار الدفاع عن الهيمنة المتداعية.

بكلامٍ آخر، فإنّ الاغتيالات السياسية، هي من وجهة نظر الأمريكي و«الإسرائيلي»، «حل وسط» بين اتجاهين ليس بمقدورهما المضي في أي منهما؛ فاستمرار الحرب بالنسبة لهما مشكلة، وخاصة إذا توسعت، وإيقافها مشكلة.

من جانب آخر، فإنّ هذه الاغتيالات نفسها، وعملية التصعيد التي تدفع باتجاهها واشنطن ومعها الكيان، تنطوي على تناقض داخلي واضح؛ فمخطط «الفوضى الهجينة الشاملة» يتناقض على طول الخط مع الذهاب باتجاه حربٍ مباشرة. ولكن في الوقت نفسه، فإنّ استمرار هذه الفوضى، مع عدم قدرتها على تحقيق أهدافها، وخاصة عبر التفجير الداخلي لجملة دول في الإقليم، بينها مصر والسعودية، يتطلب تصعيداً مستمراً، ينذر بالانتقال إلى الحرب المباشرة.

وبعبارة أخرى، فإنّ الأمريكي ومعه الصهيوني يرقصون على حافة الهاوية، وجوهر المسألة، إذا قلبنا النظر في كل الاحتمالات، سواء الانتقال إلى الحرب المباشرة، أو الاستمرار في التصعيد دون تحقيق نتائج، فإنها ستقودنا إلى نتيجة واحدة، وهي أنّ هذه الاغتيالات التي نراها هي مؤشرٌ مهمٌ على أنّ الآجال الزمنية المتاحة لاستمرار مشروع الفوضى الهجينة الشاملة قد أوشكت على النفاد، وأننا بتنا على مشارف الدخول في مرحلة شيخوخة وموت هذه الفوضى، ومعها الهيمنة الأمريكية في منطقتنا.

بالنسبة لما سيأتي، فإنّ شكل وحجم وطبيعة الرد الذي ستقوم به قوى المقاومة على عمليات الاغتيال، هو ما سيحدد فيما إذا كان من الممكن للأمريكي والصهيوني أن يتابعوا في نهج الاغتيالات والرقص على حافة الهاوية، أم أنهم سيضطرون لانتهاج أساليب أخرى مختلفة تماماً، بما فيها الخضوع لإجراء صفقة بأسرع وقت ممكن، في إطار محاولة تقليل الخسائر...

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

خطوة عملية واحده تغني عن دزينة تصاريح

بين الفترة والأخرى، يتصاعد الجدل حول قضية هامة لها أبعادها الاجتماعية والسياسية، وهي: هل ستزيد الحكومة الرواتب والأجور للعمال بشكل يغطي الحد الأدنى لمستوى المعيشة؟!

فكلما أمعنت الحكومة في تطبيق نهجها البعيد عن مصالح الـ90% من المواطنين يتعمق الفرز أكثر لتتضح الرؤية، ويتبين للطبقة العاملة وفقراء الشعب السوري، الخيط الأبيض من الخيط الأسود، المتمثل بالضرر البالغ الذي أحدثه نهج الحكومة الذي سارت عليه وما زالت تعمقه أكثر، والمتوافق مع مصالح الأقلية، التي همها الوحيد جني الأرباح الطائلة ومركزة الرساميل الكبيرة بين أيديها، حتى أصبحت هذه الأقلية هي من تقرر اتجاهات ومسارات الاقتصاد السوري، مدعومة بكل ما يلزم قانونياً وغيرَ قانونيٍّ لحماية مصالحها.

وفي هذا السياق، يأتي العديد من جهابذة الاقتصاد الحكومي لينصحوا الحكومة ألّا تزيد الأجور والرواتب للعاملين في الدولة وفي خارجها، انطلاقاً من حرصهم على «مصالح» العاملين الذين سيتضرّرون من هذه الزيادة إنْ حصلت، بسبب أنّ الليرة السورية ستنخفض قيمتها الشرائية وسترتفع الأسعار، وستزيد نسب التضخم، وبالتالي سيفقد من زيدت أجورُهم الغايةَ المرجوة من هذه الزيادة، وهي تحسين مستوى معيشتهم، وأن تجد بدلاً من ذلك طرقاً أخرى لتحسين الوضع المعيشي!

أليس هذا موقفاً سياسياً وطبقياً بامتياز؟ عبّر من خلاله «الاقتصاديّون» بكل وضوح وصراحة عن ذاك الجدل «الصراع» الدائر الآن في المجتمع، وفي الأوساط السياسية والاقتصادية حول النهج الاقتصادي للحكومة؟ وتحديداً حول موقفها من قضية الأجور وزيادتها، والتي هي قضية وطنية لها أبعادها الاجتماعية والسياسية، حيث تتوقّف على حلّها حُلا حقيقياً إعادةُ جزء مما يُنهَب عبر الأرباح إلى المنهوبين عبر الأجور.

والسؤال الهام الذي يحتاج إلى إجابة، وهو برسم النقابات: كيف سيكون واقع وحال الطبقة العاملة السورية، إذا ما بقيت الأجور على وضعها المزري، وهي بانحدار مستمر؟ وفي هذا السياق طالب المكتب التنفيذي في اجتماعه الدوري الأخير يوم الثلاثاء «30 تموز 2024» بضرورة «الإسراع بزيادة الرواتب والأجور والتعويضات بما يتناسب مع تكاليف المعيشة» ولكن لم يُضَمِّن المكتب التنفيذي مطلبَه هذا كيف وما هي مصادر الزيادة للرواتب والأجور، وتركَها مفتوحة للظروف عسى ولعلَّ تحدث الزيادة التي يطالب بها دون خطوة ملموسة بهذا الاتجاه سوى المطالبة فقط بزيادة الأجور.

إن قضية الأجور وزيادتها وفق سلّم متحرّك مع الأسعار، يحتاج إلى تعديل في ميزان القوى المختلّ الآن لمصلحة قوى السوق، التي تملك مفاتيح القرار الاقتصادي، وهذا التعديل المنشود في ميزان القوى يحتاج إلى كلّ القوى المتضرّرة من النهج الاقتصادي الليبرالي الذي تسير عليه الحكومة، وفي مقدمة هذه القوى الطبقة العاملة السورية المتضررة وهي الخاسر الأكبر من ذلك النهج.

إنّ حلّ قضية الأجور وتحسين المستوى المعيشي لأغلبية الشعب السوري هي خطوة ضرورية باتجاه انتزاع الحقوق الاقتصادية والسياسية للطبقة العاملة، فهل تفعل القوى الوطنية والطبقة العاملة ما يجب عليها من أجل الدفاع عن أجور

آثار هجرة العمال على البلدان المستقبلة والمصدرة

المهاجر الاقتصادي حسب تعريف منظمة الأمم المتحدة هو شخص يهاجر من منطقة إلى أخرى بما في ذلك عبور الحدود الدولية، سعياً لتحسين مستوى المعيشة لأن ظروف أو فرص العمل في منطقة المهاجر نفسها غير كافية.

على الرغم من أنّ مصطلح المهاجرين الاقتصاديين قد يتم الخلط بينه وبين مصطلح لاجئ، إلّا أنّ المهاجرين الاقتصاديين يغادرون مناطقهم في المقام الأول بسبب الظروف الاقتصادية القاسية بدلاً من الخوف من الأزمات والحروب والاضطهاد التي عادة ما تكون سبباً رئيسياً للهجرة.

يشكل إغراء الحصول على عمل بأجر جيّد في بلد غني أحد الدوافع القوية للهجرة الدولية، وقد زاد الإغراء مع استمرار زيادة الفوارق في الدخل بين البلدان، وعلاوة على ذلك يحتاج العديد من الاقتصادات المتقدمة إلى العمال المهاجرين لأداء الأعمال التي لا يمكن أن يعهد بها إلى مصادر خارجية، ولا يوجد من يرغب في أدائها من العمال المحليّين بالأجور السائدة، وتعد شيخوخة السكان هي من الأسباب الكامنة وراء هذا الطلب المتزايد أيضاً، لأنها تؤدي إلى عجز في عدد العمال بالنسبة إلى المعيلين ومع حصول الأجيال الصاعدة على تعليم أفضل أصبح عددٌ أقل في صفوفها قانعاً بوظائف منخفضة الأجور تتطلب جهداً جسدياً كبيراً.

وقد تؤدّي الهجرة إلى انخفاض الأجور أو إلى زيادة البطالة بين العمال ذوي المهارات المنخفضة في الاقتصادات المتقدمة، الذين يكون كثيرٌ منهم من المهاجرين قد قدموا في موجات سابقة.

وإذ يزيد المهاجرون من القوة العاملة وعدد المستهلكين ويساهمون بقدراتهم في مجال تنظيم الأعمال فإنهم يحقّقون ازدهار النمو الاقتصادي في البلدان المستقبلة.

يوم واحد دون مهاجرين

كيف سيبدو يومٌ واحدٌ من دون مهاجرين؟ على عكس ما قد يعتقده البعض، فالمهاجرون يلعبون دوراً حيوياً في الاقتصاد العالمي؛ وتشير الدراسات إلى أن المهاجرين يجلبون النمو والابتكار في كل من البلدان التي ينتمون إليها وفي البلدان التي ينتقلون إليها. وتواجه معظم الدول الغربية قنبلة موقوتة تتمثل في زيادة عدد السكان المسنّين وانخفاض معدّلات الولادة، وبالتالي يتعين على هذه الدول الاعتماد على المهاجرين لدفع النمو الاقتصادي والحفاظ عليه لأنّه يصبُ في مصلحة هذه الدول أن تدعم الهجرة الآمنة والمنظمة.

آثار هجرة الأيدي العاملة السورية

وإذا كانت الدول المتقدمة مستفيدة من ظاهرة اللجوء كما رأينا، وعكس ما تروجه هذه الدول من أنها تتحمّل أعباء استضافة اللاجئين، يبقى الخاسر الوحيد الدول المصدرة للأيدي العاملة، والتي يتأثر اقتصادها بفقدان الأيدي العاملة الخبيرة وحتى غير الماهرة، ويتبع ذلك انخفاضٌ في معدّلات الاستهلاك وبالتالي تراجع الإنتاج.

ويعاني الاقتصاد السوري من ظاهرة هجرة الأيدي العاملة والشباب بشكل عام نتيجة لانفجار الأزمة السورية عام 2011، حيث هاجر ما لا يقلّ عن 6 مليون مواطن البلاد إلى دول الاتحاد الأوروبي بين عامي 2015 و2016. ورغم توقف الأعمال العسكرية والعنف الذي كان المسبب الرئيسي لظاهرة الهجرة حتى نهاية عام 2018، برزت الأزمة الاقتصادية على السطح وبشكل فظّ حيث انهارت العملة الوطنية وضعفت القوة الشرائية للرواتب والأجور، حتى وصلت لمستويات متدنية جداً مقابل ارتفاع كبير مستمر للأسعار، وإغلاق العديد من المنشآت الاقتصادية نتيجةً لارتفاع تكاليف الإنتاج وحوامل الطاقة، حيث كانت السياسات الحكومية المسبب الأكبر في الانهيار الاقتصادي الذي حدث في البلاد نتيجة لدعم أصحاب الأرباح على حساب أصحاب الأجور، حيث تقلصت حصة أصحاب الأجور من الدخل الوطني إلى 11% فقط، مع اعتماد سياسة تجميد الأجور مما أدى إلى انتشار الفقر وحتى الجوع في المجتمع، وبات انعدام الأمن الغذائي ظاهرة «طبيعية» لدى غالبية السوريين.

كل هذه الظروف دفعت آلاف الشباب والعمال نحو الهجرة وخاصة إلى الدول المجاورة بحثاً عن فرص عمل براتب ليس جيداً، ولكنه أفضل من الأجور التي كانوا يتقاضونها في الداخل، وكانت لهذه الظاهرة تبعاتٌ أخرى باتت أوضح وأكثر تأثيراً في سوق العمل وتوافر الأيدي العاملة.

التداعيات الاجتماعية لنقص الأيدي العاملة

يمكن تقسيم الجوانب التي تأثر بها نقص الأيدي العاملة إلى عدة جوانب؛ منها تأثيره على الحالة الاقتصادية للبلاد وتفشّي عمالة الأطفال بشكل غير قابل للحدّ منه أو السيطرة عليه، ودخول المرأة إلى سوق الأعمال أو المهن الشاقة أو حتى فكرة العمل خارج البيت.

ولم تكن النساء وحدهن ضحية الأعمال الشاقة والتحديات الجديدة التي فرضها واقع الحرب والأزمة الاقتصادية، بل كان للأطفال النصيب الآخر في التعرّض لكافة أنواع الفقر والفقد والحرمان من التعليم، وحتى العمالة لاحقاً، تلك التي لم تعد أرقامها طبيعيةً أبداً، إذ تقدر نسبة الأطفال السوريين العاملين الآن بنحو 20% من إجمالي أعداد العمال في سورية، مما يشير إلى تزايد مهول في أعداد الأطفال غير الملتحقين بصفوف التعليم، وأن هناك أربعة من كل خمسة أطفال سوريين يعانون من الفقر، كما أنّ الأطفال في خارج سورية وداخلها يساهمون في إعالة أسرهم عند غالبية العائلات السورية، حتى المقيمين منهم في مخيمات دول اللجوء اللبنانية أو الأردنية.

العمال مع مَن يصدقهم القول والفعل

أينما وجد رأس المال فإنه يفرض على العاملين بأجر ظروفاً وشروطاً هدفها الأساسي زيادة الأرباح وبأقصى ما يمكن من السرعة. وبالتالي يعاني العاملون بأجر مخاطر الفقر وحوادث العمل وإصاباته وأمراضه المهنية، وغياب قواعد الصحة والسلامة المهنية وعدم توفر معداتها، فالعامل مضطر للمخاطرة بحياته من أجل مستقبل أسرته، فيمضي إلى جحيم العمل خوفاً من خطر الموت جوعاً، ولا حلّ أمامه غير بيع قوة عمله في سوق العمل.

■ نبيل عكام

النقابات العمالية هي التي تجمع العمّال باختلاف انتماءاتهم ومهنهم دون تمييز. من أجل الدفاع عن مصالح العمال وتحقيق مطالبهم وحماية مكاسبهم، وأن تكون الأجور كافية لمعيشتهم هم وأسرهم، والتعبير عن إرادتهم وتحسين شروط وظروف العمل. والحقيقة اليوم، التي تتمّ تغطيتها بغربال، هي أنّ التنظيم النقابي يعاني من قصور في سياساته وبرنامجه الكفاحيّ تجاهَ حقوق الطبقة العاملة، نتيجةَ ضعف الأدوات والوسائل المختلفة التي فقدها خلال العقود السابقة، حيث ساهمت في انخفاض الروح المعنوية للطبقة العاملة، وانخفاض مستوى الوعي الجماعي لديها، كما أضعف ذلك التنظيمَ النقابي من جانب تعداد المنتسبين إليه وكذلك جمهوره العمّالي وفي المجتمع، وبالتالي يفتقد المجتمع لما يكفي من قوى نقابية واعية تحمل مطالب جذرية في الدفاع عن مصالح وحقوق العمال وعموم الكادحين والعاملين بأجر.

من المعروف أنّ الدستور قد نصّ على استقلالية المنظمات الشعبية، والنقابات المهنية وغيرها وهذا شيء مهمّ. ولكن ما نُصَّ عليه في الدستور لم يُبارِح أوراقه التي كتبت فيه، وما زال حبيس تلك الأوراق وخاصة فيما يتعلق بحقوق الطبقة العاملة والحركة النقابية عامة والعمالية خاصة. حيث مارست الحكومات المتعاقبة ما قبل انفجار الأزمة الوطنية وخلالها تجاهَ التنظيم النقابي دوراً تضليلياً، ويا للأسف لقد توطرت النقابات في هذا التضليل، والذي أخذ أشكالاً مختلفة، فارتفاع الأسعار سببه جشع التجار، وأزمة المحروقات سببها التهريب، إضافة إلى الحصار الجائر على البلاد، ولدينا في المجتمع أزمة أخلاق، والحكومة والتنظيم النقابي شركاء، وموافقتها على خصخصة قطاع الدولة، عبر أشكال تضليلية كالاستثمار والتشاركية وغيرها. بينما يُفترَضُ أن تكون الحكومة حكومةَ رعاية اجتماعية وحكومة دولة ممانعة واقتصاد مقاوم.

لذلك على الحركة النقابية الآن وهي تستعد لدورة نقابية جديدة وضع استراتيجيّات عمل نقابي كفاحي تعمل من خلال برامج هذه النقابات، تكون واضحة في علاقاتها مع العمال وأصحاب العمل في القطاع الخاص وقطاع الدولة على حد سواء، تحدّ فيه أجهزة الحكومة كافة من التدخل في شؤونها من أصغر قضية إلى أكبرها، وخاصة عمليات الانتخاب النقابية في أي موقع في الهرم النقابي، إضافة إلى عملية وطرق الانتخاب التي تعتمد القائمة المغلقة الناجحة مسبقاً.

إن الحريات الديمقراطية النقابية تشكل أحد الأسس الضرورية في حياة المنظمة النقابية، فكلّما اتسعت هذه الحريات وتوطّدت ازدادت النقابات قوة وصلابة في الدفاع عن حقوقها وتحصيلها، وعلى رأسها مطالب العمال المتعلقة برفع مستوى حياتهم ومعيشتهم بما يوازي هذا الغلاء المستشري في البلاد.

فالعمال مع من يصدقهم القول والفعل في التصدّي للدفاع عن حقوقهم. إنّ أيّ منظمة نقابية لا تستطيع فرض احترامها لدى العمال وارتباطها بهم وارتباطهم بها إلا بقدر ما تقوم به فعلاً في الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم كافة. وبمقدار ما تتعزز قوة العمال وحركتهم النقابية يتضاءل نفوذ قوى رأس المال والفساد والنهب المختلفة.

الطبقة العاملة

كندا: عمال مدينة برامبتون يصوّتون للإضراب

صوت عمال مدينة برامبتون يوم 30 تموز بأغلبية ساحقة لمصلحة الإضراب عن العمل إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مع صاحب عملهم، وفقاً لما ذكره الاتحاد الكندي لموظفي القطاع العام. نحو 97% من أعضاء النقابة صوّتوا لمصلحة الإضراب، يحدد موعده لاحقاً، ولا يزال الاتحاد يتفاوض للتوصل إلى صفقة عادلة. وقال الاتحاد لا نريد إطالة المفاوضات لفترة طويلة. وأضاف أنّ التضخم ارتفع بشكل كبير منذ الاتفاق الأخير قبل خمس سنوات. يمثل الاتحاد عمّال الخدمات المجتمعية والأشغال العامة والخدمات المؤسسية والبناء والتخطيط والخدمات التشريعية وإدارة الإطفاء والنقل في المدينة ويطالب العمال المنتمين إلى النقابات بتعويضات مجزية ومزايا صحّية بالإضافة إلى أيام إجازة.

اسكتلندا: تحديد مواعيد إضرابات عمال النظافة في جميع أنحاء البلاد

أكدت نقابة يونيسون أنّ عمال جمع النفايات في جميع أنحاء اسكتلندا سوف ينفّذون إضرابات على مدى تسعة أيام خلال شهر آب، وحدّدت مواعيد إضراب عمال النظافة في جميع أنحاء اسكتلندا، بين 14 و22 آب في 14 سلطة محلية، والتي تأتي بعد رفض الأعضاء لاتفاقية أجور جديدة. وأفادت نقابة يونيسون بأنّ المحادثات «لم تتحرك قيد أنملة» من عرض سابق قدّمته الهيئة. وكانت النقابة في يوم 30 تمّوز، قد قدمت رسمياً إشعاراً بالإضراب. وتطالب النقابات بحصول العمال على زيادة شاملة على الأجور والتعويضات المختلفة بنسبة 3،2% لفترة عام واحد. أصبحت حاويات القمامة الممتلئة والقمامة المتناثرة في الشوارع مشهداً شائعاً قبل التوصّل إلى اتفاق بشأن الأجور.

تشيلي: نقابة منجم إسكونديدا تدعو إلى الإضراب

قال رئيس النقابة في منجم إسكونديدا التابع لشركة «بي. إتش. بي» في تشيلي، أكبر منجم للنحاس في العالم، إن النقابة دعت أعضاءها البالغ عددهم نحو 2400 إلى رفض عرض العقد الجديد من الشركة والاستعداد للإضراب. وأفاد رئيس النقابة إنّ العمال قد صوّتوا من 29 تموز إلى 1 آب من أجل الإضراب بشأن عرض العقد المقترح من قبل الشركة. وإذا رفض العمال الصفقة، قد يبدأ الإضراب على الفور. لكن التشريع التشيلي يسمح لأي من الطرفين بالدعوة إلى خمسة أيام من الوساطة الحكومية، قابلة للتمديد لمدة خمسة أيام أخرى. وأشارت النقابة إلى أنّه إذا أضرب أعضاء النقابة، فلن تتمكن الشركة من إنتاج النحاس لأنّ العمال البدلاء محظورون بموجب القانون وتمثل النقابة 98،5% من العمال التشغيليّين في الخطوط الأمامية في إسكونديدا.

المملكة المتحدة: نقابة تصوّت لصالح إضراب

قال اتحاد يونايت إنّ أعضاءه، الذين يشملون عمال تنظيف القطارات والمهندسين ووكلاء التذاكر ومساعدي الضيافة والمواصلات، في شركة السكك الحديدية المملوكة للقطاع العام، لم يتلقّوا بعد عرضاً رسمياً وعادلاً للأجور من صاحب العمل. وأفاد اتحاد العمال «يونايت» بأنّ الاقتراع من أجل الإضراب المزمع تنفيذه في أوائل أيلول قد بدأ يوم 31 تموز ويستمر حتى 20 آب. هذا وقد أنهت نقابة عمال سكوت ريل تصويتاً لمصلحة إضراب عمّال سكوت ريل بعد فشلها في تلقّي ما وصفته بعرض «موثوق» للأجور. أعلنت نقابتا أسيلف و RMT مؤخّراً أنهما ستصوّتان أيضاً على الإضراب عن العمل في نزاع حول الأجور. قالت الأمانة العامّة لنقابة يونايت: «لا يوجد أمام يونايت خيار سوى التصويت لأعضائها في جميع الدرجات. ومن المؤسف أنه لم يقدَّم عرضٌ رسميٌّ عادلٌ للأجور لأعضائنا.

ما هو مستقبل النقابات العمّالية؟ «2»

تستكمل «قاسيون» نشر تقرير منظمة العمل الدولية حول مستقبل الحركة النقابية، وما هي الأمور المفترض اتباعها من قبل النقابات لتستعيد دورها في تنظيم العمال، ودورها في الدفاع عن مصالحهم بعد التغيرات التكنولوجية الكبيرة التي أدخلت على الصناعة، وكذلك التغيرات السياسية والاقتصادية التي أفقدت الطبقة العاملة الكثير من حقوقها، سواء الاقتصادية أو السياسية، ومنها الحريات النقابية والديمقراطية.

■ محرر الشؤون العمالية

يتمثل السيناريو الرابع والأخير في استعادة النقابات العمالية حيويتها وشبابها وإيجاد طرق للتوسع في قاعدة عضويتها الحالية، والنجاح في تنظيم أجزاء من «القوى العاملة الجديدة غير المستقرة» في الاقتصاد الرقمي. قدمت بعض الأدلة على ذلك: النقابات أو المنظمات المشابهة للنقابات التي بدأت في العمل داخل الاقتصادات غير النظامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، والنقابات العمالية في البلدان المتقدمة التي تبتكر طرقاً ذكية لاستخدام الإنترنت كأداة للتواصل مع عمّال المنصّات وتنظيمهم ومدّ العضوية لتشمل العمال «لحسابهم الخاص».

في الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي

يمكن أن ينبع التفاؤل بشأن مستقبل النقابات من زيادة تنوع عضوية النقابات، والتقدم الهائل الذي أحرزته النساء في النقابات، وارتفاع مستوى التعليم بين أعضاء النقابات، وضخ طاقة جديدة في النقابات من خلال العديد من حملات التنظيم ومبادرات تجديد النقابات منذ عام 2000.

اليوم، يرى عدد أكبر من قيادات النقابات ضرورة القيام بالتجديد. ويعتبر الابتكار أيضا أمراً يتعلق بانتقال الموارد داخل الحركة النقابية. ولا يزال معدل الانضمام إلى النقابات بين الموظفين والمهنيّين في الإدارة العامة والتأمين الاجتماعي والتعليم والخدمات الصحية مرتفعاً في العديد من البلدان، بينما يصل معدل انضمام القطاع الخاص إلى النقابات إلى أقل معدل له.

ويثير ذلك مسألة سبل الاستغلال الأمثل لتلك الموارد وتشاركها.

ويعتبر ضم المزيد من الشباب للنقابات أمراً أساسياً لأي استراتيجية لتجديد النقابات.

عملية إحياء دور النقابات

ينبغي أن تهدف النقابات على أقل تقدير لمضاعفة معدل كثافة النقابات الحالي من الشباب حتى عمر 30 عاماً ورفع المتوسط من 11% حالياً إلى 22%. وقد تكون هناك عدة طرق لتحقيق ذلك.

ويتطلب ذلك استقدام أعضاء في المراحل المبكرة، في المدارس المهنية وفي الجامعات وأثناء الانتقال من المدرسة للعمل.

قيام النقابات بتقديم برامج عضوية خاصة وخفض الرسوم وتقديم مزايا مستهدفة تساعد الشباب في هذه المرحلة من حياتهم.

ويتطلب الأمر حتماً تحويل النقابات لبعض مواردها ومزاياها وسياساتها من العمال الأكبر سناً إلى الأصغر سناً.

ويعتبر تغيير القيادات أحد جوانب هذا الأمر، غير أنه سيكون من المفيد بالتأكيد رؤية مزيد من الشباب في القيادة العليا للنقابات والاتحادات.

لقد بدأ اتحاد نقابات عمال إيطاليا بتحديد حصة 20% للعمال دون سن الثلاثين كمسؤولين نقابيين منتخبين. وقد نجح تخصيص حصة مماثلة، وإن كانت أعلى في حالة النساء، في جذب المزيد من النساء لمناصب نقابية ومن المفهوم أنّ القيام بذلك إلى جانب تغيير السياسات قد جعل النقابات أكثر جذباً للنساء.

غالباً ما تتمتع النقابات العمالية بدعم من المجتمع بصفة عامّة يفوق حصة عضويّتها المتناقصة. ولا ينبغي التقليل من أهمّية صورة النقابات العمالية في المجتمع. ويوضح هذا الأمر مثالَين متناقضَين، أحدهما من قطاع تكنولوجيا المعلومات في الهند والثاني من مجال صناعة السيارات في ألمانيا.

«بمرور السنين، نما انطباع عام غير محمود عن النقابات العمالية الهندية كونها تتصرف بشكل غير مسؤول، وتلبّي المصالح الخاصة وتتبنى أساليبَ هدّامة وتهمل مصالح الأعضاء وتتجاهل رفاه المجتمع ككل».

ويمكن التوضيح أن أصحاب العمل في مجال تكنولوجيا المعلومات استغلوا تلك الصورة السلبية لمنع أو لإيقاف جهود التنظيم من خلال تصوير النقابات العمالية على أنّها غير متطوّرة أو غير مفيدة أو غير ذات صلة أو خطرة. وبناءً عليه، ينبغي لمحاولات التنظيم بين متخصّصي تكنولوجيا المعلومات أن تتجنّب كلّ الارتباطات والاتصالات مع النقابات حتى تحقق قدراً من النجاح.

يجب أن يركّز التنظيم الناجح على مهنيّة وكفاءات النقابات بوصفها جهات تَفاوض ماهرة. ويشير المثال الألماني إلى استغلال نقابة «آي جي ميتال» للفرص التي وفّرتها الأزمة المالية عام 2008. وفي هذا الوقت، اقترحت النقابة خطة عمل قصيرة المدى لتفكيك السيارات ونجحت فيها، مما أبقى على صناعة السيارات متماسكة وعلى العمال المَهَرة في وظائفهم. وقد أضاف هذا الإنجاز، الذي تمّ الإعلان عنه على نطاق واسع في وسائل الإعلام، إلى توكيد نفوذ ومكانة سلطة النقابة، وساعد على تحسين موقف النقابة في المجتمع وزيادة إحصاءات عضويتها.

ينبغي أن يظل العمل الرئيسي للنقابات التنظيم والتعبير عن التضامن بين العمال من أجل التفاوض بشأن الاتفاقيات التي تلزم أصحاب العمل والحكومات

أربعة سيناريوهات مستقبلية محتملة

أوضح «فرانجي وكوس وهادزيابديك» أن هناك جزءاً كبيراً من الرأي العام الأوروبي الذي يعتبر النقابات العمالية مؤسسة اجتماعية مهمّة، وقد ظل ذلك صحيحاً بمرور الوقت بالرغم من تراجع مستويات الكثافة النقابية.

على ذلك، عبّرت الجماعات الاجتماعية الهشّة عن مستوى مرتفع من «الثقة في النقابات»: مثل الأشخاص الذين يحصلون على دخل منخفض والشباب والمهاجرين – وهي مجموعات ممثّلة تمثيلاً ناقصاً في النقابات العمالية وفي السياسة وفي غالبية المنظّمات والمؤسّسات الاجتماعية الأخرى.

في أكتوبر 2015، عندما أعلن المكتب الأسترالي للإحصاء أنّ عضوية النقابات انخفضت إلى 14,4% من كافة الموظفين، وهو أقلّ مستوى لها خلال 25 عاماً، قامت شركة استطلاعات الرأي الرئيسية في البلاد بنشر أرقام توضح أنّ 62% من الأستراليين يعتقدون أنّ النقابات مهمّة وأنّ هذا الاعتقاد يتزايد منذ عام 2012. ويَعتقد 21% فقط ممن شاركوا باستطلاع الرأي أنّ النقابات ليست بالغة الأهمية، وقد انخفضت النسبة بعد أن كانت تمثل 27% في عام 2012.

ومن الأمور التي تعارضت بصورة أكبر مع معدل الكثافة المنخفض هو أنّ 45% من الأستراليين على قناعة بأنّ العمال سيكونون أفضل حالاً إذا كانت النقابات أكثر قوّة.

وباختصار، يبدو أنّه لا تزال هناك مساحة اجتماعية وفكرية أوسع للنقابات العمالية.

لا يعني إحياءُ دور النقابات العودةَ للماضي، سواء بالنسبة لأشكالها أو أعدادها. ويعني الإحياء القيام بالأمور بصورة مختلفة. وما يجب القيام به بصورة مختلفة على الأرجح هو العضوية نفسها وما تنطوي عليه فيما يتعلق بالالتزامات والحقوق والواجبات. ومن المحتمل أن تصبح العضوية أكثر هشاشة وتصبح مؤقّتة وأقل اعتماداً على الالتزام الدائم و«المفتوح»، تماماً كما حدث من تغيرات في علاقات العمل اليوم.

وبالنسبة للجيل الحالي والجيل القادم من الشباب بصفة خاصة فإن الانضمام لسوق العمل والمشاركة في النقابات قد يتضمن أشكالاً جديدة من المشاركة التي تعتمد على الإنترنت، وتتضمن التمويل الجماعي والرسوم الضئيلة لبعض المشروعات وحقوق التصويت في انتخابات النقابات والتصويت على الاتفاقيات الجماعية والمواثيق الاجتماعية والإضراب.

ويتطلب كل ذلك تفكيراً جديداً والتجريب وخاصة فيما يتعلق بما ينبغي أن يظل العمل الرئيسي للنقابات، وهو التنظيم والتعبير عن التضامن بين العمال من أجل التفاوض بشأن الاتفاقيات التي تلزم أصحاب العمل والحكومات.

ويضع التفاوض الاجتماعي فرضية مسبقة تتعلق بالقدرة على الدعوة للإضرابات والإلزام بالنتائج – وهناك سؤال كبير مفتوح وله تداعيات قانونية أيضاً، وهو يتعلق بما إذا كان من الممكن القيام بالأمرين من خلال أشكال عضوية أكثر مرونة أو أقل إلزاماً.

مجلس الشعب والتمديد والتجديد لرئاسة هيئة التفاوض... والفضاء السياسي القديم!

تزامن خلال الشهر الماضي، على مستوى «النخب السياسية» في سورية، حدثان «ديمقراطيان»، يحملان إشارات واضحة ودلائل عميقة عن مدى الابتعاد والغربة بين تلك «النخب» وبين عموم السوريين، على اختلاف اصطفافاتهم.

■ مهند دليقان

الحدث الأول: هو انتخابات مجلس الشعب، في دوره التشريعي الرابع بعد إقرار دستور 2012، والذي شهد مشاركة شعبية شديدة التواضع، ناهيك عن التكرار الممجوج لعرس الصور والابتسامات والشعارات المعتادة، بعيداً عن البرامج السياسية وبعيداً عن قانون انتخاب حقيقي يسمح بتنشيط الحركة السياسية الوطنية في البلاد، ومواصلةً لقانون انتخابات مستمر في جوهره منذ أكثر من 50 عاماً، ويقوم على تحويل مجلس الشعب/ البرلمان، من أداء وظيفة التمثيل السياسي للناس، إلى أداء وظيفة التمثيل الإداري المحلي لهم، وكأنه مجلس إدارة محلية موسع، له حق حجب الثقة عن الحكومة، وليس له الحق في منحها!

الحدث الثاني: هو إقدام هيئة التفاوض السورية على «استنساخ» و«تطوير» تجربة «الحزب القائد» – الائتلاف، الذي انتهج خلال السنوات الماضية سياسة ديمقراطية من طراز رفيع، تقوم على تبديل الطرابيش بين مجموعة محددة من شخوصه. «التطوير» المقصود هو تعديل النظام الداخلي للهيئة، بما يسمح بتمديد رئاسة الهيئة لتصل فعلياً إلى 4 أو 5 سنوات «سيظهر أي الرقمين أصح بناءً على الفتوى التي ستلحق تعديل النظام الداخلي، والتي يبدو أنّ البعض لا يريد أن يجعلها بأثرٍ رجعي فحسب، بل على طريقة «ضم الخدمات»»؛ يمكن تسمية هذا التطوير بأنه انتقال من تبديل الطرابيش إلى تثبيتها...

التشابه ليس شكلياً!

من الصحيح أنّ عموم السوريين، وخلال سنوات عديدة منذ 2011، قد انقسموا بحدة بين مؤيدين للنظام، ومؤيدين للمعارضة «بشكلها الرسمي المدعوم غربياً بالدرجة الأولى». ولكن من الصحيح أيضاً، أنّ التجربة الملموسة، والمأساة الملموسة، قد علّمت الناس أنّه تقريباً «لا فرق بين الرايتين»؛ فالمتشددون على طرفي المتراس، يتفقون في جملة من الأساسيات:

رفض الحل السياسي ورفض الحوار، في البداية بشكل علني، ومن ثم بشكل مستتر، عبر القبول به اسمياً، والعمل ضده عملياً.

التعويل على الغرب، وعلى الغرب وحده بوصفه «المخلص»؛ سواء عبر العمل من تحت الطاولة وفوقها على «خطوة مقابل خطوة»، أو عبر التوسلات والمناشدة التي يصبها البعض استجداءً لاستمرار العقوبات واستمرار اللاءات وتكريسها.

التطابق في البرنامج الاقتصادي– الاجتماعي، المعلن أو المطبق دون إعلان؛ فكلا الفريقين متفق على الاتجاه الليبرالي اقتصادياً، وعلى التوجه غرباً، والذي يصب في نهاية المطاف في مزيد من إفقار الشعب السوري، وفي تكريس التبعية الاقتصادية للغرب، وفي تعزيز عوامل الانفجار الداخلي خدمة لمصلحة قلة ناهبة... «وإذا كانت محاكمة الحكومات السورية وسياساتها الاقتصادية أمراً ممكناً انطلاقاً من الأفعال، ومحاكمة المعارضة المدعومة غربياً انطلاقاً من الأقوال والسلوك السياسي العام، فإنّ السنوات الخمس الأخيرة التي تمكنت فيها أقسام من المعارضة من السيطرة على مناطق في سورية، قدمت للسوريين ما يكفي من الإثباتات والأدلة أنّ لا اختلاف حقيقياً في إدارة الشأن الاقتصادي– الاجتماعي بين الجهتين».

على الصعيد الديمقراطي، وعلى صعيد الحريات السياسية، سمحت التجربة العملية أيضاً، بإظهار حقيقة البرنامج الذي تعد به أطراف في المعارضة، عبر سلوكها الملموس على الأرض في مناطق سيطرتها؛ فالاعتقال اعتقال والحبس حبس والقمع قمع وإلخ... أضف إلى ذلك «الممارسات الديمقراطية» الداخلية ضمن الأجسام التي تقدم نفسها كمعارضة رسمية، بما في ذلك تبديل الطرابيش وتثبيتها...

إنّ هذا التلاقي والتقاطع، ليس أمراً تصادفياً بحال من الأحوال، فجوهر المسألة هو أنّ الصراع الذي يخوضه المتشددون من الطرفين، باستخدام الشعب السوري ومعاناته، لم يكن في يوم من الأيام صراعاً من أجل طبيعة النظام السياسي الاقتصادي– الاجتماعي المطلوب، بل كان صراعاً من أجل السلطة، مع إبقاء النظام على حاله... أي ليس صراعاً لمصلحة الشعب السوري، بل صراعاً على من «له الحق» في نهب هذا الشعب وحكمه.

دائماً ما أتذكر في هذا السياق أحد النقاشات التي جرت في جنيف عام 2017، عشية تشكيل هيئة التفاوض السورية الحالية. كان موضوع النقاش هو التصور الذي يقدمه كل من الطرفين لما هو تفسير «جسم الحكم الانتقالي» الذي يشير إليه القرار 2254. وطرفا النقاش كانا منصة موسكو من جهة، والهيئة العليا للتفاوض السابقة التي كان يقودها رياض حجاب ونصر الحريري.

في خضم ذلك النقاش، قدم أحد الرفاق في منصة موسكو تصورنا عن مفهوم جسم الحكم الانتقالي، وفي إطار التقديم رسم على سبورة ضمن القاعة تخطيطاً عاماً لطبيعة النظام القائم حالياً، وإلى جانبه تخطيطاً عاماً لتصورنا عما يجب أن تكون عليه الأمور.

التعليق الذي قدمه أحد قيادات الهيئة العليا للتفاوض في حينه تلخص بالتالي: أشار إلى المخطط الذي يشرح وضع النظام القائم وقال التالي: «هل ترون هذا المخطط؟ مخطط النظام القائم حالياً؟ أنا أراه ممتازاً، ولا أريد فيه أي تغيير، فقط تغيير واحد، فلنُزل رأسه ونضع رأساً جديداً، وسيكون كل شيء على ما يرام»!

هذا التعليق البسيط والمباشر، يختزل المسألة كلّها؛ فعند متشددي المعارضة، وبخاصة منهم التابعين للغرب بشكل أو بآخر، ليست المشكلة هي التوزيع الإجرامي وغير العادل للثروة، وليست المشكلة هي التدني المريع في مستوى الحريات السياسية، وليست المشكلة هي طبيعة العلاقات الدولية، ولا أي شيء آخر... المشكلة تتلخص في شيء واحد فقط: لمن السلطة؟

ليس من المستغرب نهائياً استمهال النخب القائمة وصبرها الاستراتيجي بل ورغبتها في إطالة الأزمة إلى ما لا نهاية

فضاء سياسي قديم وجديد

بالمعنى النظري، تُعبّر الأزمات الكبرى التي تعيشها الدول، بما فيها الأزمة السورية –التي انفجرت عام 2011، ولكنها كانت قائمة وتختمر وتتصاعد منذ عقود قبل ذلك– عن انقطاع الصلة بين القوى السياسية والنخب والفضاء السياسي على العموم، وبين عامة الناس؛ ويعود ذلك بجزء منه إلى تراجع الحركة الشعبية وسباتها الدوري الذي تدخل فيه كل نصف قرن تقريباً.

مع أول صعود للحركة الشعبية، ونتيجة تراكم الانفصال عن الناس وعن الواقع الذي يعيشه الفضاء السياسي القديم، وابتعاده عن تمثيل مصالح الناس وآلامها، وحتى ابتعاده عن فهم تلك الآلام، تبدأ المراسم التاريخية لدفن الفضاء السياسي القديم.

الجانب الأكثر صعوبة بالمعنى التاريخي، هو مخاض ولادة الفضاء السياسي الجديد الذي ينطلق من الناس ويُعبر عنها وعن مصالحها... وهذه هي عملية تاريخية، تحتاج وقتها الكافي لتكتمل، وأول مؤشرات اقترابها من الاكتمال، هو الإجماع الشعبي المتزايد على رفض النخب من طرفي «الثنائية الوهمية» القائمة، والبدء بالبحث عن التمثيل الحقيقي، وعن الصراع الحقيقي الذي يجب أن يُخاض...

نحن بالضبط في هذه المرحلة، والتي سيكون تطبيق الحل السياسي وفقاً لـ 2254 مجرد بداية لها، ولكنها بداية ستدخل عملية ولادة الفضاء السياسي الجديد، ودفن القديم، في طورٍ من التسارع الكبير... ولذا ليس من المستغرب نهائياً، استمهال النخب القائمة وصبرها الاستراتيجي، بل ورغبتها في إطالة الأزمة إلى ما لا نهاية، لأنها تعرف تماماً أن بداية الحل السياسي، هي أيضاً بداية مراسم نقلها إلى منتهاها التاريخي...

رصدٌ لردود الأفعال حول اغتيال الشهيد

ما زالت ردود الأفعال الرسمية حول حادث اغتيال الشهيد إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحماس، محدودة وضيقة، وكان ذلك بقرار من حكومة الكيان، كما ورد في مقالة نشرتها «إسرائيل هيوم» في 31 تموز، والتي وفقها: «وجه مكتب رئيس الوزراء بعدم التعليق على اغتيال إسماعيل هنية... وبعث رئيس الجمعية الوطنية تساحي هنغبي برسائل إلى الوزراء قال فيها: «إن رئيس الوزراء يرغب في تجنب التطرق إلى هذه القضية». حتى أن سكرتير مجلس الوزراء يوسي فوكس اتصل هاتفياً ببعض الوزراء». ووفق المقالة، «ما أدى إلى هذه الدعوات والرسائل هو احتفالات بعض الوزراء على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث كتب وزير الاتصالات شلومو قرائي على حساب إكس: «نعم، سيهلك كل أعدائك يا رب» ... ونشر وزير الإعلام والشتات «الإسرائيلي» عميشاي شيكلي صورة لهنية وهو ينادي «الموت لإسرائيل» على تويتر، ورد عليها: «احذر مما تتمنى». ووفق المقالة، كتب وزير التراث عميحاي إلياهو: «هذه هي الطريقة الصحيحة لتطهير العالم من هذه القذارة. لا مزيد من اتفاقيات «السلام» /الاستسلام الوهمية، ولا مزيد من الرحمة تجاه هؤلاء البشر. إن اليد الحديدية التي تضربهم هي التي ستجلب السلام، وقليلاً من الراحة وتعزز قدرتنا على العيش في سلام مع أولئك الذين يرغبون في السلام. إن موت هنية يجعل العالم أفضل قليلاً».

■ مركز دراسات قاسيون

ردود الأفعال الرسمية

ونشرت مقالة على موقع «القناة 24» الإخبارية يوم 31 تموز ردود الأفعال ذاتها، إضافة لردود أفعال أخرى بما فيها تغريدة لعضو الـ «كنيست» يائير غولان، يقول فيها: «إن القضاء على رؤساء الجناح العسكري لحماس وحزب الله ورئيس الجناح السياسي لحماس نجاح أمني مهم. 115 مختطفاً ومختطفة لم يعودوا إلى ديارهم بعد». وكتبت عضو الـ «كنيست» نعمة لازمي: «صباح الخير والآن صفقة»، وكأن هنية هو من كان يوقف الوصول إلى صفقة.

مستقبل حماس

أحد الجوانب التي ركزت عليها بعض الجهات الإعلامية، هي محاولة توقع ما الذي يمكن أن يحصل تالياً، وبالتحديد فيما يتعلق بمن سيخلف هنيّة. في مقالة نشرتها «إسرائيل هيوم» في 3 آب، يقول الكاتب: إن حماس «تستعد لاختيار خليفة له. ومن المتوقع أن تؤثر هوية الخليفة على القرارات المصيرية في حماس في المستقبل القريب– وخاصة استمرار المفاوضات بشأن صفقة الاختطاف».

وبحسب المقالة، قال مصدر في حماس لوكالة الأنباء الفرنسية: إن «العلاقات مع الدول العربية والإسلامية ستؤخذ في الاعتبار أيضاً في اختيار الزعيم القادم». ويضيف الكاتب: إنه «من المفترض أن يتولى موسى أبو مرزوق زمام الأمور بعد وفاة هنية، مؤقتاً على الأقل، إلى حين انتخاب رئيس جديد للمكتب. ولكن بسبب الحرب، قد تعاني هذه العملية من صعوبات في ضوء الانفصال الناشئ بين الذراع العسكري للمنظمة ومكتبها في الخارج».

ويضيف الكاتب في نهاية المقالة، فيما يبدو مرتبطاً بموضوع اغتيال هنيّة ولكن دون كتابة ذلك بشكل واضح، يقول: إنه «في هذه الأثناء، صبت حماس ماءً باردةً على زيارة الوفد الإسرائيلي للقاهرة. وقال أحد كبار مسؤولي المنظمة الإرهابية في الخارج، سامي أبو زهري: إن هذا «تصريح فارغ». ووفقاً له، فإن نتنياهو غير مهتم بإنهاء الحرب».

ونظر مقال نشره «معهد دراسات الأمن القومي» يوم 1 آب، في الفوائد والمساوئ من اغتيال فؤاد شكر وإسماعيل هنية، وحول الأخير، يقول المقال: إن الفوائد هي أن الاغتيال كان «رسالة إسرائيلية واضحة، مفادها أن قيادة حماس الحالية والمستقبلية ليستا في منأى عن الخطر في أيّ مكان في العالم، حتى لو كانتا في قلب حصن الدولة الأساسية المؤيدة لها. وهي رسالة وتذكير لإيران بأنها ليست بمنأى، وليست آمنة، حتى في داخل أراضيها، وكذلك كبار مسؤوليها وضيوفها... وهذه الرسالة هي تتمة لتلك التي أرسلتها إسرائيل من خلال الرد الجراحي المحدود على هجوم الثالث عشر من نيسان، والذي يبدو أنه لم يقوّض ثقة إيران بالتفوق الاستراتيجي للمحور الذي أقامته حول إسرائيل». أما السيئات، فيقول المقال في هذا الصدد: «المقصود شخصية ذات أهمية رمزية في الأساس، واختفاؤها لن يؤثر كثيراً في مكانة حماس، وفي قدراتها السياسية، أو العسكرية، أو في السياسة الداخلية للحركة، أو في السياسة الفلسطينية عموماً، ولن يغير الاغتيال شيئاً من سياسة السنوار عموماً، وإزاء صفقة المخطوفين خصوصاً، ولن يؤثر بالتأكيد في طبيعة وجوهر مطالب الحركة. ولن يكون هناك مشكلة في إيجاد بديل لهنية... فهناك عدد كبير من المؤهلين للحلول مكانه».

يقول باحث «إسرائيلي» في الشؤون الفلسطينية في لقاء نشرته «معاريف» في 1 آب: «قد أقول شيئاً غير مقبول: إن القضاء على شخصية إسماعيل هنية بحد ذاته أمر مهم. هنية شخصية رمزية. تراه في الاختلاط، وفي الإعلانات، وفي كل أنواع التحركات السياسية، وفي تحليلات استراتيجية حماس، ولكنه ليس الشخص الذي يُحدد التحركات العملية... عندما أغوص في التفاصيل، يبدو أن من يحدد الأمور بشكل حاسم في حماس هو يحيى السنوار وليس هنية. هل مثل هذا الضرر الرمزي والبالغ لحماس مثل القضاء على هنية سيحسم الصفقة؟ من الممكن أن تقوم حماس بخطوة رمزية ومؤقتة في المحادثات. ولكن حتى بعد القضاء على الضيف لم يقولوا: إنه لن يكون هناك محادثات... إن حماس تريد التوصل إلى اتفاق، ولكن بشروطها. ولا يؤدي هذا «الضغط الإضافي» إلى تخفيف مواقف حماس، وعلينا أن ندرك ذلك. إن مجرد إدخال عناصر جديدة في صياغة الاتفاق هو أمر لا بد أن يدركه كل من يفعله، لأنه سوف يخلق مشاكل فيما يتعلق بالمفاوضات».

أحد الجوانب التي ركزت عليها بعض الجهات الإعلامية هي محاولة توقع ما الذي يمكن أن يحصل تالياً وبالتحديد فيما يتعلق بمن سيخلف هنيّة

وفي مقالة نشرها «معهد دراسات الأمن القومي» يوم 31 تموز، بعنوان «اغتيال إسماعيل هنية.. تطور مهم لكنه غير حاسم»، يقول الكاتب: «لا بد أن نتذكر أن هنية لم يكن قط الرجل الأول في المنظمة. ففي التاريخ القصير لحماس لم نجد قط شخصاً واحداً يحظى بمكانة مرموقة ومقبولة باعتباره أعلى من الجميع، باستثناء أحمد ياسين. وهذا أيضاً يوضح طبيعة المنظمة، وربما سر بقائها: امتلاكها لقاعدة شعبية عريضة للغاية واتخاذها للقرارات الأساسية بالإجماع والمسؤولية المشتركة. وسوف تجد حماس بسرعة بديلاً لهنية، وتواصل مسيرتها مع التكيف مع احتياجات الساعة».

ومقالة أخرى نشرتها «معاريف» في 2 آب، أتت تحت عنوان «إن القضاء على هنية سيكون له تأثير لسنوات قادمة، وليس من المؤكد أنه سيكون إيجابياً». وينبه الكاتب فيها: إنه «رغم أن هنية كان يرأس المكتب السياسي لحماس، إلا أنه كان محبوباً لدى كثير من الفلسطينيين الذين لا ينتمون إلى الحركة. وفي حين تكافح إسرائيل مع الفصائل، فمن الجدير أن ننتبه إلى المواطن الفلسطيني أيضاً... وبقتل هنية، فتحت إسرائيل حساباً مع الجمهور الفلسطيني، حتى أولئك الذين لم يكونوا من مؤيديه».

مستقبل الكيان في عدوانه الجاري

تقول مقالة نشرها موقع «والا» الإخباري في 3 آب، «السؤال المطروح هو التوقيت. ليس من الصعب قتل هنيّة. فهو يجوب العالم، ويعيش في الفنادق الفاخرة، ويسافر على الدرجة الأولى. لقد عرفت إسرائيل تحديات أعظم بكثير– محمد الضيف، على سبيل المثال. النقطة المهمة هي أن اغتيال هنية يحدث في أكثر اللحظات الحرجة في المفاوضات بشأن

إسماعيل هنيّة في إعلام الكيان

صفقة الرهائن التي ستنهي الحرب في غزة... إن قتله الآن، في البشارة الأخيرة للجهود المبذولة لإعادة 115 إسرائيلياً إلى الوطن، لا يشير إلى أيدٍ نظيفة». وتضيف المقالة: «يجب أن نقول بصوتٍ عالٍ: لا يوجد حتى عامل واحد في المؤسسة الأمنيّة غير مقتنع بأن بنيامين نتنياهو ببساطة لا يريد صفقة، وهو غير مهتم، ويفعل كل شيء لمنعها. بهذه البساطة. داخل الغرفة، يشعر كبار المسؤولين الأمنيين باليأس. بعضهم على وشك الانفجار». وضمن المقال، قال أحد المعلقين الذين استقصى الكاتب آراءهم: «أنت لا تريد صفقة؟ لذا قل ذلك. اجعل نواياك معروفة. لا تدفع الجميع إلى الجنون. إذا كنت لا تريد صفقة، فلماذا تزعج العالم كله بمفاوضات لا نهاية لها، مع الخطوط العريضة والأسئلة والتعليقات والتصحيحات والرحلات الجوية والاجتماعات وكل هذا؟ وماذا عن العائلات؟ قل لهم الحقيقة. إنهم يستحقونها. أنت رئيس الوزراء. قرر شيئاً، أخبر الجمهور بذلك. لا تلعب لعبة مزدوجة أو ثلاثية أو رباعية. أنت تلعب مع الناس ومع الأنظمة».

وتضيف المقالة: «لقد احتفلنا أمس بمرور 300 يوم على الحرب. وإذا نظرنا إلى الوراء، فسنجد أن هناك الكثير مما يدعو إلى السرور. فبعد الفشل الذريع والمذبحة المروعة، جمعنا شتات أنفسنا وخرجنا للقتال من أجل الوطن. وحققنا سلسلة طويلة من الإنجازات التكتيكية التي لا تترجم إلى إنجاز استراتيجي. فلنحاول أن نسير على خطى علي خامنئي، زعيم إيران. كانت خطته هي استنزاف إسرائيل حتى تدميرها في عام 2040. وهو الآن متقدم على الجدول الزمني. وعندما ينظر إلى الوضع، على الرغم من كل النكسات المجيدة والجثث المتناثرة بيننا، فإنه يرى أن مهمته لم تتعطل فحسب، بل تسارعت. لم تكن الخطة الإيرانية غزو إسرائيل واحتلالها وتدميرها. وهذا غير ممكن حتى الآن. كانت الخطة تتلخص في تطويق إسرائيل بحلقة من النيران من وكلاء قاتلين ومصممين، وتقويضها تدريجياً، حتى يغادر جزء من السكان، وسيبدأ الاقتصاد في التفكك، وسيتم قطع التماسك الداخلي وستتفكك إسرائيل ببساطة. لقد خططوا لتوجيه الضربة القاضية حوالي عام 2040».

وفي مقالة نشرتها «قناة N12» في 1 آب، يقول الكاتب: «حتى الآن تدل تجربتنا على أن اغتيال مسؤولين رفيعي المستوى لا يؤدي إلى تغييرات على المستوى الاستراتيجي، وعلى ما يبدو، لن يؤدي إلى انتهاء الحرب في غزة، أو في الشمال... كما أن الإنجاز الذي حققته إسرائيل من هذه العمليات يمكن أن يطغى عليه تصعيد محتمل، وخصوصاً في مواجهة حزب الله والإيرانيين، الذين من المتوقع أن ينفذوا عملية انتقامية ضد إسرائيل... السؤال المركزي المطروح الآن هو: هل الرد الذي سيختاره حزب الله وإيران سيكون من النوع الذي يسمح لإسرائيل باحتوائه ووقف مسار التصعيد؟ في إمكان إسرائيل أن تختار في هذه المرحلة... العمل على الدفع قدماً بحل سياسي في الشمال، وصفقة مخطوفين مع حماس، وبهذه الطريقة، ستتمكن من وقف هجوم أعضاء محور المقاومة الآخرين عليها».

ووفق مقالة أخرى نشرتها «قناة N12» في 1 آب، «هناك أربعة أسئلة رئيسة: ما هو رد فعل أعدائنا، وكيف سيؤثر القضاء على هنية على صفقة الرهائن، وكيف سيؤثر على حماس، وإلى أي مدى يصل الضرر الذي لحق بحزب الله والمحور الإيراني الشيعي حقاً». وتضيف: «نتوقع ردود فعل من ثلاث جبهات: حماس على تصفية هنية، وحزب الله على تصفية شكر في قلب بيروت، وإيران على الإذلال الذي لحق بها نتيجة تصفية هنية عندما كان ضيفاً مكرماً لدى النظام وفي قلب طهران. وحقيقة أن كل شيء حدث خلال 12 ساعة، وفقاً للمحور الإيراني، هو هجوم على الكل، وسيزيد من الدافع للرد السريع من قبل المحور بأكمله». وحول الرد الإيراني المحتمل، تقول المقالة: «تمتلك إيران القدرة على إطلاق الصواريخ والطائرات بدون طيار على إسرائيل بطريقة مماثلة لما رأيناه في 14 نيسان. ومع ذلك، وكما ثبت في تلك الحالة، كانت الفعالية الحركية للتحرك الإيراني منخفضة في المرة الأخيرة بفضل قدرة الدفاع المتعددة الطبقات لإسرائيل، وأيضاً بفضل التحالف الإقليمي بقيادة الولايات المتحدة، والذي نأمل أن يكون بمثابة ثقل موازن هذه المرة أيضاً. ومع ذلك، لا ينبغي تجاهل التأثير المعنوي وتعطيل الحياة اليومية في إسرائيل بسبب هذا التهديد. هذا التعطيل ذو قيمة كبيرة للإيرانيين. يجب أن نتذكر أيضاً أن تحرك 14 أبريل/نيسان كان خطوة جديدة، مما يثبت الشجاعة الإيرانية، التي ربما اخترقت حاجزاً كان موجوداً حتى ذلك الحين».

وحول اغتيال هنية: «إن القضاء عليه لن يغير شيئاً جوهرياً في سلوك المنظمة من الناحية العسكرية، ولكن من شأنه أن يضعف حماس من الناحية السياسية في مواجهة فتح».

وتضيف المقالة حول التأثير على الصفقة: «إن الصلاحيات المتعلقة بالمختطفين منوطة بالكامل بزعيم حماس في قطاع غزة يحيى السنوار. ورغم أن هنية أدار الاتصالات من جانب حماس مع الوسطاء، إلا أنه لم يكن في الواقع سوى عامل وساطة. وفي الحالات الوحيدة التي كان فيها للقيادة الخارجية نهج مختلف عن القيادة المحلية، أظهر هنية صلابة وعناداً. ومن غير المستغرب– في أعقاب الضغوط العسكرية على غزة– أن قادة الجناح العسكري داخل القطاع هم الذين أظهروا الرغبة في التسوية. إن خروج هنية من الصورة يترك وراءه عدداً كافياً من الأشخاص في القيادة الخارجية لمواصلة المفاوضات».

وتضيف المقالة: «من الممكن أن يكون التغيير الرئيس الذي أحدثه اختفاء هنية لصالحنا. فهذا إنجاز مباشر يقربنا من تدمير القدرة الحكومية لحماس، وهذه خطوة كبيرة على الطريق نحو تحقيق أهداف الحرب. وكلما اقتربت الحكومة الإسرائيلية من تحقيق الأهداف الأخرى للحرب، كلما كانت أكثر التزاماً بهدف الحرب المتعلق بعودة المختطفين».

وفي تناقض كامل مع هذا الكلام، مقالة أخرى نشرتها «قناة N12» في 1 آب تقول: «إسرائيل ككل تُجر إلى حملة مباشرة ضد إيران وحلفائها، وهي حملة في سبع ساحات، على النقيض التام من أهداف الحرب التي قررها مجلس الوزراء السياسي الأمني في بداية الرحلة. ولم يتم تحديث الأهداف منذ ذلك الحين، على الرغم من عدم وجود صلة بين أهداف الحرب كما تم تحديدها آنذاك في بداية تشرين الأول والواقع الأمني الآن. الشيء الرئيس هو أننا نقاتل، دون أن نعرف بالضبط إلى أين نريد أن نذهب ودون أن نعرف متى سنعرف أننا وصلنا بالفعل». وتتساءل: «كيف تطورنا إلى قبول الحاجة إلى حرب إقليمية شاملة، في ظل أقل الظروف ملاءمة، ومن دون أن نحدد لأنفسنا الغرض السياسي ونقطة النهاية المرغوبة؟ ... نعم، إن الإيرانيين، كما نشهد بكل قسوة، يتصرفون وفقاً لخطة منظمة، وبطريقة محسوبة وصبورة، لتحقيق هدفهم الاستراتيجي: تدمير دولة إسرائيل. إنهم يلعبون الشطرنج ونحن بالكاد نلعب الطاولة».

> يبدو أن الذعر انتشر في الكيان حيث بدأت أعداد كبيرة من «الإسرائيليين» بمحاولة مغادرة البلاد

التأثير الداخلي

أما على المستوى الشعبي– إذا صح التعبير– يبدو أن الذعر انتشر في الكيان، حيث بدأت أعداد كبيرة من «الإسرائيليين» بمحاولة مغادرة البلاد إلى ذلك الحد أن الموقع الإلكتروني للمطار توقف عن العمل تحت ضغط الزائرين، الذين يحاولون تأمين تذاكر لمغادرة البلاد، وبالأخص في ظل إلغاء عدد من شركات الطيران رحلاتها من وإلى الكيان.

وفي مقالة نشرها موقع «إسرائيل هيوم» في 31 تموز، يسلط الكاتب الضوء على أنه «رغم أن قيادة الجبهة الداخلية لم تصدر تعليمات خاصة حتى الآن، إلا أن السلطات المحلية في مختلف أنحاء البلاد تستعد لحالة طوارئ محتملة في أعقاب التوترات الأمنية الأخيرة. وأعلن رئيس إحدى البلديات ... عن سلسلة من الإجراءات المتخذة في المدينة استعداداً للوضع الجديد».

محصول القمح من زيادة تكاليف الإنتاج إلى التسعير المجحف إلى الضربة القاضية!

يبدو أن السياسات المجحفة المطبقة تجاه القطاع الزراعي وحدها لم تعد كافية لاستنزاف الفلاح وإنهاكه عبر تكبيده الخسائر عاماً بعد آخر وصولاً إلى تخفيض الإنتاج وتقويضه، وخاصة محصول القمح الاستراتيجي افتراضاً، فارتأت الحكومة أن تبدع المزيد من الأزمات المفتعلة أمام الفلاحين من خلال اختلاق المزيد من الصعوبات أمامهم، وهذه المرة من خلال السياسات المالية والنقدية، المتمثل بعضها بتعليمات المصرف المركزي!

فالوعود الرسمية المقطوعة بشأن صرف قيمة الأقماح المسلمة من قبل الفلاحين لمؤسسة الحبوب، نقداً ودفعة واحدة وخلال مدة 48 ساعة، سقطت وتهاوت من خلال التأخر بصرف هذه المستحقات، وبفعل تمسك المصرف المركزي بتعليمات وإجراءات سقوف السحب النقدي من المصارف بما يخص مستحقات الفلاحين، ليس ذلك فقط، بل وبحسب توفر السيولة أيضاً!

فالفلاح المكتوي بارتفاع تكاليف إنتاج القمح، وبالسعر الرسمي المحدد الذي بالكاد يغطي هذه التكاليف، إن لم يسجل الخسائر من خلاله، وجد نفسه أمام صعوبات مستجدة تحول دون استلامه كامل قيمة محصوله المسلم لمؤسسة الحبوب وبدفعة واحدة نقداً بحسب الوعود، بل مع التأخير بالصرف وبالقطارة، وبحسب المبالغ المحولة لفروع المصرف الزراعي، وبحسب السيولة المتوفرة لدى هذه الفروع!

شكاوى ووقائع وخسائر محققة للفلاحين!

صرح رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد صالح إبراهيم لصحيفة «الوطن» بتاريخ 2024/7/2 بما يلي: تأخر صرف قيم القمح خلق مشكلة مع الفلاحين، وهناك المئات من الفلاحين يراجعون فروع المصرف الزراعي دون أن يحصلوا على مستحقاتهم من قيم الأقماح التي تم تسليمها لمراكز الحبوب!

وبين رئيس الاتحاد أنه يتم التواصل مع البنك المركزي لزيادة التحويلات المالية لفروع المصرف الزراعي، ورغم الوعود بزيادة هذه القيم لكن لم يتحقق شيء! وأفاد رئيس الاتحاد أنه تم على التوازي إعلام رئيس الحكومة، وهناك تنسيق للتواصل مع البنك المركزي لحل الموضوع، معتبراً أنه في حال استمر صرف القيم بالطريقة الحاصلة فسيحتاج سداد قيم الحبوب للفلاحين في حلب على سبيل المثال إلى نحو 3 أشهر، وهي حالة غير صحيحة لأن لدى الفلاح التزامات مالية وديوناً لا بد من تسديدها، وخاصة أن قيم مستلزمات الإنتاج «البذار والمحروقات والأسمدة» مرتفعة، إضافة إلى أن الحالة الطبيعية أن يحصل الفلاح على قيم محصوله بأسرع وقت ممكن.

وبتاريخ 2024/7/31 أوضح رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين أحمد هلال الخلف في تصريح لـ«الوطن» بما يلي: المسوق إلى مراكز الحبوب لغاية تاريخه بحدود 687 ألف طن، والمسوق إلى مؤسسة إكثار البذار بحدود 21 ألف طن، أي إن إجمالي المسوق بحدود 708 آلاف طن.

وحول التأخر في صرف قيم الأقماح المسلمة من الفلاحين قال الخلف: وصلنا لنهاية الموسم وأغلب المحافظات انتهت من عمليات التسويق، ولغاية تاريخه يوجد فلاحون لم يستلموا أي مبلغ من قيم أقماحهم المسلمة!

وأشار إلى أنه جرت العادة خلال المواسم السابقة أن يحصل تأخير في صرف قيم الأقماح لمدة تتجاوز 10 أيام، لكن اليوم منذ فتح باب التسويق بتاريخ 26 أيار لغاية تاريخه، رغم أن المبالغ المرصودة بحدود 3300 مليار ليرة، لم يصرف منها للفلاحين سوى بحدود 1400 مليار! موضحاً أن الكتلة المالية في المصارف الزراعية التي تخصص لقيم الأقماح قليلة، وفي حال لم تتم زيادة هذه الكتلة بسرعة سنصل إلى شهر تشرين الثاني القادم وأغلب الفلاحين لم يحصلوا بعد على قيم أقماحهم المسلمة للمحصول الحالي!

ولفت إلى أن الفلاح خسر كثيراً في زراعة القمح للموسم الحالي لأن الإنتاج كان قليلاً، ونسبة كبيرة من الفلاحين عليهم التزامات وديون متراكمة لتجار مولوا الفلاحين بجزء من الأسمدة اللازمة لزراعة القمح والمبيدات الحشرية، ومن المعروف أن الفلاح بعد أن يحصد موسم القمح خلال تموز من كل عام يسدد ديونه. وبيّن أن المصارف الزراعية تسدد جزءاً بسيطاً من ثمن الأقماح للفلاحين، فعلى سبيل المثال محافظة الرقة، يجب أن يصرف للفلاحين فيها ثمن أقماح مسلمة بحدود 60 ملياراً، لكن لم يصل إلى الفلاحين هناك سوى 20 ملياراً، رغم أنه وفقاً للتعليمات الصادرة يجب أن يحصل الفلاح على 50 مليوناً كدفعة أولى من ثمن أقماحه المسلمة ومن ثم يوضع يومياً في حسابه المصرفي 25 مليوناً يومياً، لكن في الواقع لم تطبق هذه التعليمات، وقيم الأقماح المسلمة للفلاحين تعتبر قليلة! وأضاف: وفقاً للتعليمات الصادرة تصرف قيم الحبوب خلال مدة 48 ساعة، لكن ما حصل خلال الموسم الحالي أن الفلاح انتظر أكثر من 48 يوماً ولم يحصل على قيم أقماحه!

التصريحات أعلاه فيها الكثير من التوضيحات بما يخص معاناة الفلاحين وخسارتهم، وكذلك بما يخص اللامبالاة الحكومية، على الرغم من مخاطبتها ومخاطبة المصرف المركزي من قبل الاتحاد العام للفلاحين لحلحلة بعض الإشكالات بما يخص التأخر بصرف مستحقات الفلاحين، لكن دون جدوى!

الفلاح المكتوي بارتفاع تكاليف الإنتاج وبالسعر الرسمي وجد نفسه أمام صعوبات مستجدة تحول دون استلامه قيمة محصوله نقداً بحسب الوعود بل مع التأخير بالصرف وبالقطارة

الرد المتأخر كرس المشكلة دون الاعتراف بها!

أصدر مصرف سورية المركزي بتاريخ 2024/7/31 توضيحاً بخصوص سداد قيم موسم الحبوب لعام2024 كما يلي: توضيحاً لما يتم تداوله بخصوص سداد قيم موسم الحبوب لعام 2024 نبين أن المصرف الزراعي يقوم بسداد كامل قيم الحبوب المستلمة من خلال الإيداع في حسابات الأخوة الفلاحين، ويتم السحب من هذه الحسابات وفق ضوابط وسقوف السحب النقدي المعمول بها، مع الإشارة إلى إمكانية استخدام هذه الأرصدة لسداد استحقاقات الأخوة الفلاحين وبشكل فوري، ولا سيما مع وجود نظام التحويلات الفورية «SYGS» الذي يتيح التنفيذ المباشر لعمليات التحويل والسداد.

التوضيح أعلاه، بالإضافة إلى صدوره متأخراً جداً، لم يتنكر لوجود مشكلة التأخير بصرف استحقاقات الفلاحين فقط، بل وكرس سببها المرتبط بالضوابط وبسقوف السحب النقدي المطبقة أيضاً، والأكثر من ذلك أنه تجاهل وتجاوز التوجيهات الحكومية التي تحدثت عن صرف المستحقات نقداً وخلال 48 ساعة!

المبلغ كبير والتقنين بصرفه يبدو ذريعة محقة للجم التضخم!

الكمية الإجمالية من الأقماح المسلمة لمؤسسة الحبوب ولمؤسسة إكثار البذار، بحسب تصريح رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين أعلاه، كانت بحدود 708 آلاف طن، على ذلك، واستناداً إلى السعر الرسمي للقمح البالغ 5500 ليرة/كغ، فإن إجمالي المبالغ مستحق التسديد للفلاحين كقيمة للأقماح المسلمة سيتجاوز 3,8 تريليون ليرة!

ويبدو أن قيمة الأقماح كمبلغ إجمالي وفقاً للأرقام أعلاه كان كبيراً في حسابات الحكومة كي يتم ضخه نقداً كما وعدت خلال فترة تسليم الموسم، وخلال 48 ساعة تباعاً لكل فلاح بحسب الكمية المسلمة من قبله!

ففترة تسليم المحصول تمتد إلى مدة 3 أشهر بشكل تقريبي عادة، وبالتالي فإن ضخ مبلغ مالي كبير خلال هذه الفترة القصيرة نسبياً ستكون انعكاساته سلبية على الآليات المتبعة من قبل الحكومة والمصرف المركزي بذريعة لجم التضخم!

فجزء من السياسات المالية والنقدية المتبعة بذريعة لجم التضخم والحد منه تمثلت بتعليمات المصرف المركزي وإجراءاته على مستوى

حبس السيولة والتقتير بضخها في الأسواق وللتداول، والجزء الآخر يتمثل بمساعي تعميم آليات التسديد الإلكتروني، التي تساهم أيضاً بالوصول إلى النتيجة نفسها، وهي حبس السيولة والتقنين بضخها قدر الإمكان للحد من اللجوء إلى استبدالها بالعملات الأجنبية، أو للمضاربة بها في السوق الموازي!

وبغض النظر عن مدى صحة وصوابية الإجراءات المتبعة من قبل الحكومة والمصرف المركزي، ومدى تأثيرها الفعلي على لجم التضخم، فمن الواضح أن الحكومة والمصرف المركزي لم يستثنوا قيمة محصول القمح من هذه الآلية للموسم الحالي، فتم اللجوء إلى التقنين بصرف مستحقات الفلاحين، مع التقيد بسقف السحب اليومي، بالإضافة إلى ذريعة توفر السيولة في فروع المصارف!

لكن ماذا عن الانعكاسات السلبية على الفلاحين من خلال فرض آلية تقنين صرف مستحقاتهم والتأخر بها، بحسب ما ورد أعلاه عن لسان رئيس الاتحاد العام للفلاحين ورئيس مكتب التسويق فيه؟!

النتائج قد تكون أكثر كارثية!

الحكومة وبذريعة لجم التضخم والحد من آثاره ونتائجه السلبية مارست التقنين بصرف مستحقات الفلاحين لتوقعهم فريسة للمزيد من الخسائر بفعل عوامل التضخم نفسه، الذي لم تستطع أن تلجمه أو تحده طيلة السنين الماضية!

فماذا يعني أن ينتظر الفلاح عدة أشهر كي تصرف مستحقاته بالقطارة عبر القنوات المصرفية، وفق السقوف المحددة من قبل المركزي وبحسب توفر السيولة، غير تكبيده المزيد من الخسائر؟!

وماذا يعني المزيد من الخسائر للفلاحين إلا الدفع بهم نحو العزوف عن الزراعة، وهجرة الأرض؟!

وماذا يعني العزوف عن الزراعة وهجرة الأرض إلا فتح البوابات للمزيد من عمليات الاستيراد؟!

وماذا يعني تراجع الإنتاج وزيادة حصة الاستيراد إلا المزيد من تراجع الإنتاج والتضخم والإفقار، في حلقة مفرغة نتائجها السلبية أكبر بكثير من نتائجها الإيجابية؟!

من البديهيات إلى الضربة القاضية!

من بديهيات الاقتصاد أن أهم عامل مؤثر في لجم التضخم ومحاربته، أو التحكم الإيجابي به بحال توفر النية في ذلك، هو زيادة الإنتاج الحقيقي باعتباره مولداً للثروة وداعماً للقيمة الشرائية للعملة، مع تخفيض تكاليفه قدر الإمكان بما يؤدي إلى زيادة معدلات الاستهلاك، بالإضافة إلى إمكانية المنافسة في أسواق التصدير، لتدور عجلة الإنتاج مع سلاسل توريداتها وسلاسل تسويق سلعها وبضائعها، مع ما يؤمنه كل ما سبق من فرص عمل، والمزيد منها!

لكن على العكس من ذلك فإن الحكومة مستمرة بسياساتها المقوضة للإنتاج، وخاصة من خلال زيادة أسعار تكاليف مستلزماته، التي تركتها بعهدة ولمصلحة كبار أصحاب الأرباح المتحكمين بها كماً ونوعاً وسعراً، لتتوج ذلك بسياسات التسعير والتسويق المجيرة لمصلحة كبار أصحاب الأرباح أيضاً، وختامها الأكثر كارثية بسياساتها المالية والنقدية، بما في ذلك سعر الصرف، التي تم بنتيجتها فرض السعر التحوطي المرتفع الذي تسعر به السلع والخدمات، وصولاً إلى الدولرة وسيراً نحو التعويم، بالتوازي مع بقية السياسات المشوهة والمجحفة، كمعيقات إضافية تمثل الضربة القاضية لكل ما هو منتج في البلاد!

ولعل شكاوى الفلاحين المتكررة والمزمنة مع كل موسم، والنتائج الكارثية المسجلة على مستوى تراجع كميات الإنتاج، وخاصة للمحاصيل الاستراتيجية والنوعية عاماً بعد آخر، بالإضافة إلى المطالب المكررة من قبل الصناعيين من أجل تذليل صعوبات الإنتاج في منشآتهم، وصولاً إلى توقف الإنتاج في بعضها وإغلاقها، دليل ملموس على ما سبق!

وربما لا داعي للتذكير بأن كل ذلك يصبّ بمصلحة قوى النهب والفساد والنفوذ في البلاد فقط لا غير!

فالحكومة بسياساتها الذرائعية التدميرية تكرس تراجع الإنتاج وتقوض العملية الإنتاجية، ليس على مستوى محصول القمح الاستراتيجي فقط، بل ليلحق ببقية المحاصيل الاستراتيجية «القطن- الشوندر» التي تم إنهاؤها، بل في كل قطاعات الإنتاج الحقيقي «الزراعي والصناعي- العام والخاص»، وليس من بوابة سياساتها المالية والنقدية، والآليات المفروضة من قبل المصرف المركزي تنفيذاً لها فقط، بل والأهم من خلال سياسات تخفيض الإنفاق العام الظالمة، وسياسات تخفيض الدعم الجائرة وصولاً إلى إنهائه، وهو ما جرى ويجري، وبحيث أصبحت كلف مستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي مرتفعة جداً، بما في ذلك والأهم تكاليف حوامل الطاقة «كهرباء ومشتقات نفطية»!

فالسياسات التدميرية والنهبوية المشوهة التي يتم اتباعها رسمياً لن تنتج إلا المزيد من التراجع والترهل والتشوه، بالقطاعات كافة وعلى المستويات كافة، ولا حل إلا بالخلاص النهائي منها!

عندما تعمل الحكومة لمصلحة السوق السوداء!

قامت الحكومة في الآونة الأخيرة بزيادة سعر سلعة عاجزة عن تأمينها، تاركة المواطنين تحت رحمة السوق السوداء لسد حاجتهم منها!

فقد أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قراراً مؤرخاً في 2024/7/2 يقضي بتحديد سعر أسطوانة الغاز الحديدية المنزلية الفارغة سعة 12,5 كغ بسعر مبيع أرض المنتج بمبلغ 825000 ليرة، وبسعر مبيع للعموم بمبلغ 870000 ليرة. وكذلك أصدرت قراراً بالتاريخ نفسه يقضي بتحديد سعر أسطوانة الغاز الحديدية الصناعية الفارغة سعة 22 كغ بسعر مبيع أرض المنتج بمبلغ 1081156 ليرة، وبسعر مبيع للعموم بمبلغ 1140000 ليرة. مع الإشارة إلى أن القرارات أعلاه صدرت بناء على كتاب رئاسة مجلس الوزراء، بالاستناد إلى توصية اللجنة الاقتصادية بجلستها المؤرخة في 2024/6/24.

خدمة مجانية على حساب المواطنين!

واقع الحال يقول إن أسطوانات الغاز الحديدية «المنزلية أو الصناعية» لا تتوفر إلا عبر شبكات السوق السوداء، وقد تراوح فيها سعر الأسطوانة الحديدية المنزلية الفارغة بين 650000-750000 ليرة، وذلك بحسب درجة الاضطرار إليها من قبل المواطنين!

فالسعر المحدد من قبل الحكومة أعلاه تجاوز سعر السوق السوداء كما هو واضح، مع فسح المجال أمامه لجني المزيد من الأرباح الاستغلالية، وكأن الحكومة قدمت خدمة مجانية للسوق السوداء على حساب احتياجات المواطنين ومن جيوبهم!

فبموجب السعر الرسمي الجديد أعلاه ربما يصل سعر الأسطوانة الحديدية المنزلية الفارغة إلى مليون ليرة وأكثر، وذلك لسبب بسيط هو عدم توفير هذه الأسطوانات من قبل الجهات الرسمية كما يفترض، أو كما كان معمولاً به سابقاً عبر سادكوب أو المؤسسة الاجتماعية العسكرية أو السورية للتجارة!

فعبارة «أرض المنتج» الواردة بمتن قرار وزارة حماية المستهلك تعتبر فارغة من المضمون، فلا معرفة للمواطنين بهؤلاء المنتجين، ولا يتم توفير الأسطوانة الحديدية من قبل أية جهة عامة منعاً للاستغلال!

إلغاء الحصرية زاد الطين بلة!

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة سبق لها أن وافقت بتاريخ 2023/1/5 على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة السماح لوزارة النفط والثروة المعدنية إبرام عقود لشراء أسطوانات الغاز المنزلية مع شركات القطاع الخاص المرخصة والقائمة لصناعة أسطوانات الغاز، إضافة إلى استجرار كامل إنتاج مؤسسة معامل الدفاع من أسطوانات الغاز عند استئناف التصنيع، وإلغاء العمل بالحصر بالمؤسسة في الحصول على أسطوانات الغاز، وذلك بهدف تأمين كامل الاحتياج من الأسطوانات وتغطية حاجة المواطنين منها.

لكن بالواقع العملي لم تحقق الموافقة الحكومية أعلاه الهدف المعلن منها، بالرغم مما تضمنته من إلغاء حصرية مؤسسة معامل الدفاع بتصنيع وبيع أسطوانات الغاز، فحاجة المواطنين لم تتم تغطيتها، والسوق السوداء تفعل فعلها لسد النقص في حاجات المواطنين، وبأسعارها الاستغلالية الكاوية طبعاً!

فحتى لو كان هناك إنتاج فعلي لأسطوانات الغاز المنزلي والصناعي من قبل بعض منشآت القطاع الخاص، إلا أنها تتسلل إلى السوق السوداء من أجل الحصول على هوامش الأرباح الإضافية المرتفعة من خلاله!

رأي المواطنين!

عبّر بعض المواطنين عن آرائهم بما يخص قرارات الزيادات السعرية أعلاه بتدوينات فيسبوكية، نستعرض البعض منها كما يلي:

هههههه... أغلى من السوق السودا! على أساس كانت موجودة وعم تتباع عالسعر القديم؟!

إنجاز عظيم ليش في أسطوانات للبيع بشركة محروقات... ما في عندن!

بما أن المواطن لا يستطيع شراء هذه الجرة العجيبة من مصدرها الذي قام برفع السعر... فالنتيجة الوحيدة هو رفعها بالسوق السوداء!

معناتا ترقبوها بالسوق السودا بمليون!

مين عم يزيد نسبة التضخم في البلاد...؟

«سيريتل» رفع أسعار مقنّع تحت مسمى «إعادة الهيكلة»!

تحت مسمى «إعادة هيكلة الباقات» قامت شركة سيريتل برفع أسعار العديد من باقاتها، خلسة ودون أي إعلان رسمي، حيث تفاجأ العديد من المواطنين بتاريخ 30-2024/7/31 بوصول رسائل نصية تخبرهم بسعر باقاتهم الجديد، الذي سيطبق اعتباراً من تاريخ 2024/8/1، وهنا كانت الصدمة!

فهناك باقات زادت ما يقارب 20 ألف ليرة دون أي مبرر، إذ لم تكلف الشركة نفسها عناء الإعلان أو التوضيح عن أسباب هذا الرفع، بل اكتفت بعرض الباقات وأسعارها ورموز تفعيلها، كأن شيئاً لم يكن!

الأكثر من ذلك أنها تباهت بإهداء المشتركين رسائل نصية «مجانية» متضمنة في باقاتها، ولا ندري ما الهدف منها!

فمن يستخدم الرسائل النصية اليوم، في ظل توفر العديد من وسائل التواصل الاجتماعي، إلا للحالات النادرة الاضطرارية؟

فالرسائل النصية من الناحية العملية لا تقدم الفائدة للمواطن، وهي على ذلك بمسمى «باقات الرسائل المجانية» ليست سوى خدعة تسويقية لتبرير الزيادة السعرية على الباقات، ولامتصاص غضب المشتركين وامتعاضهم!

وهنا نتساءل هل عبارة «إعادة الهيكلة» التي تضمنت زيادات سعرية على بعض باقات الشركة، هي التفاف وتجاوز على دور الهيئة الناظمة للاتصالات، التي من المفترض أن تمنح الموافقة على أي زيادة في تعرفة الخدمات من قبل شركات الخليوي، أم إن الهيئة هي من منحت هذه الشركات إمكانية زيادة التعرفة لبعض خدماتها بمعزل عنها، لتقوم بتسعير باقاتها التسويقية على هواها، دون رقيب ولا حسيب تحت مسمى باقات وعروض، ودون مبرر لذلك؟!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الزيادة السعرية تحت مسمى «إعادة الهيكلة» شمل أكثر الباقات استخداماً من قبل المواطن، بالرغم من إعلان الشركة أن أسعار بعض باقاتها لم يطرأ عليها أي تعديل سعري، مثل باقات النقابات والصحفيين وغيرها!

أهداف ربحية على حساب المواطن سقط كل الذرائع!

ما حدث بداية شهر آب الحالي ليس بجديد، إذ عمدت الشركة ذاتها لنفس الخدعة في بداية شهر شباط من العام الحالي، حين رفعت أسعار باقات الإنترنت بنسبة تجاوزت 100%، بما في ذلك الباقات التي كانت مخصصة للنقابات المهنية والطلاب، بذريعة ارتفاع التكاليف التشغيلية!

لكن اللافت أنه ورغم الارتفاع المستمر في أسعار الخدمات إلا أن الخدمة المقدمة للمواطن لم تتحسن، بل استمرت بالانحدار من سيّئ إلى أسوأ!

فما هو السبب؟

هل هو في عدم قدرة البنية التحتية لشركات الاتصالات «سيريتل وMTN » على تحمل ضغط المستخدمين الكبير والمتزايد؟

أم هو في سعي هذه الشركات إلى تحقيق المزيد من الأرباح على حساب عمليات التحديث والصيانة المفترضة، ومن جيوب المواطنين المحكومين بانعدام الخيارات؟!

أرقام وبيانات تسقط الذرائع!

ورد على موقع «أثر برس» بتاريخ 2024/7/31 دراسة أعدها الصحفي زياد غصن كتفنيد رقمي عن موضوع زيادة أسعار الباقات وذريعة المصاريف والخدمات، من واقع الإفصاحات المالية لشركتي الخليوي، نقتطع منها ما يلي: «بحسب القوائم المالية المنشورة فإن نسبة الربح الصافي المتحقق لشركة «سيريتل» إلى إجمالي حصتها من إجمالي الإيرادات العامة بلغت في العام الماضي ما يقارب 43,5%، في حين هذه النسبة لم تكن تتجاوز في العام 2022 أكثر من 25,3% وما يقارب 33,1% في العام 2021، وهذا يدل على أن حصة أرباح الشركة من إيراداتها زادت في العام الماضي بشكل مضاعف عما كانت عليه في العام السابق. أما شركة MTN فإن عملية تحليل البيانات تكشف أن نسبة ربحها الصافي إلى إجمالي حصتها من الإيرادات بلغت في العام الماضي ما يقارب 14,2% وذلك مقارنة مع 12,7% في العام السابق، وما يقارب 28,4% في العام 2021، الأمر الذي يشير إلى أن نسبة الربح الصافي للشركة كانت محدودة إلى إجمالي إيراداتها. وإذا انتقلنا إلى بند المصاريف التشغيلية وفق ما ورد في الإفصاح المالي لشركةMTN فإننا سنجد أن نسبة هذه المصاريف إلى حصة الشركة من الإيرادات العامة كانت في تراجع منذ العام 2021، حيث سجلت في ذلك العام ما يقارب 71,6%، لتتراجع في العام التالي إلى ما يقارب 69,3% ثم إلى 67,6% في العام الماضي، في حين أن الإفصاح المالي لشركة «سيريتل» يكشف أن نسبة بند «المصاريف» إلى إجمالي حصة إيرادات الشركة ارتفعت قليلاً بين عامي 2021–2022، ثم استقرت في العام الماضي، ففي عام 2021 سجلت هذه النسبة ما يقارب 38%، وفي العام 2022 ما يقارب 45,6%، وفي العام الماضي ما يقارب 45,5%.

إذاً وفقاً للبيانات والنسب المذكورة سابقاً، فإن بند «مصاريف التشغيل» في MTN، وبند «مصاريف» في «سيريتل» كانت إما في تراجع أو أنها مستقرة... فما هي المصاريف التي ترتفع وتجبر الشركتين على رفع أسعار خدماتهما؟».

التفنيد الرقمي أعلاه يسقط كل ذرائع زيادة المصاريف والتكاليف، وكذلك ذرائع تحسين الخدمة، التي لم تتحسن من الناحية العملية بل ازدادت سوءاً، وصولاً ربما إلى الهدف والغاية من الزيادات الدورية على الأسعار والخدمات وتعرفاتها وهي تغطية معدلات التضخم مع المحافظة على نسب الأرباح، مع المزيد منها، على حساب المشتركين ومن جيوبهم!

فأي رفع لأسعار الخدمات المقدمة من قبل شركات الخليوي لم ولن يحقق تحسيناً على مستوى جودة الخدمات، وإنما المحافظة على استمرارها بوضعها الراهن المتردي، بغض النظر عن رضا المشتركين من عدمه، وعلى مسمع ومرأى وبموافقة الجهات الرسمية المعنية «الحكومة– وزارة الاتصالات والتقانة– الهيئة الناظمة للاتصالات»!

الاستغلال الذي يقع ضحيته المواطن متعدد المستويات سعري وخدمي وفوقها زيادات سعرية دورية والأكثر فرض باقات بمفردات خدمية لا يحتاجها المواطن مثل الرسائل النصية وغيرها

الاستغلال الممنهج!

الإفصاحات المالية السنوية لشركات الخليوي تؤكد أنها تحقق الأرباح المليارية على حساب المشتركين ومن جيوبهم، بخدماتها، بالرغم من تراجع سوية هذه الخدمات عاماً بعد آخر، مع فرض زيادات دورية على أسعارها، سواء بموافقة الهيئة الناظمة للاتصالات أم بتجاوزها!

ومع الأسف لا خيارات متاحة أمام المواطنين إلا الاضطرار للجوء إلى خدمات هذه الشركات الاحتكارية والمحمية، بالرغم من سوء وتردي خدماتها وارتفاع أسعارها!

فالاستغلال الذي يقع ضحيته المواطن متعدد المستويات، سعري مرتبط بهوامش الربح الكبيرة التي تحافظ عليها الشركات، وخدمي مرتبط بسوء وتردي الخدمة، وفوقها زيادات سعرية دورية دون مبرر، والأكثر من ذلك فرض باقات بمفردات خدمية لا يحتاجها المواطن، مثل الرسائل النصية وغيرها!

أما الأسوأ فهو أنه وفي ظل تردي البنية التحتية فإن معدلات استهلاك الباقات يرتفع بالتوازي معها، فالضغط على الشبكة مثلاً في كثير من الأحيان يكون سبباً مباشراً في زيادة معدلات استهلاك باقات الإنترنت، فالدخول إلى أي موقع في ظل الضغط على الشبكة يعني إعادة تكرار محاولات الولوج إليه كي يفتح، وهو خسارة مركبة يدفع ضريبتها المشترك على حساب حجم باقته ومن جيبه!

ولكم أن تتخيلوا حجم الخسائر التي يتكبدها المواطن جرّاء المحاولات المتكررة للولوج إلى تطبيق «وين» مثلاً، كتطبيق يضطر المواطن لتصفحه مراراً وتكراراً خلال الشهر، سواء من أجل رسائل البنزين للسيارات، أو من أجل متابعة حقه في الحصول على جرة الغاز، وقس على ذلك بالنسبة لمستخدمي شبكة الإنترنت على مستوى الاحتياجات الفردية، للدراسة والتواصل، أو على مستوى احتياجات الأعمال!

فهل من استغلال ممنهج أكبر من ذلك؟!

قطع الأرزاق وهدر الكرامة معاً... ماذا بعد؟!

يبدو أن الجهات الرسمية مصرة على محاربة الفقراء بلقمة عيشهم، هذا أبسط ما يقال عن حملة محافظتي دمشق وحلب الشعواء لإزالة البسطات، وما تمت تسميته تعديات على الأرصفة وإشغال للأماكن العامة، تحت ذريعة تحسين الحركة المرورية والمحافظة على الوجه الجميل للمدينتين!

وكأنه لم يبقَ شيء يشوه صورة هذه المدن في عيون الجهات المعنية إلا البسطات التي تعيل آلاف الأسر السورية!

فلا القمامة المنثورة ولا الطرقات المحفرة ولا الأرصفة المرقعة ولا الخدمات المترهلة ولا التعديات والمخالفات المسكوت عنها، كمظاهر فاقعة عن التشوه والقبح المزمن في هذه المدن الكبيرة، كانت مثار اهتمام الجهات الرسمية وجهودها كما كانت عليه في محاربة مصدر رزق أصحاب آلاف البسطات في المدينتين، الباحثين عن لقمة عيشهم وكفافهم بالحد الأدنى، مع حفاظهم على كرامتهم التي تم هدرها بجرة قلم غير مسؤولة!

فعن أية مدينة جميلة يتم الحديث، إن كان غالبية سكانها مفقرين وجائعين، مع زج المزيد منهم في بؤرة الجوع بسبب محاربتهم بمصدر رزقهم الوحيد من قِبَل الرسميين؟!

سكين المحافظة التي شحذت على رقاب المفقرين!

بدأت محافظة دمشق بحملة إزالة البسطات منذ ما يقارب الشهرين، وتحديداً قبل عيد الأضحى المبارك بأيام، مستهدفةً الأسواق الشعبية كسوق كراج الست المخصص للخضار والفواكه، وكذلك سوق نهر عيشة الذي أتمت المحافظة تأهيله منذ فترة ليست ببعيدة، ومن الأسواق المنكوبة أيضاً سوق البرامكة حيث اعتاد طلاب الجامعة على التسوق منه لرخص أسعاره!

ورغم حملة المحافظة إلّا أنَّ معظم الباعة وأصحاب البسطات عادوا، فهي مصدر رزقهم الوحيد، لتعود المحافظة وتزيل بسطاتهم مجدداً، وهكذا الأمر، دوريات ومصادرات ورشاوى «وأنت وحظك»!

مما يدفعنا إلى التساؤل لماذا تكررت عمليات إزالة البسطات من دون وجود بديل جاهز، بالرغم من كثرة الحديث عنه والوعد به؟

وإلى متى سيتكرر سيناريو الإزالة والعودة والخسائر التي يدفع ضريبتها المفقرون من أصحاب البسطات والعاملين عليها؟

ومَن المسؤول عن كل تلك الإجراءات العشوائية وغير المدروسة؟

حال مدينة حلب لم يكن بأفضل، فقد شنت محافظة حلب حملة وصفت بالأضخم والأشرس لإزالة البسطات، شملت مركز المدينة وحيي الشعار والحلوانية وسوق سد اللوز شرق المدينة حيث سوق الخضار والفواكه، وكذلك حي السكري الشعبي والشارع العريض بحي الأنصاري الشرقي، وسوق الرازي وكل هذا تحت ذريعة تجميل المدينة!

والسؤال هنا ما حال كل هؤلاء المفقرين، وما حال أفراد أسرهم وأطفالهم؟

وكيف ومن أين سيؤمنون قوت يومهم؟

ومن المسؤول عن تشردهم وجوعهم؟!

فرب الأسرة الشقي صودرت بسطته، ومنع من العمل لتتقطع به السبل، وكأن الجهات الرسمية تقول لهؤلاء الأشقياء تسولوا أو موتوا جوعاً أنتم وأطفالكم!

وعود لا تغني ولا تسمن!

صدعت الجهات المعنية بمحافظة دمشق آذاننا بما أسمته ساحات تفاعلية، هذه الأماكن البديلة التي جرى الحديث عنها منذ عامين، وبدأ التحضير لها منذ أكثر من عام على أن تكون جاهزة بعد عيد الأضحى المبارك وفق آخر تصريح لعضو المكتب التنفيذي لقطاع الخدمات والمرافق في محافظة دمشق ملك حمشو!

ولكننا وحتى الآن لم نلمس شيئاً واقعياً بهذا الصدد!

فها هي المحافظة ماضية بحملتها ضد لقمة عيش المفقرين، وتحت وعود تخصيص أماكن بديلة في ساحاتها التفاعلية التي لم تجهز بعد!

رب الأسرة الشقي صودرت بسطته ومنع من العمل لتتقطع به السبل وكأن الجهات الرسمية تقول لهؤلاء الأشقياء تسولوا أو موتوا جوعاً أنتم وأطفالكم!

فهل أصحاب القرار على دراية بحال المواطنين المعدمين من أصحاب البسطات والعاملين عليها؟!

فكل يوم يمر بلا عمل بالنسبة لهؤلاء يعد يوم جوع إضافي لهم ولأسرهم!

حال حلب ليس بأفضل فقد خصص مجلس مدينة حلب ساحة بديلة للبسطات في المنطقة الواقعة أمام القصر البلدي في حي المشارقة في مركز المدينة، والمفارقة أن المكان المنوّه عنه عبارة عن ساحة مخصصة لمشروع دار أوبرا حلب!

فهل هذا المكان المقصود بالتخصيص من قبل المحافظة، أم أجزاء منه؟

وهل هذا المكان سيكفي جميع المتضررين من حملة مكافحة البسطات؟

وما هو مصير الساحة التفاعلية ببسطاتها وعامليها بحال تم البدء بتنفيذ مشروع أوبرا حلب؟!

الاعتمادات المخصصة ذريعة لتعميم محاربة البسطات!

حملات إزالة البسطات لم ولن تقتصر على محافظتي دمشق وحلب فقط، فهو أمر مرتبط بتوجه رسمي معمم على المحافظات كافة على ما يبدو!

فبتصريح لمدير الأملاك العامة في محافظة دمشق بشار الأشقر لصحيفة «الوطن» قال: «وزارة الإدارة المحلية قدمت إعانة مالية بقيمة 3 مليارات ليرة دعماً للوحدات الإدارية في المحافظة «دفعة أولى» لإقامة 575 وحدة بيع مؤقتة ضمن الساحات التفاعلية المخصصة لهذا الأمر».

وما تم تخصيصه لمحافظة دمشق من أجل هذه الغاية جرى تعميمه على غالبية المحافظات، حيث تم تخصيص بعضها باعتمادات مالية من قبل وزارة الإدارة المحلية كإعانة لإقامة وحدات بيع في الساحات التفاعلية في كل منها.

ولعله أمر إيجابي أن يتم العمل مركزياً، ولو على مستوى التمويل الجزئي، بغاية تنظيم وضبط عمل البسطات تحت إشراف الوحدات المحلية في كل محافظة، وتخصيص أماكن كافية لاستيعابها عبر وحدات البيع التي ستقيمها، مع الحفاظ على خدماتها بما يحقق مصلحة المواطنين بالنتيجة.

لكن ما جرى ويجري عملياً هو تكريس محاربة البسطات وأصحابها عبر إزالتها ومصادرتها دون تأمين البدائل حتى الآن!

ماذا بعد...؟!

في حديث لمديرة دوائر الخدمات في محافظة دمشق ريمه جورية لصحيفة «تشرين» بتاريخ 2024/7/3 أوضحت عزم المحافظة على الاستمرار بحملة مكافحة البسطات دون توقف، مع إعطاء مهلة لأصحاب الأكشاك حتى نهاية الشهر الجاري!

هذا الكلام يدفعنا إلى التساؤل هل حسمت الجهات المعنية قرارها أخيراً بما يخص الساحات التفاعلية، وتخصيص أصحاب البسطات المتضررين من حملتها فيها؟

الواضح لا، فها قد بدأنا بشهر جديد ولم نلمس أي تطورات، لا فيما يخص الساحات التفاعلية المزعومة، ولا كتعويض لكل تلك الأسر التي فقدت عنوةً مصدر دخلها الوحيد!

وليتم التأكيد على ذلك ننقل تصريح مدير شؤون الأملاك في محافظة دمشق الذي قال: «تأخر توزيع الساحات التفاعلية بسبب إعادة دراسة التوزيع وحصرها بذوي الشهداء والجرحى، ومن المتوقع أن يتم توزيعها قبل نهاية العام الجاري».

توزيع ماذا؟ وكيف؟ وأي دراسة جديدة؟ وماذا سيؤول إليه حال كل تلك الأسر الجائعة، التي باتت عاجزة عن دفع أجرة المنزل الذي يأويها؟

وبحال الإصرار على حصر التوزيع المزمع بالساحات التفاعلية بذوي الشهداء والجرحى فقط، فما هو مصير من لا يشملهم هذا التصنيف من أصحاب البسطات المطرودين من نعم المحافظة والرسميين بعد ذلك؟!

تخبط وعشوائية وارتجال وخطط غائبة، عناوين مختصرة لحال ومآل حملات الإزالة للبسطات المستمرة، وخاصة في دمشق، والتي تتوج بالكثير من اللا مسؤولية تجاه مصدر رزق آلاف الأسر، بحياتهم ومستقبلهم وكرامتهم!

الحكومة تعترف بتوزيع «الكعكة

يواجه الاقتصاد السوري أزمة حادة تجعل من الصعب على السوريين تلبية احتياجاتهم المعيشية الضرورية. فالإنتاج المحلي لا يكفي فعلياً لتغطية احتياجات السكان. لكن الأسوأ من ذلك هو التوزيع المجحف وغير الإنساني للموارد السورية القليلة المتاحة الذي يزيد من حدة التناقض الطبقي والظلم الاجتماعي في البلاد. فرغم أن توزيع الدخل والناتج حول العالم يتسم بعدم العدالة في كثير من الأحيان، إلا أن الحالة في سورية تتسم بظلم استثنائي فريد من نوعه ولا يطاق.

■ أحمد الرز

يعرف السوريون عبر تجربتهم ومعاناتهم اليومية أن هناك ظلماً كبيراً في توزيع الثروة في بلادهم، لكن غالباً ما تظل الأرقام الدقيقة لهذا الظلم مجهولة بالنسبة لهم. يعود ذلك إلى الطوق المحكم المفروض على البيانات الوطنية في سورية، مما يجعل الحصول على المعلومات والأرقام مهمة شبه مستحيلة في ظل غياب الأرقام الرسمية والإعلانات الدورية عن تحديثات هذه البيانات، لهذا، يجد المواطن السوري نفسه محاطاً بحجاب من الغموض الذي يمنعه من فهم مدى التفاوت الحقيقي في توزيع الثروة.

ما هي حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؟

في ظل غياب الأرقام الرسمية، ليس في مقدورنا سوى الاعتماد على تقديرات المؤسسات الدولية للناتج المحلي الإجمالي السوري، ففي عام 2023، قدّر البنك الدولي هذا الناتج بنحو 6,2 مليار دولار. في المقابل، تقدّر مؤسسات الأمم المتحدة عدد السكان داخل سورية خلال الربع الأول لعام 2023 بنحو 16,76 مليون نسمة.

وبعملية قسمة بسيطة، يظهر لنا أن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هي نحو 369,9 دولار للفرد سنوياً.

بالمقارنة مع عام 2011 فإن متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سورية كان يبلغ 2,700 دولار سنوياً، ما يعني أن حصة الفرد داخل سورية قد تراجعت بنحو سبع مرات ونصف خلال 12 عاماً، ذلك رغم تراجع عدد سكان سورية من أكثر من 22 مليون نسمة إلى 16,76 مليون نسمة.

154 دولار لعائلة تحتاج بالحد الأدنى إلى 554,3 دولار!

المقارنة الأهم في تقييم حصة الفرد السنوية هي في قيمتها الفعلية وقدرتها على تأمين احتياجات المواطن داخل بلاده. فمع افتراض أن دخل الفرد السنوي يبلغ 369,9 دولار، وبتقسيم حصة الفرد السنوية على عدد أشهر السنة، يتبين أن حصته الشهرية لا تتجاوز 30,8 دولار، أي ما يعادل حوالي 452,760 ليرة سورية. وإذا كانت الأسرة تتكون من خمسة أفراد ويحصل كل فرد منها على 452,760 ليرة شهرياً، فإن إجمالي دخل الأسرة الشهري يبلغ 2,263,800 ألف ليرة «نحو 154 دولار».

لكن هذه القيمة تعد أقل بكثير من المبلغ المطلوب لتأمين الحاجات الأساسية للأسرة: وفقاً لآخر حساب أجراه «مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة»، فإن الحد الأدنى لتكاليف معيشة أسرة سورية مكونة من خمسة أفراد يعادل 8,148,347 ليرة سورية «نحو 554,3 دولار شهرياً»، أما وسطي تكاليف المعيشة فيصل إلى 13,037,356 ليرة سورية «نحو 886,8 دولار شهرياً»، ما يعني أن حصة العائلة من الناتج المحلي الإجمالي لا تغطي سوى 27,7% من الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة، و17,3% من وسطي التكاليف.

حصة الفرد داخل سورية تراجعت بنحو سبع مرات ونصف خلال 12 عاماً رغم التراجع في عدد سكان سورية

هذا يعني أن الناتج السوري السنوي، أي ما تنتجه البلاد من قيم اقتصادية جديدة سنوياً، هو قليل بشكل كارثي. وعلى افتراض أنه تم توزيع هذا الناتج بالتساوي وبالعدل على كل السوريين الموجودين داخل البلاد، فإنه عملياً لن يكون كافياً لتأمين دخل يلبي الاحتياجات الضرورية للأسر، فكيف الحال ونحن نعلم أن هذا الدخل المحدود يوزع بطريقة مجحفة وغير عادلة على نحو استثنائي؟

الحكومة تعترف بإجحافٍ غير عادي

مؤخراً، أصدرت هيئة التخطيط والتعاون الدولي التابعة لرئاسة مجلس الوزراء في سورية «الاستعراض الوطني الطوعي الثاني عن أهداف التنمية المستدامة – 2024» والذي أفصح عن بعض الأرقام التي لم يكن قد جرى تحديثها منذ زمن بعيد «بعض الاقتصاديين المتحمسين ينظر إلى مجرد نشر هذه الأرقام بوصفه إنجازاً على طريق الشفافية، علماً أن ملاحظات كثيرة يمكن وضعها حول هذه الأرقام وطرق حسابها وغياب المهم منها، لكن سنترك نقاش هذه المسألة ربما لمقال لاحق».

ما يهمنا هنا هو الرقم الذي أعلنته الهيئة في «استعراضها» حول حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي، أي حصة أصحاب الأجور من الناتج، والتي أكدت أنها لم تتجاوز 9,2%. بعبارة أخرى، فإن حصة أصحاب الأرباح تصل إلى 90,8%.

بالعودة إلى تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023، والبالغة نحو 6,2 مليار دولار، فإن حصة أصحاب الأجور الذين يشكلون الأكثرية الساحقة من المجتمع السوري لا تتجاوز 570 مليون دولار، بينما تتجاوز حصة أصحاب الأرباح 5,6 مليار دولار!

سورية حالة استثنائية في القهر الاجتماعي اللاإنساني

المفارقة هي أنه حتى في الولايات

حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي في سورية

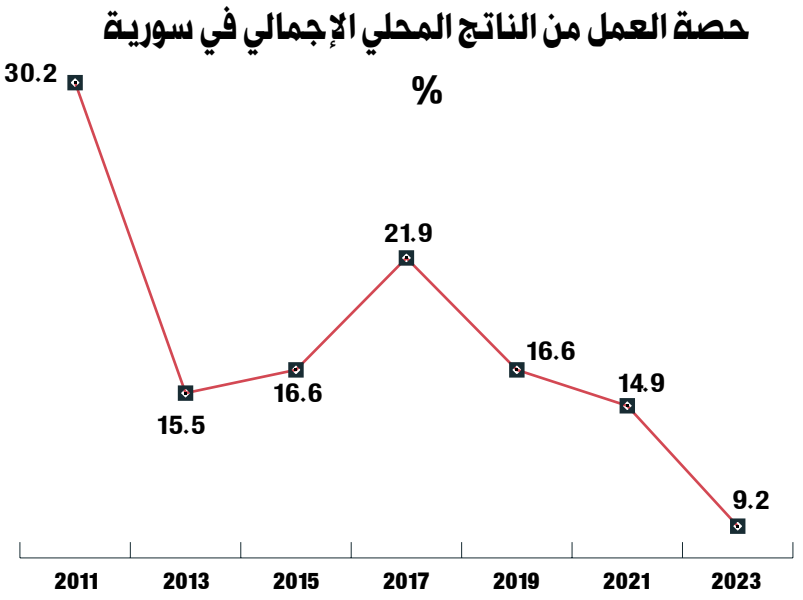

السورية»: 90.2% للأرباح و9.8% للأجور!

30,8

بتقسيم حصة الفرد السنوية على عدد أشهر السنة، يتبين أن حصته الشهرية لا تتجاوز 30,8 دولار، أي ما يعادل حوالي 452,760 ليرة سورية

17,3

حصة العائلة من الناتج المحلي الإجمالي لا تغطي سوى 27,7% من الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة، و17,3% من وسطي التكاليف

570

حصة أصحاب الأجور الذين يشكلون الأكثرية الساحقة من المجتمع السوري لا تتجاوز 570 مليون دولار، بينما تتجاوز حصة أصحاب الأرباح 5,6 مليار دولار

حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي في سورية

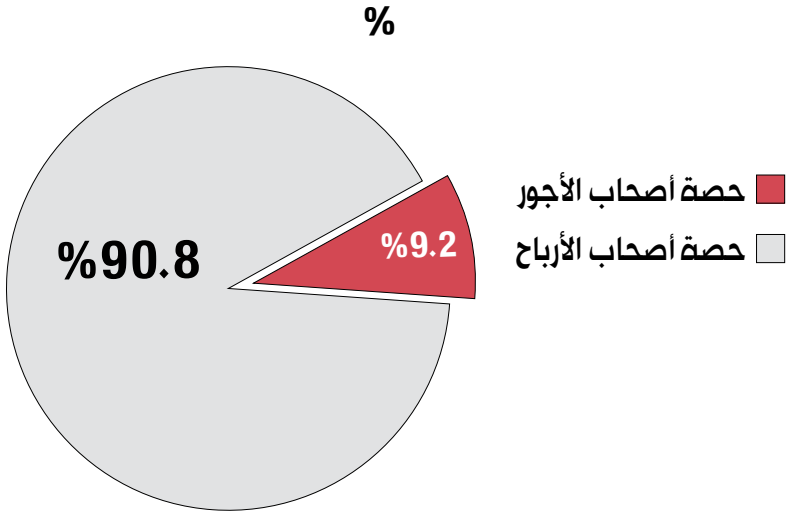

المتحدة الأمريكية، معقل السياسات الرأسمالية المتوحشة، فإن حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى 60%. أما الوسطي العالمي لهذه النسبة فهو 53,8% أي ما يقارب ستة أضعاف النسبة في سورية.

ويمكننا أن نلقي نظرة على هذه النسبة في بعض الدول لنستدرك حجم الظلم الجائر الذي يرزح تحته السوريون: تركيا 35,7%، العراق 45,3%، الأردن 45%، لبنان 46,3%، مصر 43,6%، الجزائر 39,5%، روسيا 54,3%، إيران 39,8%.

ويجدر التذكير بأن حتى هذه النسبة التي تعلنها الحكومة مشكوك في صحتها، فقد جرت العادة على تضخيم رقم حصة العمل بشكل لا يعكس حقيقة الإجحاف في توزيع الثروة. إذ يُعتمد في إعداد هذه الأرقام على معايير وطرق حسابية لا تأخذ بعين الاعتبار حقيقة الأمور على الأرض.

وعند النظر إلى التطور التاريخي لهذه النسبة، وفق ما تدعيه الحكومة، نجد أن حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي شهدت تراجعاً مستمراً على مر السنين.

ففي عام 2010، ووفقاً لـ«الاستعراض الوطني»، كانت حصة العمل تبلغ 30,2%، ومع تصاعد الأزمة في البلاد، انخفضت هذه النسبة بشكل كبير إلى 15,5% في عام 2013.

وفي عام 2015، سجلت النسبة ارتفاعاً طفيفاً إلى 16,6%، ثم في عام 2017، وصلت حصة العمل إلى 21,9%، وهو ما يمكن اعتباره ذروة قصيرة الأمد في هذا الاتجاه التراجعي. حيث عادت النسبة لتتدهور مرة أخرى، فوصلت إلى 16,6% في عام 2020، تلاها انخفاض آخر إلى 14,9% في عام 2021.

وأخيراً، شهد عام 2023 انخفاضاً حاداً إلى 9,2%، مما يُظهر جزئياً مدى تفاقم الظلم الاجتماعي والاقتصادي الذي يعاني منه السوريون. حيث يعكس هذا الانخفاض المستمر على مدى السنوات تزايد الفجوة بين أصحاب الأجور وأصحاب الأرباح، ويبرز مدى الإجحاف في توزيع الثروة، حيث يستحوذ أصحاب الأرباح على النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي بينما تتراجع حصة العمال والأجراء بشكل مستمر.

توزيع الدخل والناتج حول العالم يتسم بعدم العدالة لكن سورية تتسم بظلم استثنائي فريد من نوعه ولا يطاق

حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي

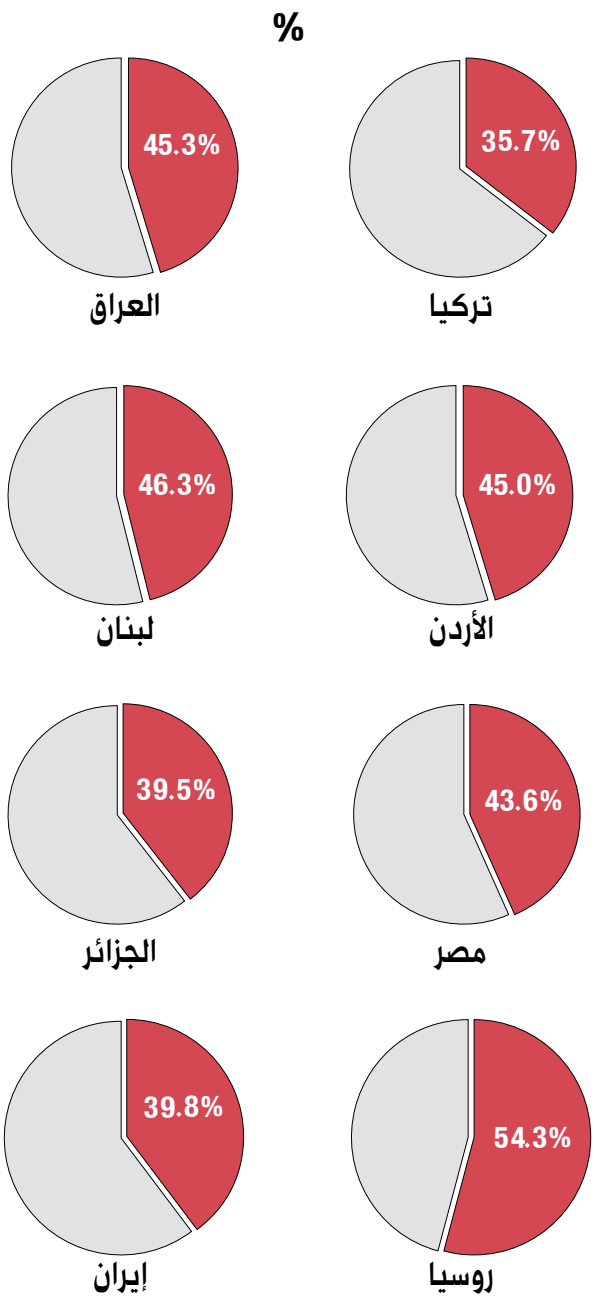

لماذا تريد أمريكا إخضاع أوروبا؟

أعتقد، أنه يمكننا أن نسمي الحرب الدائرة في أوكرانيا منذ عام 2022 حرباً أمريكية ضد أوروبا، لأنّ الخاسرين الكبار كانوا ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وبقية دول أوروبا. أدركت الولايات المتحدة أن الحرب قادمة لا محالة، وقررت أنه إذا كان من المقرر أن تندلع حرب بين حلف الناتو وبقية دول العالم، فمن الأفضل لها أن تبدأ بتعزيز سيطرتها على أوروبا باعتبارها سوقاً مربحة ومديناً لها، بدلاً من أن تتجه نحو آسيا، وتخسر أمام الولايات المتحدة.

■ مايكل هدسون
ترجمة: قاسيون

في الأســاس، يعـترف الاستراتيـجيـون الأمريكيون بأنهم يدركون أنّ أمريكا لم تعد قادرة على إنتاج فائض صناعي حقيقي. فقد أدت سياستها التجارية النيوليبرالية إلى نقل صناعتها إلى آسيا. إنّ السوق الجديدة الوحيدة التي يمكن تأمينها إذا انفصلت الأغلبية العالمية هي السوق الأوروبية. يفسّر هذا لماذا رتبت الولايات المتحدة لتفجير خط أنابيب نورد ستريم، وأقنعت أوروبـا طواعية بارتكاب التدمير الذاتي اقتصادياً، من خلال عدم شراء الغاز والنفط والمواد الخام الروسية منخفضة السعر. وفي حين دفع هذا روسيا والصين إلى التقارب مع جيرانهما الآسيويين، فإن الخاسرين كانوا أوروبيين.

لقد انتقلت الصناعة الألمانية من البلاد إلى الولايات المتحدة وأماكن أخرى، بحثاً عن الطاقة الأقل تكلفة. وقد هاجرت الصناعة الألمانية إلى حد كبير إلى الولايات المتحدة، الأمر الذي جعلها المستفيد الأول. وإذا كنت مكان شركة صناعية ألمانية، فماذا ستفعل إذا كان اقتصاد ألمانيا ينكمش؟

إذا نظرت إلى إنتاجية العمالة على مدى المئة عام الماضية، فسوف تجد أنها تسير بالتوازي مع استهلاك الطاقة لكل عامل. إن الطاقة هي المفتاح الحقيقي. لهذا السبب كان الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية منذ عام 1945 هو السيطرة على البلدان الأخرى بطريقتين، بدءاً بالنفط. فقد سيطرت الولايات المتحدة، إلى جانب بريطانيا وهولندا، على تجارة النفط العالمية، حتى يتسنى لها قطع الكهرباء وإطفاء الأنـوار عن البـلدان التي تـحاول الانفصال عن أمريكا والعمل وفقاً لمصالحها الذاتية.

وإلى جانب النفط، فإن التكتيك الثاني الذي استخدمته أمريكا هو السيطرة على الحبوب والغذاء، لترك البلدان المستقلة تموت جوعاً في الظـلام. ولكن هنا مـرة أخـرى، كانت العقوبات تهدف في المقام الأول إلى جعل أوروبا تعاني.

منذ 1958 كان الهدف الأهم بالنسبة للجماعة الاقتصادية الأوروبية من التكامل هو حماية المزارعين. مكّن دعم أسعار المنتجات الزراعية من زيادة الاستثمار الرأسمالي في المزارع. عملت أوروبـا على ترشيد زراعتها وزيادة الاستثمار الرأسمالي لجعلها أكثر إنتاجية. وكانت النتيجة أن أوروبا لم تستبدل اعتمادها على صـادرات الأغـذية الأمريكية فحسب، بل أصبحت أيضاً مصدراً رئيسياً للمنتجات الزراعية.

لكنّ الاتحاد الأوروبـي الموسع يعاني الآن، ليس فقط بسبب العقوبات المفروضة، وليس فقط على استـيراد الغـاز الـروسي لصنع الأسمدة، فمن خـلال دعـم أوكرانيـا، تسمح أوروبا لها بإغراق أسواقها الزراعية المنخفضة التكلفة بالحبوب في بولندا وغيرها من البلدان. قام المزارعون بالفعل بتنظيم أعمال احتجاج على بيع الأوكرانيين لمنتجاتهم الزراعية بأسعار أقل من أسعارها الحقيقية ـ حيث يحاول المستثمرون الأمريكيون شراء هذه الأراضي. قد يؤدي هذا إلى تراجع الاستقلال الزراعي الأوروبي، وجعله يعتمد مرة أخرى على الولايات المتحدة، أو على البلدان التي يسيطر عليها المستثمرون الأمريكيون.

كان تأثير الحرب «الباردة الثالثة» حتى الآن هو دفع أوروبا إلى العودة إلى المدار الأمريكي. تصرّ الـولايات المتحدة على أنّـه لا يوجد بديل لهذه الجغرافيا السياسية النيوليبرالية. الهدف هو السماح للرأسمالية بالتطور إلى رأسمالية احتكارية، وهي في الحقيقة رأسمالية مالية، لأن الاحتكارات ينظمها القطاع المالي باعتبارها «أم الصناديق».

ورغم أن الولايات المتحدة قالت: إنه لا يوجد بديل، فمن الواضح أن هناك بديل. لكن إذا لم تتبع الدول بديلاً، فسينتهي بها المطاف لتصبح مثل ألمانيا. الواقع أنّ ما حدث لأوروبا نتيجة للحرب في أوكرانيا والعقوبات الأمريكية يشكل درساً مفيداً للدول الأخرى لكي تدرك ما لا تريد أن يحدث لها.

انهار البرنامج النيوليبرالي في الغرب كما انهار منذ فترة طويلة بالنسبة للجنوب العالمي. وكان هدفه الأساسي هو خصخصة القطاع العام. مع ذلك، فقد تم تمويل انطلاق الـرأسـمـاليـة الأوروبـيـة لـقـرون مـن قبل الرأسماليين الصناعيين أنفسهم، الذين كانوا يـهدفون إلـى خـفض تكلفة الإنـتـاج، حتى يتمكنوا من بيع منتجاتهم بأسعار أقل من البلدان الأخرى من خلال دعم الحكومة لتكوين رأس المال الحقيقي.

كانت الاستراتيجية الأساسية للرأسمالية الصناعية تتلخص في أن توفر الحكومات التعليم والصحة العامة والبنية الأساسية التي كانت لتحتكرها أيدي القطاع الخاص لولا ذلك. كانت الحكومات تثقّف العمال وتدربهم وتساعدهم على رفع إنتاجيتهم من خلال حماية ودعم الاستثمارات الرأسمالية. كانت الحكومات توفّر المياه والكهرباء بأسعار مدعومة، حتى لا يضطرّ العمّال إلى إنفاق أجورهم لشراء الطاقة الباهظة الثمن ووسائل النقل الباهظة الثمن والاحتياجات الأساسية المماثلة.

كانت النتيجة خفض تكاليف التعادل في العمالة، بحيث أصبح بوسع الصناعيين الأوروبيين والأمريكيين بيع منتجاتهم بأسعار أقل من البلدان الأخرى. أنهت النيوليبرالية هذه الاستراتيجية الاقتصادية الواضحة ظاهرياً. إن هذه الرسوم المفروضة على أصحاب الدخول تستنزف الآن جزءاً كبيراً من ميزانية العمال الأوروبيين. يجعل هذا أصحاب العمل يدفعون أجوراً أعلى. بوسعنا أن نقول الشيء نفسه عن خدمات الهاتف وغيرها من مرافق البنية الأساسية التي أصبحت الآن مخصخصة ومملولة.

إن خصخصة خدمات الهاتف والاتصالات التي كانت مدعومة في السابق تجعل العمال يدفعون أجـوراً أعلى كثيراً. والنتيجة هي تقليص الأجور، ولكن أيضاً تقليص الأرباح بسبب ارتـفـاع تكاليف المعيشة وممارسة الأعمال في اقتصاد يعتمد على الريع.

منذ عـام 1980، انقلبت الصورة النمطية الأوروبـية . أو بالأحرى صورة الرأسمالية الصناعية . رأساً على عقب. فبدلاً من أن تحاول الرأسمالية الصناعية خفض تكاليف الإنـتـاج، وتقـلـيص مـا أسـمـاه مـاركس بالتكاليف الزائفة، أو ضرائب الإنتاج الزائفة، ارتفعت الأسعار التي تفرضها احتكارات البنية الأساسية المخصخصة إلى مستويات مرتفعة للغاية. وتعرضت مستويات معيشة العمال في مختلف أنحاء أوروبـا للضغط، في الوقت نفسه الذي كان لزاماً فيه زيادة أجورهم حتى يتمكنوا من تحمل تكاليف الخدمات المخصخصة، التي كانت في السابق خدمات عامة مدعومة. أدّى اتباع النموذج النيوليبرالي إلى جعل أوروبا غير قادرة على المنافسة، تماماً كما أدى إلى نزع الصناعة من الاقتصاد الأمريكي.

إن هذه الرسوم المفروضة على أصحاب الدخول تستنزف الآن جزءاً كبيراً من ميزانية العمال الأوروبيين يجعل هذا أصحاب العمل

كان الـدرس الـذي تعلمته الصين من هذه الـتـجـربـة هـو ضـرورة تـبـنـي الاشـتـراكـيـة لاستعادة الأخلاق الصناعية التي سادت في القرن التاسع عشر، والتي اعتقد أغلب المراقبين الاقتصاديين أنها كانت تقود إلى نوع أو آخر من الاشتراكية. لقد ارتفعت مستويات المعيشة في الصين، ولكن الأجور هناك أقل من الأجور في الاقتصادات النيوليبرالية، وذلك بفضل حقيقة مفادها: أن الاشتراكية توفر وسائل نقل رخيصة، ورعاية صحية عامة، وما إلى ذلك، كما هو موضح أعلاه.

والأمر الأكثر أهمية من كل هذا، هو أن الصين الاشتراكية تخلق أموالها الخاصة، وتتحكم في نظامها الائتماني. وبدلاً من قيام بنك الصين بإقراض الأموال للمفترسين الماليين لشراء الشركات وتحميلها بالديون ودفع أسعار أسهمها إلى الارتفاع قبل تركها في صورة شركات مفلسة، تنفق الحكومة الأموال مباشرة في الاقتصاد.

استثمرت الصين بشكل مفرط في الإسكان والعقارات، ولكنها استثمرت أيضاً في تحديث خطوط السكك الحديدية عالية السرعة، وتحديث نظام الاتصالات، وتحديث مدنها، وفوق كل ذلك نظام الإنترنت الإلكتروني المستخدم للمدفوعات النقدية. لقد حررت الصين نفسها من اعتماد الديون على الغرب– وفي هذه العملية، جعلت الغرب معتمداً عليها. إنّ هذا لم يكن ليتحقق إلا من خلال الاستثمار الحكومي والتنظيم في إطار خطة طويلة الأجل.

زيادة تعرفة النقل بين المحافظات وعدم الالتزام بها!

كما جرت العادة، وبذريعة ارتفاع تكاليف التشغيل، عدلت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك التعرفة الكيلومترية لشركات نقل الركاب العاملة بين المحافظات، وذلك بموجب تعميم صادر بتاريخ 2024/7/29!

وتجدر الإشارة إلى أن آخر تعديل على التعرفة كان قد تم خلال شهر آب 2023، أي منذ عام بالتمام والكمال، بتاريخ 2023/8/8!

وفي حيثيات التعاميم الصادرة، القديم والجديد، عبارة افتتاحية تقول «إشارة الى المعروض المقدم إلينا من أصحاب شركات نقل الركاب العاملة بين المحافظات والمحدثة على قانون الاستثمار رقم 10 والمتضمن تعديل التعرفة الكيلومترية لتلك الشركات في ضوء الواقع الحالي والفعلي»، وعبارات إضافية في المتن تتحدث عن «إلزام شركات النقل كافة بالتقيد بالتعرفة الكيلومترية، والإعلان عنها بشكل واضح وصريح ضمن مكاتب قطع التذاكر، واعتبارها حداً أقصى لا يمكن تجاوزه».

تبريرات!

نقل موقع «أثر برس» بتاريخ 2024/8/2 عن مصدر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قوله إن «القرار القاضي برفع أجور نقل الركاب بين المحافظات صدر بناءً على ارتفاع تكاليف التشغيل للبولمان الواحد، من ارتفاع الزيوت المعدنية وأجور الصيانة والإصلاح وقطع الغيار والرواتب والأجور وغيرها من التكاليف الأخرى وفقاً لطلبات شركات النقل».

فالزيادة في التعرفة الكيلومترية تم اعتمادها بناء على طلب الشركات، واستناداً إلى تكاليف التشغيل التي تقدمها هذه الشركات للوزارة، وما على الوزارة إلا التجاوب مع مطالب هذه الشركات كما جرت العادة طبعاً!

مقارنة سعرية!

الجدول التالي يبين التعرفة السابقة والحالية ونسبة الزيادة:

نوع الحافلة	التعرفة السابقة ليرة/كم/راكب	التعرفة الحالية ليرة/كم/راكب	نسبة الزيادة %
بولمان رجال أعمال 30 راكباً	90	115	26.3
بولمان 45 راكباً	75	95	26.6

يبين الجدول أعلاه أن نسبة الزيادة على التعرفة الكيلومترية التي تم إقرارها من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك هي 26% عما كانت عليه سابقاً، وهي تعادل آلاف الليرات الإضافية من الناحية العملية، بحسب المسافة المقطوعة بين المحافظات وبحسب نوع الحافلة المستخدم!

ويبدو أن نسبة زيادة التعرفة تعتبر مرتفعة بمقاييس الدخول وإمكانات المواطنين، وهي غير منطقية بحال أخذنا بعين الاعتبار الاستقرار النسبي لسعر الصرف خلال الفترة الماضية، الذي تسعر بموجبه الكثير من حيثيات التكلفة المبوبة أعلاه!

لكن بالمقابل يمكن القول إن زيادة التعرفة أعلاه ليست شاذة بحال مقارنتها مع معدلات الارتفاعات السعرية التي طرأت خلال عام على بعض السلع والخدمات، بما في ذلك بعض الأسعار الرسمية، التي تعتبر مهمازاً وذريعةً لزيادة أسعار السلع والخدمات!

نسبة الزيادة على التعرفة الكيلومترية هي 26% عما كانت عليه سابقاً وهي تعادل آلاف الليرات الإضافية من الناحية العملية!

عدم الالتزام مشكلة والأجور مشكلة أكبر!

من المفروغ منه أن المواطنين متضررون من كل ارتفاع سعري يدفعون ضريبته على حساب ضروراتهم!

فالمضطر للانتقال من دمشق إلى طرطوس مثلاً سيتحمل تكلفة نقل بالبولمان لا تقل عن 40 ألف ليرة للذهاب ومثلها للإياب، وبحال كان هذا المواطن طالباً جامعياً أو عسكرياً فإن التكلفة الشهرية لن تقل عن 160 ألف ليرة، بحال الاضطرار للانتقال مرتين بالشهر فقط، والتي يضاف إليها أجور مواصلات أخرى، وبمجموع لن يقل عن 200 ألف ليرة، وهي بلا أدنى شك تكلفة مرتفعة تفوق إمكانات المواطنين بغالبيتهم المفقرة!

والمشكلة بالنسبة لهؤلاء المضطرين لا تقف عند حدود التكلفة المرهقة أعلاه فقط، بل بعدم الالتزام بالتعرفة من قبل غالبية شركات النقل، وخاصة خلال أيام الذروة في الازدحام، مطلع ونهاية كل أسبوع، نهباً واستغلالاً، ضاربة بعرض الحائط كل تحذيرات الوزارة التي تمنع ذلك افتراضاً!

أما مشكلة المشاكل التي لا تعيرها الحكومة ووزاراتها أي اهتمام فهي مهزلة الأجور الهزيلة!

فالحكومة والجهات الرسمية، وعندما تتخذ قرارات الزيادات السعرية وتصدرها وتبرر ذرائعها، تأخذ بعين الاعتبار كل التفاصيل بما يخص حيثيات التكلفة، والأهم تحقيق رغبات كبار أصحاب الأرباح بضمان هوامش أرباحهم السهلة والسريعة والاستغلالية، باستثناء تفصيل وحيد خارج الاهتمام الرسمي دائماً وأبداً يتمثل بواقع الأجور التي فقدت تناسبها مع الأسعار منذ زمن طويل!

لتتراكب المشاكل على المواطن المضطر للانتقال من محافظة لأخرى، لتأتي عليه من كل حدب وصوب، بالتعرفة التي ترتفع بين الحين والآخر، وبالسعر الاستغلالي الإضافي الذي تفرضه شركات النقل، وبالا مبالاة الرسمية بواقعه المعيشي والخدمي المرتبط بأجره الهزيل، الذي أصبح فعله وتأثيره شبه صفري مقارنة بالأسعار!

نظرية ميزان القوى لدى غرامشي «1» - الاجتماعي والسياسي

كتب أنطونيو غرامشي في الدفتر الرابع من دفاتر سجنه ملحوظة طويلة تبدأ بما يلي: «العلاقات بين القاعدة المادية والبنى الفوقية هي برأيي المسألة الحاسمة في المادية التاريخية. ويمكن العثور على ضالّتنا في هذا الصدد استناداً إلى الأسس التالية: 1- المبدأ القائل بأنّه لا يوجد مجتمع يضع لنفسه مهمات، ما لم تكن الشروط اللازمة والكافية لإنجازها قد وجدت سلفاً [أو في طور الظهور والتطوّر]. 2- ما مِن مجتمعٍ يزول قبل أن يطوِّر أولاً جميع أشكال الحياة المتضمنة في علاقاته الداخلية».

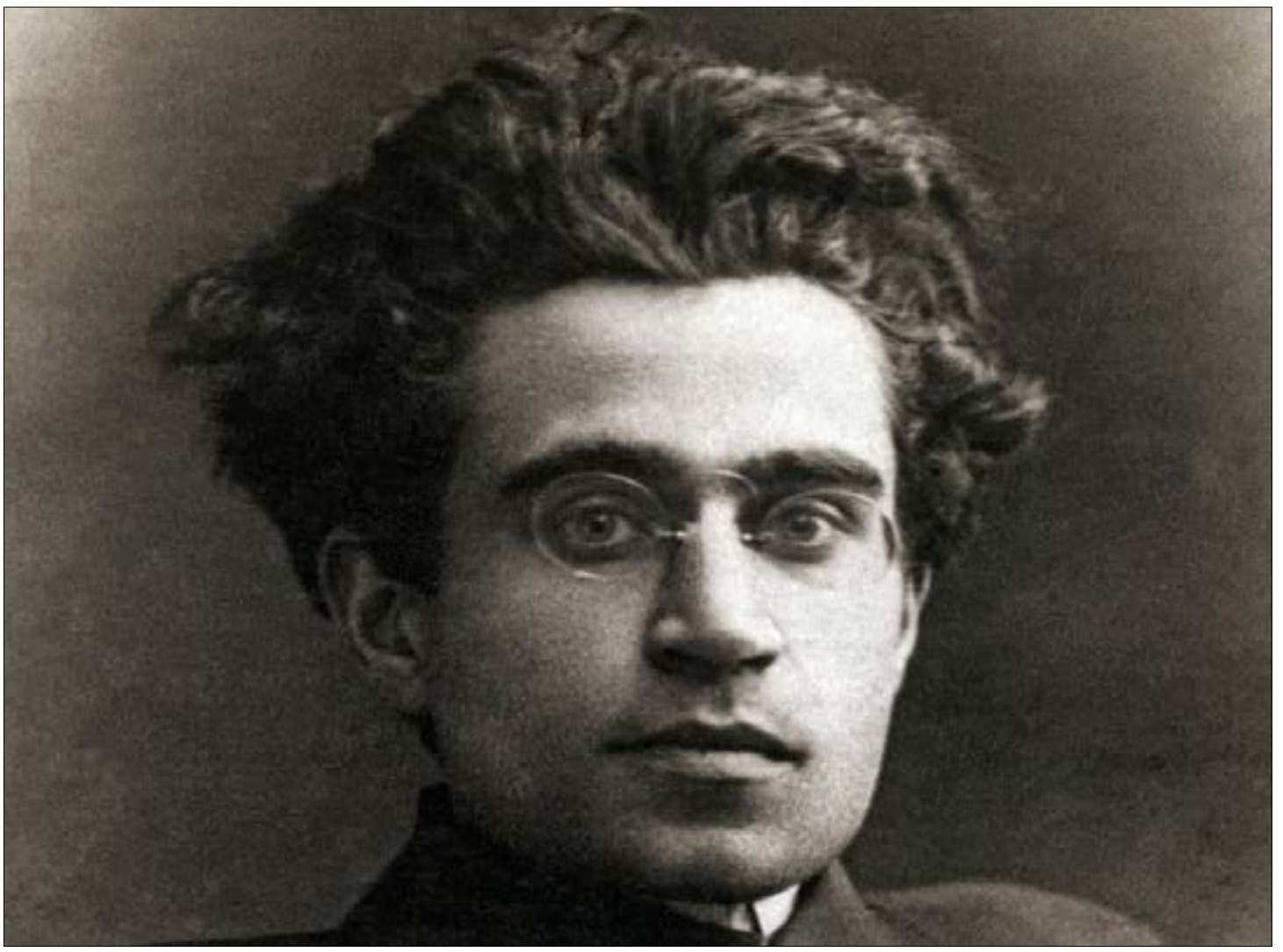

■ انطونيو غرامشي
تعريب: د. اسامة دليقان

ويتابع غرامشي ملحوظته فيقول: يمكن من هذه المبادئ اشتقاقُ بعض قواعد المَنهج التاريخيّ. وعند دراسة البنية **struttura** [القاعدة المادية الاقتصادية للمجتمع، وسنستعمل من الآن فصاعدةً «القاعدة المادّية» ترجمةً لهذه المقولة – المعرّب] يجب التمييز بين الدائم والمرحليّ. إنّ المرحليّ يُعطي ما يستهدفُه النقد السياسيّ، بينما الدائم يعطي ما يستهدفُه النقد التاريخي–الاجتماعي. المرحليّ يساعد في تقييم المجموعات والشخصيات السياسية، بينما يساعد الدائم في تقييم التجمّعات الاجتماعية الكبيرة. وتنجلي الأهمّية الكبيرة لهذا التمييز عند إخضاعِ فترة تاريخيّة ما للدراسة. توجد أزمة ما، وقد تستمر لعقود؛ وهذا يعني أنّه برزت إلى النور ضمن القاعدة المادية تناقضاتٌ غير قابلة للعلاج، ومع ذلك تحاول علاجَها جاهدةً تلك القوى السياسية التي تريد المحافظة على القاعدة المادية نفسها – تحاول علاجها ضمن حدود معيّنة. وتُبذَل هذه الجهود بإصرار ومثابرة «فما من تشكيلة اجتماعية على الإطلاق ترغب بالاعتراف بأنّهُ قد عفا عليها الزمن»، وتُشكّل هذه الجهود ميداناً لما هو «مرحليّ» والذي يحصل فيه تنظيم هذه القوى التي «تسعى» –«من خلال انتصارها الخاص في آخر تحليل، ولكن في المدى المباشر من خلال جدالات إيديولوجيّة، ودينيّة، وفلسفية، وسياسية، وقضائية، إلخ»– لإقامة البرهان على أنّ «الشروط الضرورية والكافية موجودة سلفاً لجعل إنجاز مهمّات معيّنة أمراً ممكناً تاريخياً، وبالتالي إلزامياً».

الخلط بين الدائم والمرحلي في التحليل التاريخي

ويكمن أحد الأخطاء المتكررة في التحليل التاريخي في العجز عن العثور على العلاقة بين «الدائم» و«المرحليّ»؛ وبنتيجة ذلك يتم تقديم الأسباب البعيدة كما لو كانت الأسباب المباشرة، أو يُقال إنّ الأسباب المباشرة هي الأسباب الفاعلة الوحيدة. فعلى مقلَب يكون هناك فيضٌ من «الاقتصاديويّة» وعلى المقلب الآخر فيضٌ من «الإيديولوجيّة»؛ أحد الجانبين يبالغ في الأسباب الميكانيكية والآخر يبالغ في العنصر «الإراديّ» والفرديّ. أما الرابطة الديالكتيكية بين هذين النوعين من البحث، فلا تُرسى بدقة كما ينبغي. ومن الواضح أنه إذا كان هذا خطأً جسيماً في التأريخ، فإنه يصبح خطأً أفدَحَ في الصحافة السياسية؛ حيث لا تكون القضيةُ إعادةَ بناء التاريخ الماضي، بل بناء التاريخ الحاضر والمستقبل. وهكذا تَحلُّ رغباتُ المرء الشخصية محلَّ التحليل غيرِ المنحاز، ولا يحدث هذا بوصفه «وسيلة» للتحفيز بل بوصفه خداعاً للذات – الأفعى تعضُّ الحاوي، وبتعبير آخر يكون الديماغوجي هو أوّل ضحية لديماغوجيّته.

ولا تكتسب هذه المعايير المنهجية أهمّيتها الكاملة إلا إذا طُبِّقَتْ على تحليل دراسات تاريخية ملموسة. [بعد ذلك يتناول غرامشي، في نحو عشرين سطراً، مثالَ فرنسا منذ الثورة البرجوازية حتى كومونة باريس]. إنّ دراسة هذه «الموجات» المتقلّبة والمتفاوتة في المدّة، هو ما يجعل من الممكن تحديد العلاقات بين القاعدة المادية والبنيان الفوقي من جهة، وبين ما يمكن تسميته العناصر الدائمة والعناصر «المرحليّة» في القاعدة المادية، من جهة أخرى. وفي غضون ذلك، يمكن القول إنّ الوساطة الديالكتيكية بين مبدأي المادية التاريخية المذكورَين في مَطلع هذه الملحوظة، تُشكّل مفهوم الثورة الدائمة. [لا يقصد غرامشي هنا «الثورة الدائمة» لدى تروتسكي، حيث كان غرامشي ناقداً لتروتسكي – المعرّب].

ضرورة التحديد الملموس لـ«ميزان القوى»

أحدُ الجوانب الأخرى للمسألة نفسها قضيةُ نسبة القوى كما تُدعى [أو علاقة القوى، وسنستعمل من الآن تعبير «ميزان القوى» المألوف أكثر، علماً أنّ تعبير غرامشي في الإيطالية هو **forze di rapport** ومقابله بالإنكليزية **forces of relation** – المُعرّب]. ففي هذه السرديّات التاريخية، يقرأ المرء غالباً التعبير العامّ التالي: «ميزان قوى» مؤات أو غير مؤات. إذاً بشكله المجرَّد، لا يفسّر هذا التعبير شيئاً، أو بالكاد يفسّر؛ حيث يُكتفَى بتكرار الكلام عن الواقعة التي تحتاج تفسيراً، فيكون الناتج حشواً. الخطأ النظريّ يكمن في تقديم مبدأ من مبادئ البحث والتفسير على أنّه «سببٌ تاريخيّ». بينما الواجب، عند استعمال تعبير «ميزان القوى» أنْ يميّز المرء بين لحظات، أو مستويات مختلفة، والتي يمكن أنْ نركّز على ثلاثٍ منها، كما أعتقد:

ميزان القوى: من الاجتماعي إلى السياسي

1– هناك ميزان القوى الاجتماعي ذو الصلة الوثيقة بالقاعدة المادية؛ إنه علاقة موضوعية، واقعةٌ «طبيعيّاتية» يمكن قياسها ضمن منظومة من العلوم الدقيقة أو الرياضيّاتية. تتشكل القوى الاجتماعية المختلفة على قاعدة مستوى تطوّر قوى الإنتاج المادية، وكل واحدة من هذه المجموعات تمثّل وظيفةً وموقعاً ضمن الإنتاج نفسه. هذا الاصطفافُ الأساسيّ للقوى الاجتماعية يتيح إمكانية تفحُّص فيما إذا كانت الشروط اللازمة والكافية موجودةً في مجتمع ما من أجل تغييره؛ إنه يُتيح التحقق من درجةٍ واقعية ومعقولية الإيديولوجيات المختلفة التي تُولَد على أرضها الخاصة، على تربة التناقضات التي أنبتَتْها في سياق التطوُّر.

2– اللحظة اللاحقة هي «ميزان القوى» السياسيّ؛ حيث ينبغي تقييم درجة التجانس والوعي الذاتيّ التي وصلت إليها مختلَفُ المجموعات الاجتماعية. ويمكن تقسيم هذه «اللحظة» بدورها إلى لحظات مختلفة، تبعاً للمستويات المختلفة للوعي السياسي كما تتجلّى في التاريخ حتى الآن. وإنّ أولى هذه اللحظات وأكثرها جنينيّةً هي اللحظة الاقتصادية البدائية: تاجرٌ يشعر أنه في علاقة تضامن مع تاجرٍ آخر، وصناعيٌّ متضامنٌ مع صناعيٍّ آخر، إلخ. ولكنّ التاجر في تلك اللحظة لا يكون قد شعر بَعدُ بالتضامن مع الصناعيّ؛ وبتعبير آخر، ثمّة إدراكٌ للوحدة المتجانسة للمجموعة المهنيّة، ولكن ليس هناك بَعدُ إدراكٌ كهذا لدى المجموعة الاجتماعية. وفي لحظة ثانية، يتم التوصُّل إلى وعي بتضامن المصالحِ بين جميع أفراد المجموعة الاجتماعية – ولكنه ما يزال في الميدان الاقتصاديّ الصِّرف. وخلال هذا الطَّور الاقتصادي–السياسي، تُطرَح قضيّة الدولة، ولكنْ من حيث المساواة السياسية البدائية فقط؛ فهناك الحقّ بالمشاركة، والتعديل والإصلاح، في الإدارة والتشريع ضمن الإطار العام القائم. وتأتي لحظةٌ ثالثة، يصبح المرء فيها واعياً بواقع أنّ مَصالحه «الفئويّة»، في تطوّرها الحاضر والمستقبليّ، تمتدّ أبعد من حدود «الفئة» نفسها –بمعنى أنّها تتخطّى حدود المجموعة الاقتصادية– وأنّ بإمكانها، بل ويجب عليها، أن تصبح مَصالحَ للمجموعات المَحكومة «**subordinare**» الأخرى. وهذه هي المرحلة «السياسيّة» الأكثر جلاءً، التي تميّز الانتقال الواضح من القاعدة المادية إلى بنىً فوقيّة «**sovrastrutture**» معقّدة؛ إنه الطَّور الذي تدخل فيه الإيديولوجيّات، التي أنتشتْ بذورُها سابقاً، في تماسٍ ومُجابهةٍ فيما بينها، حتى تميلَ واحدةٌ منها فقط –أوْ على الأقل توليفةٌ واحدةٌ لعددٍ منها– إلى الغَلَبَة والسيادة، والانتشار عبر الحقل بأكمله، جالبةً معها، إضافةً إلى الوحدة الاقتصادية والسياسية، وحدةً فكريّة ومعنويّة أخلاقيّة، ليس على مستوى فئويّ، بل شامل؛ هيمنة مجموعة اجتماعية أساسيّة على مجموعات محكومة. ويُنظَرُ إلى الحكومة–الدولة بوصفها العضويّة الخاصّة بمجموعة ما، من أجل خلق التربة الملائمة لتوسيع المَجموعة نفسها إلى أقصى حدّ. ولكن هذا التطوّر وهذا التَوسُّع يُنظَر إليهما كذلك بشكل ملموس بوصفهما شاملَين؛ أيْ بوصفهما مرتبطَين بمصالح المجموعات المحكومة؛ كتطوّرٍ لتوازنات غير مستقرّة بين مصالح المجموعات الأساسية ومصالح المجموعات المحكومة التي تغلب فيها مصالحُ المجموعة الأساسية، ولكن إلى حدٍّ معيَّن فقط؛ أيْ دون المضيّ بها بعيداً جداً إلى درجة الأنانية الاقتصادية الفئويّة. في التاريخ الواقعي، تصبح هذه اللحظات متشابكةً فيما بينها، أفقياً وعمودياً؛ أيْ من خلال النشاط الاقتصادي «أفقياً» والأرض «عمودياً»، مؤتلفةً ومتفارقةً بطرق شتّى. وقد تجد كلّ واحدةٍ من هذه التوليفات تعبيرَها المُنظَّم الممثَّل لها اقتصادياً وسياسياً. ومن الضروري أن يظلّ حاضراً في الذهن أيضاً أنّ العلاقات الدُّوليّة تصبح متداخلةً مع هذه العلاقات الداخلية للدولة–الأمّة، وأنّ هذا بدوره يخلق توليفات فريدةً وملموسةً تاريخياً. فإنّ إيديولوجيا ما، وُلِدَتْ في بلد عالي التطوّر، تتغلغلُ في بلد أقلّ تطوّراً وتملك تأثيراً على التفاعل المحلّي للتوليفات. «الدين، مثلاً، كان دوماً أحد المصادر لمثل هذه التوليفات الإيديولوجية–السياسية، المحلّية–العالَمية؛ وإلى جانبه التشكيلات العالمية الأخرى، كال«المثقفين» عموماً، والماسونيّين الأحرار، ونادي الروتاري، واليهود، والدبلوماسية الدُّولية التي ترسم مشاريع حلول سياسية في بلدانٍ معيَّنة أو تحاول أن تفرضَها فرضاً، إلخ. وهؤلاء يمكن تضمينهم في مقولة «المثقفين» العامة نفسها [...]». تصبح هذه العلاقة بين القوى الدوليّة والداخلية أكثر تعقيداً بفعل واقع وجود عدد من القطاعات الإقليمية الداخلية ضمن كلّ بلد لها قواعد ماديّة مختلفة وموازين قوى متنوّعة على كلّ المستويات.

الاكتفاء بالكلام عن «ميزان القوى» بشكله المجرَّد دون تحليل ملموس لن يفسّر شيئاً وسيكون الناتجُ حشواً

أقسى رد هو حرمان الولايات المتحدة والكيان من أهدافهما!

دخلنا اليوم في مستوى جديد من التصعيد مع اغتيال قياديين بارزين ضمن صفوف حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية، على إثر ضربتين، واحدة في العاصمة اللبنانية بيروت، استشهد على إثرها فؤاد شكر، أحد أبرز القادة العسكريين في الحزب، وأخرى في العاصمة الإيرانية طهران، استهدفت رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، الشهيد اسماعيل هنية.

■ علاء ابوفرّاج

لم تستطع كلٌ من «إسرائيل» أو الولايات المتحدة أن تخفيا هدفهما الأساسي في توتير المنطقة، أما الأكاذيب الأخرى فلم تكن قابلة للتصديق، خصوصاً مع تثبيت سلوك عدائي على الأرض، وهو بالضبط ما برهنته أحداث الأيام القليلة الماضية، فحالة عدم الاستقرار الحالية ليست عابرة، ولا يمكن احتواؤها بالطرق الدبلوماسية التقليدية، وهي نتيجة مباشرة لحملة خبيثة لا تنفصل فيها «إسرائيل» عن الولايات المتحدة.

إطار واحد لأحداث متنوعة

التفاصيل الكثيرة التي رافقت الاغتيالات هَدفت في جزء كبيرٍ منها لتشتيت الانتباه عن الرابط الخفيّ بينها وبين خطوات تصعيدية مشابهة، ففيما يخص اغتيال فؤاد شكر المعروف بالحاج محسن، يوم الثلاثاء 30 تموز المنصرم، حاول الكيان ربط الاغتيال بحادثة مجدل شمس، التي يتحمل مسؤوليتها جيش الاحتلال، وظهر منذ اللحظات الأولى أن الحادث المفجع في القرية السورية المحتلة، أو الجريمة الصهيونية المدبرة، كان المطلوب منه أن يخلق شرخاً داخل لبنان وفي سورية والمنطقة، يُصوّر فيه حزب الله، وتحديداً لحظة اشتباكه مع عدوّنا الأساسي بوصفه المسؤول عن قتل الأبرياء في مجدل شمس، ويُقدّم اغتيال الحاج محسن كردٍّ على تلك الحادثة! ثم اتضح في 31 بعد يوم من ضربة بيروت أن الطموح الأمريكي–الصهيوني في تفجير المنطقة أكبر مما بدا للوهلة الأولى، فكان اغتيال هنيّة الذي ذهب مع وفد من الحركة لحضور حفل تنصيب الرئيس الإيراني الجديد، مسعود بزشكيان. حاولت واشنطن مجدداً ادعاء جهلها باغتيال رئيس المكتب السياسي لحماس، وأكدت في وقت سابق علمها بخطة الكيان لاستهداف شكر في بيروت، لكن هذه الادعاءات تلاشت مع بدء الاستعدادات العسكرية الأمريكية لحماية «إسرائيل» من رد إيراني مرتقب، وسارعت للتأكيد على لسان رأس الدولة ووزير الدفاع وعدد كبير من المسؤولين عزمها للتعامل مع ارتدادات الاغتيال، وأعلنت نقل قوات إضافية وقطع بحرية وبرمائية إلى المنطقة.

ما الهدف من كل ذلك؟

إن اغتيال اثنين من أبرز قادة المقاومة ليس حدثاً عادياً، ولا يمكن الإقدام عليه بقرار «إسرائيلي»، لأن تداعيات عمل كهذا ستكون كبيرة حتماً، وأكبر من قدرة جيش الاحتلال على التعامل معها منفرداً، فمن أقدم على خطوة كهذه يعلم مسبقاً أن الخطوة التالية هي الاستعداد لردٍّ، ونظراً لحجم الضربة وكونها استهدفت قيمة سياسية وعسكرية كبيرة، سيكون حزب الله وإيران في موقف دقيقٍ جداً، فمن جهة يجب إجهاض المحاولةً الأمريكية للتصعيد مع تنفيذ رد ملائم، ولفهم هذه الجزئية بالتحديد يجب أن ننظر إلى جملة من المسائل: في لبنان ستكون لمواجهة واسعة أو حرب شاملة تبعات داخلية، سيستخدمها خصوم حزب الله ويزيدون من الضغط عليه، خصوصاً أن ذلك ستكون له آثار اقتصادية ثقيلة على لبنان، أما الوضع في طهران لن يكون سهلاً أيضاً، وخصوصاً أن الاغتيال نفّذ على الأراضي الإيرانية، وعلى هامش مناسبة رسمية، ما يعني انتهاكاً صارخاً لسيادتها، ما يفرض عليها الرد، لكن ذلك يعيدنا إلى أن أي رد يعني مواجهة تستخدم فيها أجواء دول أخرى وتحاول الولايات المتحدة الاستثمار في تفاصيل كهذه لتوتير الأجواء بين إيران وجيرانها، وخصوصاً أن مواجهات واسعة لفترة طويلة أو حتى متوسطة ستكون لها تبعات اقتصادية أيضاً على المنطقة.

وحماس نفسها مع خسارة رئيس مكتبها السياسي ستكون أمام قرارات مهمة، فالحركة تخوض معركة مباشرة مع الكيان، واستشهاد مقاتليها أو قادتها مسألة مشرفة لن يكون لها تأثير كبير في قدرتها على إدارة المعركة، ولكن اسماعيل هنية كان ممثل الحركة في المفاوضات، واغتياله هو رسالة واضحة حول مدى جدية الولايات المتحدة والكيان، وعلى هذا الأساس ستضطر حماس اليوم، وبالتشاور مع الفصائل الفلسطينية الأخرى، لوضع استراتيجية جديدة، أو ربما تعليق المفاوضات، وقد يكون للاغتيال أهداف أخرى تأمل «اسرائيل» من خلالها تأخير المصالحة الفلسطينية التي خطت خطوة جديدة في بكين منذ أيام، وهو ما ستتضح صحته قريباً.

توقع شكل تطور الأحداث لن يكون مسألة سهلة لكن الأطراف الثلاثة المعنية بشكل مباشر إيران وحزب الله وحركة حماس توعّدوا «إسرائيل» برد قاسٍ

الملامح الأولية

توقع شكل تطور الأحداث لن يكون مسألة سهلة، لكن الأطراف الثلاثة المعنية بشكل مباشر، إيران وحزب الله وحركة حماس، توعّدوا «إسرائيل» برد قاس، فطهران أعلنت الحداد 3 أيام، وقالَ المرشد الأعلى: «اغتال الكيان الصهيوني المجرم والإرهابي ضيفنا العزيز في بيتنا، وأفجع قلوبنا، لكنه أعدّ لنفسه أيضاً عقاباً قاسياً» ونقلت وكالات الأنباء، أن الخامنئي أمر في اجتماع طارئ للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني «بالاستعداد لشن هجوم مباشر على الكيان يتضمن ضربات صاروخية وطائرات مسيرة تستهدف حيفا وتل أبيب». وقال القائم بأعمال الخارجية الإيرانية علي باقري كني: إن: «إيران ستستخدم حقها المشروع والأصيل في معاقبة الصهاينة المجرمين بشكل حاسم وفعال»، وذلك في محادثات أجراها مع نظيره المصري بدر عبد العاطي في مساعٍ تقوم بها القاهرة بهدف «احتواء التصعيد القائم وتخفيف حدة التوتر الذي يشهده الإقليم» بحسب ما قالته الخارجية المصرية، ورغم أن طهران عازمة على رد موجع، إلا أنّها تجري في الوقت نفسه اتصالات كثيفة في المنطقة بهدف تحضير الأجواء، وتقليل احتمالات الاضطرابات في علاقاتها الدبلوماسية مع الجيران. أما حزب الله فقدّم من جانبه تفاصيل أوضح في موقفه، إذ عبّر أمينه العام حسن نصر الله أن المقاومة اللبنانية كانت تقوم بعملية إسناد لغزة، ولكن اغتيال الحاج محسن يفرض رداً يتجاوز حدود الإسناد، وأشار أيضاً إلى أن الحزب «يبحث عن رد حقيقي ومدروس جداً وعن فرصٍ حقيقيةٍ».

ما جرى هو بلا شك تصعيد خطير، ولكنه متوقع، والهدف البعيد منه يبدو واضحاً وتحدياً للأطراف المعنية، وعلى هذا الأساس لا يمكن أن تمر أحداثُ كهذه دون رد، الذي يفترض منه تحقيق هدفين أساسيين، الأول: ضرب الكيان الصهيوني ضربة موجعة تعيد تثبيت الواقع الجديد، وتظهر مجدداً ميزان القوى العسكري في المنطقة، والهدف الثاني: سيكون تأريض المحاولة الأمريكية في رفع مستويات التوتير مع ما يعنيه ذلك من مواجهات خطيرة في الإقليم. ردٌ كهذا سيحرم العقل المدبر الأمريكي والكيان الصهيوني من المتنفس الذين يسعون إليه، ويعيدهم مجدداً إلى دائرة الضغط يتلقون الضربات العسكرية والسياسية حتى يعلنون خضوعهم للواقع الجديد.

صواريخ في ألمانيا وأصوات سباق التسلّح و«الحرب الباردة» تعلو من جديد!

بلغت العلاقات ما بين الولايات المتحدة وروسيا عتبة توتر جديدة، بعد إعلان الولايات المتحدة عن خطط لنشر صواريخ بعيدة المدى توما هوك وفرط صوتية- في ألمانيا، بدءاً من العام 2026. وبينما رحبّت ألمانيا بالخطوة الأمريكية زاعمةً أنها جاءت رداً على انسحاب روسيا من معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى؛ أطلقت الأخيرة تحذيراتها وهدّدت بفعل جوابي معاكس.

■ أحمد علي

معاهدة الصواريخ النووية المتوسطة المدى «INF»

لكي نفهم المسألة ضمن سياقها، لا بدّ من التوقف قليلاً عند معاهدة الصواريخ النووية المتوسطة المدى «INF»، ومجريات الأحداث المتعلقة فيها. وقعت المعاهدة ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في عام 1987، وكانت تهدف إلى القضاء على الصواريخ الباليستية والصواريخ المجنحة التي تطلق من الأرض، ويتراوح مداها بين 500 و5500 كيلومتر. انسحبت الولايات المتحدة من المعاهدة في عام 2019، متهمة روسيا بانتهاكها عبر تطوير صواريخ 9M729، وهي اتهامات نفتها روسيا واعتبرت أنها جزء من استراتيجية أمريكيّة أوسع للحدّ من قدراتها الدفاعية. وكردّ فعل على انسحاب الولايات المتحدة انسحبت روسيا من المعاهدة أيضاً في وقت لاحق.

خطاب بوتين

ما بعد الإعلان الأمريكي عن نشر الصواريخ، وتحديداً بتاريخ 28 تموز/يوليو 2024، وخلال احتفال يوم البحرية في سانت بطرسبرغ، ألقى بوتين خطاباً هاماً مرتبطاً بالأمر، وحضره ممثلون من الصين والهند والجزائر. شاركت الصين بسفينة Jiaozuo، وهي مدمرة من نوع 052D Type، بينما أرسلت الهند الفرقاطة الشبحية INS Tabar، وشاركت الجزائر بسفينة التدريب La Soummam. في الخطاب، هدّد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين باتخاذ إجراءات جوابية تشمل نشر صواريخ مماثلة قرب الحدود الغربية، محذّراً من أن هذه الخطوة تعيد إلى الأذهان أحداث الحرب الباردة. وهدفَ الخطاب بشكل مباشر إلى إبراز القوة الروسية، وتعزيز التحالفات في إطار مواجهة النفوذ الغربي المتزايد.

«ألمانيا بين نارين»!

في محاولة لتبرير السلوك الألماني، يرى البعض أن ألمانيا تجد نفسها اليوم في موقف حرج بسبب الالتزامات الدفاعية تجاه الناتو، فهي كعضو في الحلف، تعتبر جزءاً أساسياً من استراتيجية الدفاع الجماعي. لكن في الوقت ذاته، ألمانيا اعتمدت بشكل كبير على الغاز الطبيعي الروسي، وهي بذلك تكون حساسة لأي توتر قد يبقي على الاضطرابات في إمدادات الطاقة، التي تعدّ عصب الاقتصاد والمجتمع، وربما هذا بالضبط ما فتح أبواب القلق لدى الرأي العالم في ألمانيا من احتمالات زيادة التوترات العسكرية، وتصاعد سباق التسلح من جديد. فالألمان يفضلون اليوم الحلول الدبلوماسية على التصعيد العسكري، ما يضع نظام الحكم في ألمانيا تحت ضغط داخلي لتجنّب أن تصبح ألمانيا محوراً لنزاع لاحق، وخصوصاً بسبب تجربة الحربً العالمية الثانية وويلاتها.

حول التبعات المحتملة

إلى جانب مخاطر الأمر على ألمانيا، هنالك مخاطر تتعدّى ألمانيا إلى أوروبا والعالم. فأولى التبعات المحتملة للخطوة الأمريكية هي الذهاب باتجاه سباق تسلح جديد بين روسيا والغرب، والذي وإنْ حدث سيؤجج المعركة العالميّة، ويزيد مخاطرها على العالم وأوروبا بشكل خاص، لأن أي تصعيد عسكري قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في أوروبا الشرقية والوسطى، ممّا يؤثر على الأمن الجماعي للاتحاد الأوروبي.

خط أحمر!

في حال نفذت واشنطن وبرلين خطتهما، والتي تعني عملياً وجود صواريخ يصل مداها إلى 2500 كيلو متر في ألمانيا، بينما تقع العاصمة الروسية موسكو على مسافة خط جوي مباشر يبلغ 1600 كيلومتر من برلين؛ فهذا يعني أن منشآت السيطرة الحكومية والعسكرية الروسية المهمّة سوف تقع ضمن نطاق الرؤوس الحربية الأمريكية، وهذا بطبيعة الحال يمثل خطر كبيراً على الأمن الروسي.

إنّ الإعلان الأمريكي عن نشر صواريخ بعيدة المدى في ألمانيا وتداعياته المحتملة يمثّل نقطة تحوّل مهمّة وتصعيديّة، لما له من أبعاد كبيرة وتأثيرات بظلّ التوازنات الدوليّة الجديدة، التي يشتد فيها الصراع إلى تلك الدرجة التي يكاد يصبح عندها أي ملف جديد يفتح هو بمثابة معركة جديدة إضافية لمجمل المعارك القائمة، وهي ليست معركة جديدة فقط، بل معركة تتطلب حسماً من قبل القوى الصاعدة. لهذا، وإذا أخذ المرء بعين الاعتبار حجم خطورة مثل هذه الخطوة على روسيا، يدرك أن الردّ الروسي سيكون قاسياً وصارماً بالضرورة، لأن نشر مثل هذه الصواريخ هو تهديد كبير لروسيا، ومن المؤكد أن أصحاب القرار في روسيا لن يتركون بلادهم على مرمى نيران الصواريخ الأمريكية.

من غوايدو إلى غونزاليس.. حلقة جديدة في فنزويلا

سُميت الحلقة الأولى من موسم الانقلابات في فنزويلا بـ خوان غوايدو، وذلك في عام 2019، والآن، يجري عرض الحلقة الثانية بعنوان إدموندو غونزاليس، حيث رفضت المعارضة الفنزويلية الاعتراف بنتائج الانتخابات الرئاسية في البلاد، واعترفت الولايات المتحدة والأرجنتين وغيرها بغونزاليس الخاسر رئيساً شرعياً، أما الدول الأوروبية فهي تشكك بالانتخابات، وتطالب بفرز «شفاف»، وهو السيناريو القديم نفسه.

■ حمزة طحان

لا يختلف سيناريو غونزاليس عن غوايدو، فها هو زعيم معارضة جديد يرفض نتائج الانتخابات الرئاسية بدعم وتأييد واعتراف وتهانٍ أمريكية بشرعيته، ونشوب موجة احتجاجات واسعة في البلاد، تتخللها مواجهات مباشرة مع قوات الأمن، وحرق إطارات وتخريب وتحطيم رموز شعبية وسياسية، رغم الإعلان عن فوز نيكولاس مادورو بنسبة 51,2% وخسارة غونزاليس بنسبة 44,2%. ليتصل وزير الخارجية الأمريكي انتوني بلينكن بالمعارض الفنزويلي غونزاليس مهنئاً إياه بـ «حصوله على أغلبية الأصوات»!

وأعلنت فنزويلا سحب دبلوماسييها من 7 دول لاتينية، هي: الأرجنتين وتشيلي وبيرو وكوستاريكا وبنما وجمهورية الدومينيكان والأورغواي على خلفية تدخلها بالانتخابات الرئاسية الفنزويلية، ودورها بتصعيد التوترات الجارية داخل البلاد.

على المقلب الآخر، روسيا، على لسان المتحدث باسم الكرملين ديميتري بيسكوف، دعت المعارضة على تقبل الهزيمة، وقبول نتائج الانتخابات، وتهنئة الرئيس مادورو، وقال: «من المهم جداً ألا تؤدي محاولات زعزعة الوضع في فنزويلا إلى تدخل أطراف خارجية في شؤون البلاد».

وقال المتحدث باسم الخارجية الصينية لين جيان: «يجب على جميع الأطراف احترام اختيار شعب فنزويلا. ونحن على ثقة من أن حكومة وشعب فنزويلا قادرَين على حل الشؤون الداخلية للبلاد بشكل مناسب»

وهنأ التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية– والذي يضم 10 دول لاتينية– الرئيس نيكولاس مادورو على فوزه، بينما فشلت منظمة الدول الأمريكية والتي تضم أغلبية موالية للولايات المتحدة بإصدار قرار مشترك حول فنزويلا. وفي الاتحاد الأوروبي، استخدمت هنغاريا حق النقض «الفيتو» مما أدى لإفشال إصدار بيان أوروبي موحد حول الانتخابات الرئاسية في فنزويلا مشككاً بها ومطالباً بمزيد من الشفافية.

الجديد في هذه القصة، هو الظروف السياسية محلياً وإقليمياً ودولياً، ورغم أن التحليل الأولي البسيط يُحاجج أن ما لم ينجح قبل 6 سنوات، لن ينجح الآن بعد كل التراجع الأمريكي منذ ذلك الحين، إلا أنّ واقع الأمور الآن يشير إلى مخاطر أكبر حقيقةً، فالتراجع، وتأثير الأزمات دولياً لم يطل الولايات المتحدة وحدها، إنما أمريكا اللاتينية كذلك، وفنزويلا ضمناً، ومن جهة أخرى جرت عدة تغييرات جيوسياسية خلال هذه السنوات، لتهوي الأرجنتين بقبضة ميلي، بينما تصعد البرازيل برئاسة دا سيلفا مثالاً، وما إلى ذلك.

إلا أن الجزء الأكثر أهمية وحسماً، هو الظرف الداخلي الفنزويلي نفسه، ويمكن اتخاذ نسب الانتخابات المعلنة مؤشراً عن حدة الاستقطاب الحاصل. إن هذه التراكمات من تدخلات خارجية واحتجاجات ومواجهات وتوترات سياسية واجتماعية، تزيد الأمور سوءاً، وبات البعض يحاجج موالين لمادورو داخلياً وخارجياً أنه ورغم موقف تياره المناهض للغرب والداعم للشعب الفنزويلي إلا أن مادورو يستفيد من إرث هوغو تشافيز دون تقديم شيء جديد حقيقي للشعب الفنزويلي طيلة هذه السنوات، وتأتي حجة أخرى رداً على ذلك، أنه وسط كل الأزمات الدولية والتراجع عموماً والتدخلات والانقلابات المحيطة، فإن الحفاظ على فنزويلا بأقل الخسائر يعد بحد ذاته تقدماً ينبغي توضيحه أكثر.

محاولة اغتيال البرهان ودفع الأزمة إلى الطرق المسدودة

منذ 14 شهراً، تشتعل الحرب في السودان بين الجيش بقيادة عبد الفتاح البرهان، وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو المعروف بـ «حميدتي» وعلى إثر ذلك شهدت البلاد موجة نزوح كبيرة، حيث تجاوز عدد النازحين داخلياً وخارجياً 10 ملايين شخص، في ظل معارك مستمرة أوقعت عدداً غير محدد من الضحايا. في تطور لافت، بدأت قوات الدعم السريع باستخدام المسيرات في المعارك، وصولاً إلى محاولة اغتيال فاشلة للبرهان في 31 يوليو/تموز.

■ كنان دويعر

تطورات مسار التفاوض للحرب السودانية

شهدت الحرب عدة محاولات للتفاوض، أبرزها: اتفاق جدة، برعاية سعودية أمريكية، والذي وافق من خلاله طرفا الصراع نظرياً على حماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، والعمل على عدم توسيع رقعة الاشتباك، وصولاً إلى هدنة مؤقتة، وفتح الطريق لمحادثات سلام ووقف دائم للأعمال القتالية، الاتفاق لم يدخل حيز التنفيذ، مما سمح بتفاقم المعارك وازدياد التدخلات الخارجية. ويتضح أكثر حضور دول خارجية، تحديداً الإمارات، ودول أخرى أفريقية في دعم وتسليح قوات الدعم السريع، بمقابل مصر الداعمة للجيش، الذي حاول البرهان خلق نوع من التوازن عبر تطوير علاقات دولية وإقليمية واسعة خلال الفترة الماضية.

شهد السودان لاحقاً عدة محاولات لعقد لقاءات تفاوض أو تسوية، وصولاً إلى مؤتمر القوى السياسية والمدنية السودانية الذي انعقد في القاهرة الشهر الفائت، حيث اعتبر الكثيرون أنه خطوة إيجابية في مسار إنهاء الصراع، سواء بدعوة واسعة للقوى الفاعلة في الملف السوداني، حيث قالت وزارة الخارجية المصرية: إنها دعت 50 من القوى السودانية وشخصية سياسية ومدنية، وأيضاً ترافقت مع حراك مصري دبلوماسي يخص الملف السوداني.

إلا أن المؤتمر ورغم صدور بيان ختامي عنه، لا يبدو أنه قادر على تغيير مجرى الأحداث، فالقوى التي رفضت التوقيع هي تلك المرتبطة بأطراف الصراع بشكل مباشر، ولكنه مع ذلك وضع إطار سياسي يمكن دفع المتصارعين إليه عبر زيادة مستويات الضغط، وأشار البيان الختامي إلى ضرورة الوقف الفوري للحرب التي تسببت في كارثة إنسانية كبيرة، ومزقت النسيج الاجتماعي للسودان، كما تم التأكيد على أهمية مراقبة وتنفيذ وقف دائم لإطلاق النار، وحماية العاملين في المجال الإنساني، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين. كما أكد المؤتمر على ضرورة المصالحة الشاملة، بهدف إعادة تأسيس الدولة السودانية على أسس العدالة والحرية والسلام. شدد المؤتمر على أن الحل يجب أن يكون سودانياً بحتاً، مع دور خارجي يقتصر على الدعم والمساعدة، دون التدخل في الشؤون الداخلية السودانية. دعا المؤتمر الدول الداعمة لأطراف الحرب إلى التوقف عن تقديم أي دعم مباشر، أو غير مباشر، يساهم في تأجيج النزاع.

يمكن المراهنة على رغبة مصرية جادة في حل الأزمة السودانية حلاً حقيقياً مستداماً، وذلك انطلاقاً من تضرر مصر نفسها من هذه الحرب وتبعاتها، سواء في الدور الذي يمكن أن يلعبه السودان في حال استقراره لدعم مصر في الملفات الإقليمية، أو للتخفيف من حدة التدخلات في الإقليم، عبر تجفيف بؤر التوتر التي تسعى تلك الدول لتمرير مشاريعها عبرها، بالإضافة الى التداعيات المباشرة للحرب السودانية على مصر، حيث تستضيف مصر 9 ملايين نازح نصفهم من السودان.

بالمقابل، يتم الحديث عن دعوة أمريكية لبدء محادثات سلام بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في سويسرا، وتعمل مصر على إنجاح المؤتمر من خلال عقدها لقمة العلمين الرباعية، تجمع الأطراف المعنية في الصراع السوداني، كما التقى وزير الخارجية المصري مع نظيره القطري، حيث أفادت وزارة الخارجية المصرية، أن المناقشات تناولت مجموعة من الملفات والقضايا الإقليمية التي تهم الطرفين، بما في ذلك الأوضاع في اليمن وسورية والسودان ومنطقة القرن الأفريقي، فضلاً عن التوترات الحالية في منطقة البحر الأحمر.

موقف القوى المتصارعة من المفاوضات

سارعت قوات الدعم السريع لقبول عقد محادثات سلام وفق المبادرة الأمريكية، فيما اشترطت وزارة الخارجية السودانية في بيان لها التشاور معها للتحضير للمؤتمر، وضرورة اعتبار المفاوضات استمرار لإعلان جدة، والتنسيق بشكل واضح مع الحكومة السودانية باعتبارها الممثل الشرعي للشعب السوداني.

أتت محاولة اغتيال البرهان في هذا السياق، وليعتبرها البعض خطوة من أجل حسم الصراع بشكل عسكري من خلال ضرب قائد الجيش، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من تفكك الجيش وتدمير لروحه المعنوية، مما يسهل سيطرة قوات الدعم السريع على السودان بشكل كامل، فيما اعتبر آخرون بأنه ضربة عسكرية لها صدى سياسي من خلال الضغط على البرهان والجيش للتشدد أكثر في قبول المفاوضات، حيث عبر البرهان في كلمة بعد محاولة الاغتيال بأنهم يرغبون في السلام، ولكن برؤوس مرفوعة ومنتصرة رافضاً التفاوض مع عدو يحاصر المدن وموجود في البيوت، ويقتل المدنيين، وأكد على ضرورة التنسيق مع الحكومة السودانية وعدم تبني رواية المتمردين.

رغم عدم تبني أي جهة لعملية الاغتيال، وعدم الكشف عن ملابسات العملية بشكل كامل، فالمعروف أنه تم استهداف حفل تخريج طلاب في الأكاديمية العسكرية في منطقة جبيت العسكرية المحصنة أمنياً وطبيعياً، بسبب الطبيعة الجغرافية للمنطقة، وهي تبعد ما لا يقل عن ألف كم عن مناطق سيطرة قوات الدعم السريع، ومهما تعددت الروايات حول الجهة المنفذة، يتضح أنها محاولة لنقل الصراع لمستوى جديد، والدفع باتجاه التشدد أكثر في المواقف الرافضة للحوار والتفاوض.

ميلوني تتقرب من الصين

تعمد الولايات المتحدة والتيار التابع لها في أوروبا على توتير وضرب العلاقات الصينية الأوروبية، وذلك على غرار العلاقات الروسية الأوروبية، التي وصلت حد القطيعة أو شبه القطيعة، وفي كل مرة تحت عنوان ما مختلف يجري تصنيعه، فتارةً كانت أبراج الجيل الخامس التجسسية، وتارة عمليات القرصنة، وتارة دعمها للصناعات العسكرية الروسية.

■ ملاذ سعد

على المقلب الآخر، تُصعد تيارات أوروبية بوصلة مصلحتها الخاصة دون النظر إلى توافقها مع الأمريكي، ومن ذلك مثالاً: إيطاليا وحكومة ميلوني.

زيارة حافلة إلى الصين

رغم كل التوترات التي تشهدها العلاقات الصينية الأوروبية ومحاولات التأجيج بها، ذهبت رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني في 27 تموز في زيارة إلى

العاصمة الصينية بكين، استمرت 5 ايام، التقت خلالها الرئيس الصيني شي جين بينغ، ورئيس الوزراء الصيني لي تشيانغ، وآخرون.

فور وصولها، قالت ميلوني: إن هذه أول زيارة رسمية لها بعدما سبقتها زيارات رفيعة المستوى في إطار «المساعي لبدء مرحلة جديدة لإعادة إطلاق التعاون الثنائي [الصيني الإيطالي] في العام الذي يصادف الذكرى العشرين لهذه الشراكة الاستراتيجية الشاملة»، وخلال لقائها لي تشيانغ قالت: إن هذه الزيارة تتيح «إعادة إطلاق تعاوننا الثنائي»، أما تشيانغ فقد قال: إن بكين تسعى لدفع العلاقات الثنائية بـ «اتجاه أكثر نضجاً واستقراراً».

ووقع الطرفان على خطة عمل صينية إيطالية مشتركة مدتها ثلاث سنوات، تضمن «أن تكون العلاقات التجارية متوازنة ومفيدة للطرفين»، وتهدف لتنفيذ الاتفاقات الثنائية السابقة، واستكشاف أشكال جديدة للتعاون، وأكدت ميلوني التزام بلادها في التعاون الصناعي مع الصين في مجالات الطاقات المتجددة والسيارات الكهربائية.

وفي الجوانب السياسية، اعتبرت ميلوني خلال لقائها جين بينغ، أن «انعدام الأمن يزداد على المستوى العالمي، وأعتقد أن الصين ستكون حتماً محاوراً مهماً جداً لمعالجة كل هذه القضايا» ووفقاً لبيان مكتب رئاسة الوزراء الإيطالية، بحثت ميلوني مع جين بينغ «القضايا ذات الأولوية على الساحة الدولية، من الحرب في أوكرانيا، إلى مخاطر تفاقم التصعيد في الشرق الأوسط. كما ناقشا التوترات المتزايدة في منطقة المحيطين الهندي والهادي»

تُعد الصين ثاني أكبر شريك تجاري لإيطاليا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتأتي هذه الخطوة من ميلوني قبل عدة أشهر من الانتخابات الأمريكية، التي من المتوقع أن يكون لها ولنتائجها تأثير على العلاقات الأوروبية الأمريكية، خاصة إذا ما نجح تيار ترامب وعادت الخلافات والتناقضات التجارية من شروط وفرض رسوم وتعديل اتفاقات تجارية والخ... مثلما جرى خلال فترة رئاسته السابقة.

من جهة أخرى، فإن المحرك والدافع لدى ميلوني كما يبدو مصالح روما الخاصة، وفقاً لسياسة تيارها، بعيداً إلى حد ما عن مصالح وتوجيهات الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا ما استمر هذا التوجّه سيكون عقبة جديدة في وجه مساعي الولايات المتحدة.

الخطوة 2: حرمان أوروبا من توجيه الطاقة نحو التصنيع

في 25 يوليو/تموز، نشرت صحيفة لوفيجارو الفرنسية رسالة مفتوحة من أعضاء مجموعة «بروميثيوس Prometheus» التحليلية التي تحوي شخصيات فرنسية بارزة، يطالبون فيها حكومة ماكرون بتنفيذ عملية إعادة التصنيع في فرنسا على غرار ما يحصل في روسيا.

■ فلاديمير بروخفاتيلوف
ترجمة: قاسيون

عارض أعضاء مجموعة بروميثيوس بشدة استثمارات الشركات الأمريكية مايكروسوفت وأمازون في بناء مراكز البيانات في فرنسا. نحن نتحدث هنا عن مشروعين أمريكيين كبيرين ضمن سلسلة مشاريع كبيرة أخرى: تخطط مايكروسوفت لاستثمار أربعة مليارات يورو في بناء مراكز البيانات في فرنسا، وتعتزم شركة الخدمات اللوجستية العملاقة أمازون استثمار 1,2 مليار يورو في الخدمات السحابية والخدمات اللوجستية لتوصيل الطرود، بما في ذلك مراكز البيانات هذه.

جاء في الرسالة المفتوحة: «يجب أن نكون واضحين: نحن لا نقوم بإعادة التصنيع إلى البلاد من خلال إنشاء مستودعات، سواء لتخزين البيانات أو المواد الغذائية. هذه ليست صناعة. الحديث عن الصناعة يعني، سواء شئنا أم أبينا، الحديث عن إنتاج المواد. سيكون من المستحسن استهداف الإنتاج الأكثر استراتيجية، وبعبارة أخرى، إنتاج السلع الرأسمالية الضرورية للإنتاج نفسه... هذا ما يجعل من الممكن أن نفهم كيف يمكن لروسيا أن تصمد اقتصادياً، مع ناتج محلي إجمالي مماثل للناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا، وذلك في ظلّ ظروف الحرب المكلفة وعقوبات واسعة النطاق يفرضها الغرب. هذا وضع لا يمكن لأي دولة أوروبية، ولا حتى ألمانيا، أن تتحمله... التفسير، هو أنّ الاقتصاد الروسي لا يزال أكثر تركيزاً من الاقتصادات الغربية على الإنتاج الصناعي، الذي لا يزال يمثّل أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي الروسي، مقارنة بـ 27% في ألمانيا و17% في فرنسا».

أضافت الرسالة المفتوحة المنشورة في صحيفة لوفيغارو، وهي الصحيفة التي تنتمي إلى التكتل الإعلامي المملوك للمجموعة الصناعية العسكرية «داسو Dassault»: «فرنسا، غير القادرة على إنتاج الأسبرين أو الأقنعة أو الأصداف أو الطائرات بدون طيار أو الآلات، ستعتمد بشكل كامل على الاختيارات التي يتخذها شخص آخر في مكان ما. وحتى ألف «مركز بيانات» لن يغير أي شيء». إنّ التلميح العلني للرسالة إلى السياسة الداخلية المؤيدة لأمريكا التي ينتهجها الرئيس الفرنسي ماكرون هو بمثابة ضربة قاضية.

يقف خلف شركتي مايكروسوفت وأمازون أكبر صندوق استثماري أمريكي في العالم: «بلاك روك»، الذي باع له ماكرون كل ما يمكنه بيعه في فرنسا. أشارت أليسيا ميلورادوفيتش Miloradovich Alesya، الموظفة في أكاديمية باريس للجغرافيا السياسية: «لقد باع ماكرون فرنسا لرأس المال الأمريكي، وجلب أكبر صندوق استثماري: بلاك روك إلى البلاد، وحصل على لقب «رئيس» بلاك روك فرنسا». يُعدّ إنشاء مراكز بيانات قوية في فرنسا لدعم تشغيل تطورات الذكاء الاصطناعي الأمريكية مفيداً للغاية للولايات المتحدة. مركز البيانات، أو مركز معالجة البيانات «DPC»، هو مبنى لإيواء الخادم ومعدّات الشبكة وتوصيلها بالإنترنت. لتخزين ومعالجة المعلومات وضمان تشغيل الانترنت دون انقطاع، هناك حاجة إلى خوادم قوية. لكي تعمل أجهزة الخادم دون أعطال، وتستمر لأطول فترة ممكنة، يجب توفير الظروف المناسبة لها. الغرض الرئيسي من مراكز البيانات هو تهيئة البيئة اللازمة لاستضافة الخوادم: مع الرطوبة المثلى ودرجة الحرارة والتشغيل المتواصل، بالإضافة إلى تزويد المستخدمين بإمكانية الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة.

الطاقة وكثافة الاستخدام وتوجيهه

في عصر 5G والتخزين السحابي، أصبحت مراكز البيانات بمثابة معدات البنية التحتية الحيوية، حيث تدعم كل شيء، بدءاً من المعاملات المالية، وصولاً لوسائل التواصل الاجتماعي والعمليات الحكومية. تتطلّب مراكز البيانات إمدادات مستمرّة ومستقرّة من الطاقة لتشغيلها. ووفقاً «لإدارة معلومات الطاقة EIA»، فإنّها تمثّل اليوم أكثر من 1% من الاستهلاك العالمي للكهرباء.

أدّى النمو الهائل في تطوير نماذج الذكاء الاصطناعي القوية بشكل متزايد إلى زيادة كبيرة في إنشاء مراكز البيانات واستخدامها. وذلك لأنّ تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي يستهلكُ الكثير من الطاقة، حيث إنّها تستهلك الطاقة بشكل أسرع بكثير من أنشطة مراكز البيانات التقليدية. يشير ديفيد بورتر، نائب رئيس «معهد أبحاث الطاقة الكهربائية»: على سبيل المثال: يستهلك الطلب الذي يتمّ تقديمه إلى ChatGPT طاقة أكثر بعشر مرات من الطلب الذي يتمّ تقديمه إلى محرّك البحث Google. كما يشير بورتر إلى أنّ الذكاء الاصطناعي يستهلك حالياً ما بين 10% إلى 20% فقط من طاقة مراكز البيانات في الولايات المتحدة، لكنّ هذه الحصة «ستزداد بشكل كبير» في المستقبل.

يتطلب تدريب روبوت الدردشة GPT-4 أكثر من 50 جيجاوات/ساعة، وهو ما يمثّل حوالي 0,02% من الكهرباء التي تنتجها كاليفورنيا سنوياً، وأكثر بـ 50 مرّة ممّا يتطلبه تدريب GPT-3، الجيل السابق من روبوت الدردشة. وجدت دراسة حديثة أجراها معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، أن مركز بيانات واحد يستهلك ما يعادل استهلاك 50 ألف أسرة من الكهرباء.

يتفاقم هذا الاستهلاك الزائد للطاقة بسبب المنافسة الشرسة بين شركات تكنولوجيا المعلومات الرائدة، حيث تسعى كلّ منها إلى إنشاء أقوى نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدية. تتضاعف تكلفة الطاقة الحاسوبية اللازمة لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي كل تسعة أشهر، ولا يُظهر معدّل النمو أي علامة على التباطؤ. تتوقّع «إدارة معلومات الطاقة EIA» أنّه في غضون عامين، سوف تستهلك مراكز البيانات الأمريكية كمية الطاقة نفسها التي تستهلكها السويد أو ألمانيا. يوجد اليوم 5381 مركز بيانات في الولايات المتحدة الأمريكية، و521 في ألمانيا، و514 في المملكة المتحدة، و449 في الصين.

تتوقّع شركات الطاقة الأمريكية زيادة حادّة في الطلب على الكهرباء في المدى القريب جداً، مدفوعة بالتطوّر الهائل لمراكز البيانات، وأسواق الذكاء الاصطناعي التوليدية. وفقاً لـ Dynamics Datacenter، يقوم العديد من موّردي الطاقة في أمريكا اليوم بمراجعة النفقات الرأسمالية لمراعاة الطلب المتزايد من مراكز البيانات.

مع ذلك، فمن الواضح أن قدرة قطاع الطاقة الأمريكي لن تتمكن من مواكبة النمو الهائل في الطلب على الكهرباء، المرتبط بثورة الذكاء الاصطناعي، والنمو الهائل المرتبط بها في الطلب على مراكز البيانات. ولذلك عبر نقل القدرات الرئيسية لمراكز البيانات إلى أوروبا يضرب الأمريكيون عصفورين بحجر واحد.

أولاً: تحصل أمريكا على الفرصة لتوجيه موارد الطاقة لديها لدعم عملية إعادة التصنيع التي بدأت لديها.

ثانياً: أوروبا محرومة من فرصة تنفيذ إعادة التصنيع بسبب نقص الكهرباء، والتي سيتعين إنفاق المتاح منها على دعم مراكز البيانات التي بناها الأمريكيون. في الوقت نفسه، فإن السيطرة على مراكز البيانات التي بنتها شركة بلاك روك في أوروبا، ستضمن الأولوية للتطوير الأمريكي لنماذج الذكاء الاصطناعي الجديدة على حساب الجهود الأوروبية في هذا المجال.

قررت الولايات المتحدة شنّ هجوم للطاقة على أوروبا من فرنسا، حيث توجد شبكة قوية من محطات الطاقة النووية، ورئيس مطيع تماماً لواشنطن. يكتب مؤلفو الرسالة الجماعية في صحيفة لوفيجارو، أنّه إذا لم تكن الجمهورية الخامسة صناعية، فإنّ «حتى ألف مركز بيانات» لن يلغي اعتماد البلاد على الخارج. إنّ مراكز البيانات الأمريكية المخطط بناؤها في فرنسا تغلق تماماً نافذة الفرصة لإحياء الصناعة الفرنسية، وتؤدي إلى تفاقم اعتماد البلاد على الولايات المتحدة بشكل خطير.

قررت الولايات المتحدة شنّ هجوم للطاقة على أوروبا من فرنسا حيث توجد شبكة قوية من محطات الطاقة النووية ورئيس مطيع تماماً لواشنطن

أوروبا لا زالت تخشى انقطاع الغاز الروسي

تبيّن أنّ التصريحات التي لا تعدّ ولا تحصى الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، عن كون أوروبا قادرة على الاستغناء عن الغاز الروسي، وفرض «حظر» معيّن على وارداته، كانت مجرد تبجح. بعد زيادة الإمدادات الباهظة الثمن من دول أخرى، أتضح بحلول أغسطس/آب من هذا العام، وفقًا للخبراء الغربيين، أنّ الغاز الروسي هو الأكثر موثوقية والأرخص. لذلك فإنّ استيراده من قبل الاتحاد الأوروبي مستمر.

■ اليكسي تشيتشكين
ترجمة: قاسيون

علاوة على ذلك، قال الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف في نهاية يوليو/تموز الماضي: إنّ الاتحاد الأوروبي يريد مواصلة الحصول على هذه الإمدادات من روسيا الاتحادية. وهم «يأملون» حرفياً- من خلال وساطة أذربيجان- في تمديد العقد بين روسيا وأوكرانيا بشأن نقل الغاز، والذي ينتهي في 13 ديسمبر من هذا العام.

تتأكّد أهمية الغاز الروسي بالنسبة للاتحاد الأوروبي من خلال حقيقة أن دول الاتحاد الأوروبي تعمل على زيادة وارداتها من الغاز الطبيعي المسال من روسيا «يتمّ توفيره بشكل رئيسي من مجمع يامال للغاز الطبيعي المسال». كان المفتاح لتقليل اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي هو زيادة مشترياته من الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة الأمريكية والنرويج وقطر. مع ذلك، أدى ذلك إلى زيادة حادة في إمدادات الغاز الطبيعي المسال الروسي إلى السوق الأوروبية، اعتباراً من عام 3202، حيث تظل أسعاره أقل من أسعار هذه البلدان.

أصبحت روسيا ثاني أكبر مورّد للغاز الطبيعي المسال إلى الاتحاد الأوروبي «بعد الولايات المتحدة»: في عام 3202، كانت تمثل 61% من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي. كانت الإمدادات من الاتحاد الروسي في عام 3202 أكثر بنسبة 04% عما كانت عليه في عام 1202. أكبر مستوردي الغاز الطبيعي المسال الروسي في أوروبا هم فرنسا وإسبانيا وبلجيكا.

حذّرت recA في شهر مايو/أيّار من هذا العام، وهي الجهة المنظمة للطاقة في الاتحاد الأوروبي، من أنّه «إذا كان هناك انخفاض في الواردات الأوروبية من الغاز الطبيعي المسال الروسي، فيجب أن يحدث ذلك تدريجياً لتجنّب صدمة الطاقة». يُعرب كورت هيملر، خبير سوق الطاقة الألماني، عن رأي مماثل: «الغاز الروسي يفوز من حيث الجودة والأسعار في المنافسة مع الغاز الأجنبي الآخر. هذا ينطبق بشكل خاص على الغاز الطبيعي المسال. إذا خفض الاتحاد الأوروبي إمدادات الغاز الطبيعي المسال الروسي، فيتعين علينا أن نتوقع ارتفاعاً سريعاً في الأسعار في الاتحاد الأوروبي، وليس فقط الوقود، ولكن أيضاً بالنسبة لجميع السلع الأخرى التي يرتبط إنتاجها بالغاز».

أحد الأمثلة النموذجية للطلب على الغاز عبر خطوط الأنابيب في روسيا هو النمسا. يستمرّ التدفق إلى مركز توزيع الغاز في شرق النمسا في بومغارتن «بالقرب من تقاطع حدود النمسا والمجر وسلوفاكيا». لدى شركة الطاقة الحكومية النمساوية VMO عقد طويل الأمد مع شركة غازبروم، يسري حتى عام 0402 ضمناً. قالت الحكومة النمساوية في فبراير/شباط من هذا العام: إنّ 89% من الغاز الذي اشترته من الخارج عام 3202 يأتي من روسيا، وهذه الإمدادات مستمرة.

ألم يحن الوقت لكي تأخذ سياسة تصدير الغاز الروسية في الاعتبار الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي لنظام كييف من قبل الاتحاد الأوروبي ذاته؟

مع ذلك، تعلن السلطات النمساوية بشكل دوري أنها تخطط لفسخ العقد مع شركة غازبروم، لكنها لا تتخذ أي إجراء حقيقي. السبب وفقاً لمصادر نمساوية: أنّ خفض واردات الغاز من الاتحاد الروسي بمقدار الربع فقط سيؤدي إلى زيادة تكلفة السلع والخدمات في البلاد بنسبة 02% على الأقل، نظراً لأنه سيتعين عليهم استيراد نظير باهظ الثمن من النرويج، وسيتطلب ذلك أيضا تكاليف عبور كبيرة، حيث ستصل المواد الخام النرويجية إلى النمسا عبر 3 دول.

الوضع مماثل مع المجر، حيث لا يزال الغاز الروسي يتجاوز 56% من استهلاك البلاد من الغاز. في أبريل/نيسان من هذا العام عقدت المجر صفقة غاز مع تركيا، حيث يتم توفير الغاز عبر خط الأنابيب العابر لأوروبا «التيار التركي» - أي أنّه يأتي من روسيا. مؤخراً قال وزير الطاقة المجري تشابا لانتوس: إن بلاده «لم يكن بوسعها شراء الغاز الطبيعي لفترة طويلة، وبمثل هذه التكلفة الرخيصة من أي جهة أخرى غير روسيا». أوضح الوزير، أن الغاز المسال يأتي إلى المجر عبر محطة بحرية في كرواتيا، وخط أنابيب غاز من رومانيا، «لكن من الصعب رفض الإمدادات الروسية عالية الجودة، خاصة بسعر مناسب لنا».

أما بالنسبة للغاز الطبيعي المسال الروسي، فبحلول أوائل الثلاثينيات من القرن الحالي، سيتم تشغيل ما لا يقل عن 4 محطات جديدة لإنتاجه. علاوة على ذلك، تمكّنت الشركات الروسية من استبدال ما لا يقل عن 08% من المعدات اللازمة لمثل هذه المصانع، والتي كانت تستوردها سابقاً من الغرب.

بناءً على ذلك، سيتضاعف إنتاج الغاز الطبيعي المسال إلى ما يقرب من 001 مليون طن سنوياً، من حوالي 03 مليون طن في عام 3202. من المخطط أن تتضاعف صادرات الغاز المسال من روسيا على الأقل مقارنة بعام 3202، ويظل أحد الأسواق الرئيسية لهذا المنتج الروسي أوروبياً.

قال بنيامين هيلجنستوك، الخبير في شبكة WD، بأنّه واثقٌ من أن عدداً من دول الاتحاد الأوروبي ستستمر في شراء الغاز الروسي، لأنها تستفيد من سعره المغري. لذلك، ستستمر الإمدادات «إلى حين فرض حظر صارم على الغاز من روسيا الاتحادية. لكنّ مثل هذا القرار، مع رقابة صارمة على تنفيذه، لا يبدو أنّه يلوح في الأفق».

مع ذلك، لدى الكثيرين سؤال عادل: ألم يحن الوقت لكي تأخذ سياسة تصدير الغاز الروسية في الاعتبار الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي لنظام كييف من قبل الاتحاد الأوروبي ذاته؟ لأنّه في الواقع، تم الحصول على «معادلة» غريبة: أي أنّه كلما زادت إمدادات روسيا من الغاز المسال إلى الاتحاد الأوروبي، زاد الدعم الذي يتلقاه نظام كييف من بروكسل ومن دول الاتحاد الأوروبي التي تتلقى الغاز الطبيعي المسال الروسي!

قال رئيس شبه جزيرة القرم، سيرجي أكسينوف، مباشرة في يونيو/حزيران من العام الماضي: إنّه «من الضروري وقف إمدادات الغاز والنفط إلى الدول التي تزود كييف بالأسلحة. إذا قمت بإعطائهم الدبابات، على سبيل المثال، ودعمهم بالطيران، فإننا نطفئ الغاز والنفط. يجب أن تكون هناك نقطة فاصلة: إذا قمت بتزويد الأسلحة، فهذا كل شيء، وداعاً لإمدادات الغاز».

بدوره وعلى الطرف الآخر، اشتكى رئيس دبلوماسية الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، مؤخراً من أنّ اعتماد الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة على روسيا «يجعله عرضة للخطر. لأنّ روسيا تستطيع قطع الغاز عن أوروبا».

إمّا الحضارة مع الجنوب العالمي أو البربرية الغربية

هذا جزء من مقابلة مع مايكل هدسون، رئيس معهد دراسة الاتجاهات الاقتصادية طويلة الأجل «ISLET»، والمحلل المالي السابق في وول ستريت، وبروفسور الاقتصاد في جامعة ميسوري-كانساس.

■ مايكل هدسون
ترجمة: قاسيون

س- هل توافق على أن الحرب الأوكرانية، وحتى قمة حلف شمال الأطلسي الأخيرة بإعلانها الختامي، تُظهر لنا أننا عدنا الآن إلى حرب متعددة الأقطاب، حيث يعارض الجنوب العالمي العالم الغربي؟

ج- حسناً، الأمر لا يقتصر على الانقسام الجغرافي. فنحن في واقع الأمر في انقسام حضاري، وهو انقسام أعمق من ذلك بكثير. السؤال المطروح الآن هو: ما هو نوع الاقتصاد الذي سيعيش ضمنه العالم؟

هل سيكون اقتصاد «ما بعد الصناعة النيوليبرالي المالي»، وهو ما تسعى إليه الولايات المتحدة وأوروبا؟ أم سيكون ذلك النوع من الاقتصاد الذي تتحدث عنه الكتب المدرسية، حيث تنتج الاقتصادات السلع الزراعية والصناعية لإطعام نفسها وجعل الجميع مزدهرين؟ أكاد أستخدم عبارة روزا لوكسمبورج: «الهمجية أو الاشتراكية»، لأنّ الغرب لم يعد يمتلك وسائل السيطرة الاقتصادية الحقيقية على التجارة والإنتاج. فهو لا يملك سوى القوة العسكرية والعنف الإرهابي والفساد للحفاظ على سيطرته.

إن الغرب التابع لحلف شمال الأطلسي يمارس سيطرته المالية من خلال تحميل الجنوب العالمي ديون مدولرة على مدى السنوات السبعين الماضية. إن هذه الديون المدولرة تجعل هذه البلدان خاضعة للاستعمار المالي الجديد، وعبودية الديون الدولية. فضلاً عن ذلك، فإن القوة النهائية التي تمتلكها الولايات المتحدة وأوروبا للحفاظ على سيطرتهما الأحادية القطب لمنع البلدان الأخرى من السير على طريقها الخاص وملاحقة مصالحها الخاصة هي قصفها وتعبئة الإرهاب.

لقد فقدت دول حلف شمال الأطلسي الغربية سيطرتها الصناعية أو الزراعية الأساسية لأنها نقلت صناعتها إلى الصين وغيرها من الاقتصادات الآسيوية، كما أجبرت العقوبات التي فرضها الغرب على روسيا وغيرها من الدول، الجنوب العالمي على الاكتفاء الذاتي بدلاً من الاعتماد على الغرب في تلبية مجموعة متزايدة من احتياجاته الأساسية. بالتالي، أصبحت هذه الدول الآن في وضع يسمح لها باستخدام عمالتها وصناعتها وزراعتها لتحقيق الرخاء واستعادة السيطرة على اقتصاداتها، وليس لإثراء المستثمرين الأمريكيين والأوروبيين. إنّها تريد السيطرة على اقتصاداتها بطريقة من شأنها أن ترفع أجورها ومستويات معيشتها.

لن يتحقق هذا إذا ما اتبعت هذه الدول سياسة الخصخصة، ونصيحة البنك الدولي وتعليمات صندوق النقد الدولي ببيع أراضيها وموادها الخام، وخصخصة وبيع البنية الأساسية العامة والاتصالات والأنظمة الكهربائية وحقوق المياه للأجانب، مع التخلص من القيود الحكومية وبرامج الدعم الاجتماعي. إن مطلب الغرب هو السماح للقطاع الخاص بإدارة كل شيء دون «تدخل» حكومي. حسناً، لا توجد وسيلة يمكن لأي اقتصاد من خلالها أن ينمو ويزدهر دون أن يكون اقتصاداً مختلطاً يتمتع ببنية أساسية عامة قوية توفر الاحتياجات الأساسية بأسعار غير احتكارية.

إن هناك العديد من المجالات الطبيعية التي تستطيع الحكومات أن تعمل فيها بكفاءة أكبر من القطاع الخاص. فهي قادرة على توفير الخدمات الأساسية التي كانت لتخضع لولا ذلك للاحتكار، بحيث تفرض أسعاراً باهظة لانتزاع ريوع احتكارية لصالح أصحابها. إذا لم توفر الحكومة التعليم كمثال، فإن النتيجة ستكون ما يحدث في أمريكا، حيث يبلغ متوسط تكلفة التعليم الجامعي 40 ألف دولار أو 50 ألف دولار سنوياً. وإذا لم يكن لديك نظام صحي عام، فسوف يكون لديك نظام رعاية صحية مخصخص باهظ التكلفة وغير متاح للجميع. في الولايات المتحدة، يمتص هذا النظام 18% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا أكثر من أي بلد آخر. لا يترك هذا النوع من النفقات العامة الاحتكاري مجالاً كبيراً للاقتصاد الإجمالي لكي يصبح قادراً على المنافسة مع الاقتصادات المختلطة بين القطاعين العام والخاص.

إن الأمر الأكثر أهمية هنا، هو أنه إذا سمحت للبنوك بخصخصة المال والائتمان بدلاً من القيام بما فعلته الصين والاحتفاظ بالمال كمرفق عام، فإنك بذلك تسمح للبنوك بتحديد أين سيتم تخصيص الائتمان للاقتصاد. وهذا يجعل البنوك هي المخطط المركزي للاقتصاد. وتفضل البنوك تقديم الائتمان ليس لتمويل الاستثمار الصناعي والنمو، بل لتمويل الاستدانة لرفع أسعار العقارات والأسهم والسندات، والسماح للمغتصبين بالاستيلاء على الشركات وإفراغها، وترك الشركات المثقلة بالديون في مكانها. مثل: شركة ثايمز ووتر في بريطانيا، وسيرز رويبوك في الولايات المتحدة. وهذا هو ما يحدث منذ ثمانينيات القرن العشرين.

إن الانقسام بين الغرب وبقية العالم، أي الأغلبية العالمية، يدور في واقع الأمر حول نوعية الاقتصاد الذي ستتمتع به أغلب دول العالم. لهذا السبب تقاتل الولايات المتحدة بشراسة للحفاظ على سيطرتها الأحادية القطبية. وهي تقاتل الأغلبية العالمية اليوم بالطريقة نفسها التي حاربت بها الاتحاد السوفييتي بعد عام 1917. فهي لا تريد أن ينشأ نظام اقتصادي منافس. لذا فإن ما نشهده الآن هو انقسام مع الأغلبية العالمية التي تحاول أن تقرر كيف تصمم اقتصاداً يساعد بلدانها الأعضاء على النمو. وهذا هو الكسر العالمي الذي يحدث، وهو قطيعة حضارية.

كيف يمكن لدول الجنوب العالمي أن تنمو، إذا ظلت ملزمة بسداد كل الديون الأجنبية المدولرة التي أثقلت كاهلها. هذه الديون هي إرث الاضطرار إلى اتباع نصيحة صندوق النقد الدولي المدمرة بفرض التقشف وخصخصة وبيع أصولها في المجال العام، من أجل الحصول على الدولارات لسداد دائنيها الأجانب، وبالتالي فإن النموذج الغربي هو في الأساس شكل من أشكال الاستعمار المالي. لقد دمرت فلسفته المناهضة للحكومة اقتصادات الغرب وكذلك اقتصادات البلدان المدينة.

وهكذا، تلقّى بقية العالم درساً عملياً فيما ينبغي له أن يتجنبه إذا كان لا يريد أن ينتهي به الأمر إلى أن يصبح مثل الولايات المتحدة، أو بريطانيا ما بعد تاتشر/بلير، أو ألمانيا منذ فرض العقوبات على روسيا في عام 2022. الانقسام الحضاري اليوم ليس موجهاً ضد روسيا والصين فحسب. كان هذا النظام التجاري والنقدي الدولي استغلالياً في المقام الأول ضد منافسي أمريكا المحتملين في بريطانيا وغيرها من البلدان الأوروبية، وضد الأنظمة الاستعمارية السابقة في هذه البلدان، التي سعت الولايات المتحدة إلى الاستيلاء عليها واستغلالها لصالحها.

لقد كان النظام الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية بمثابة نوع جديد من الإمبريالية. وهو في الأساس إمبريالية مالية، وليس الإمبريالية الاستعمارية على النمط الأوروبي التي يتم فرضها من خلال الاحتلال العسكري. وقد ثبت أن السيطرة المالية أقل تكلفة، وبالتالي أكثر كفاءة بالنسبة للنمط النيوليبرالي للاستغلال الدولي.

كانت الولايات المتحدة في موقف يسمح لها بمعاملة البلدان التي تقاوم هذا الاستغلال باعتبارها منبوذة. وكان تهديدها يتلخص في إبلاغ البلدان التي تعمل على حماية اقتصاداتها، وخاصة مؤسساتها العامة، بأن الغرب سوف يعزلها إذا حاولت أن تتصرف بمفردها. والواقع أن اقتصادات هذه البلدان كانت أصغر من أن تتمكن من البقاء بمفردها، حتى على المستوى الإقليمي. وكانت هذه البلدان تشعر بأنها في احتياج إلى الدعم الأمريكي ودعم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ولكن ما تغير هو النمو الملحوظ الذي شهدته الصين الاشتراكية منذ تسعينيات القرن العشرين وروسيا ما بعد الليبرالية الجديدة منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين. اليوم، وللمرة الأولى، تتمتع الدول الأوراسية بالقدر الكافي من الاكتفاء الذاتي الاقتصادي خارج الولايات المتحدة وأوروبا لكي تتمكن من المضي قدماً بمفردها. ولم تعد هذه الدول في حاجة إلى الاعتماد على الغرب، الذي يفقد قدرته على السيطرة عليها اقتصادياً.

من عجيب المفارقات أن الدبلوماسية الأميركية نفسها تحفز هذه الدول على الانفصال. وربما كان من المتوقع أن تدرك الصين والجنوب العالمي والهند وأميركا اللاتينية وأفريقيا مدى استغلالها، وأن تتولى زمام المبادرة في الانفصال في نهاية المطاف. ولكن الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي هما اللذان دفعا هذه الدول إلى الانفصال، من خلال فرض عقوبات تجارية ومالية أجبرتها على المضي قدما بمفردها.

ما تغير هو النمو الملحوظ الذي شهدته الصين الاشتراكية منذ تسعينيات القرن العشرين وروسيا ما بعد الليبرالية الجديدة منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين

صيف حار... حار جداً

بينما يلملم الناس في غزة ولبنان والجولان السوري أشلاء أبنائهم وشهدائهم الذين قضوا على يد مجرمي الحرب الصهاينة، يرمي الفضاء الإعلامي بقرفه أمام أعيننا.

■ إيمان الأحمد

ليس ثمة ما هو أقبح من ذلك، كم هائل من التفاهة يتصدر المشهد ويستهلك جهوداً وأموالاً ويقدم إنتاجاً ينافس النفايات، فـ«الشامي» يتمايل على مسرح مهرجان «أعياد بيروت» في حفلة أقيمت على «واجهة بيروت البحرية» يوم الاعتداء على الضاحية الجنوبية. والمغنية المصرية أنغام تطرح البومها الجديد وتثير جدلاً واسعاً بسبب الإعلان عن اسم شركة الإنتاج الخاصة بها لأن «صوت مصر» هو لقب متنازع عليه بينها وبين مواطنتها شيرين عبد الوهاب، وهذه الأخيرة تشعل وسائل الإعلام بأزماتها الشخصية والنفسية وتشغل أخبار مشاكلها وطليقها حيزاً واسعاً تنافس به أخبار الكف الذي وجهه عمرو دياب إلى أحد معجبيه! وإعلامي واثق من نفسه، يفجر برنامجه ببعض الآراء المتباينة في معركة وهمية ليقدّم مع وسيلته الإعلامية عرضاً جماهيرياً صاخباً.

مادة للاستعراض

عالم تتلألأ فيه مظاهر الزيف والانحلال الأخلاقي، يتبارز أبطاله في مسرحيات استعراضية هدفها إظهار من يمكنه إثارة الجدل أكثر ليصير حديث الساعة ويتصدر الترينـد. دمى تستسيغ أي شيء وتهضمه من أجل المال.

عندما يتعامل الإعلام مع قضايا الناس، مهما بلغت جديتها، كمادة للاستعراض، ويخرج بهذه النماذج ويشارك بانتشارهم واحتلالهم للترينـد ثمّ يستغرب لماذا لا يحترمه الناس؟ يصبح خنجراً في صدر الوعي الجمعي للمجتمع.

لم ننسَ

تجاهل بعض الفنّانين العرب، الإبادة الجماعية الجارية في غزة، وذهب بعضهم لدعم الكيان مبررين مواقفهم بحجج سخيفة كالخطأ والتوريط؟ والسؤال: أليس واجباً عليهم أن يتحرّوا عن كلّ التفاصيل التي تحصّنُهم من التورّط والوقوع في الخطأ، كالتحرّي عن الجهة الداعية إلى حدث ما، والفنانين المشاركين، والجهات الراعية والمموّلة؟

يكفي التذكير ببعض الحوادث لتوضيح الأمر: «فقد أحيت المغنية اللبنانية هبة طوجي في 31 أيار، حفلاً على مسرح «الأولمبيا» الفرنسيّ، شاركت خلالَه المغنيّة البلجيكيّة- الكندية لارا فابيان الغناء. فابيان المعروفة بدعمها للكيان الصهيوني غنّت باللغة العبريّة في احتفال التأسيس الستّين للكيان في عام 2008.

وقبل أسابيع ضجّت مواقع التواصل الاجتماعيّ بإعلان شركة «بيبسي» تحت شعار «خليك عطشان»، شارك فيه كلّ من نوال الزغبي، عمرو دياب وأحمد السقا ولاعب كرة القدم المصريّ محمد صلاح وآخرون، متجاهلين دعوات مقاطعة الشركة المتورّطة مع الكيان الصهيوني.

أما الفنّان المصريّ محمد رمضان فلم ينجح في حذف حادثة الصورة الشهيرة له مع المغني «الإسرائيليّ» عومير آدام في دبي، من ذاكرة الجمهور.

الاستخفاف بعقول الناس وجراحهم هو مؤشر إلى الانحدار الأخلاقي الذي وصل إليه هؤلاء ومن يقدمهم على شاشته.

أخبار ثقافية

رحيل «المعلم» صاحب عتبة الألم

نعت نقابة الفنانين والأوساط الثقافية والفنية السيناريست والروائي الفلسطيني حسن سامي يوسف الذي توفي صباح يوم الجمعة 2 من آب عن عمر 79 عاماً في دمشق بعد مسيرة أدبية وفنية غنية بعشرات المؤلفات والأعمال الدرامية.

أسس الراحل الذي يناديه محبوه بـ«المعلم» مع عدد من الشبان «فرقة المسرح الوطني الفلسطيني»، وكتب نحو 20 عملاً فنياً، بين الرواية والسيناريوهات والمعالجات الدرامية وله عدد من الإصدارات الأدبية في الرواية منها «الفلسطيني- الزورق – رسالة إلى فاطمة- بوابة الجنة- فتاة القمر- عتبة الألم». وكتب في السينما... «قتل عن طريق التسلسل- الاتجاه المعاكس- غابة الذئاب – يوم في حياة طفل – بوابة الجنة».

كتب العديد من المسلسلات منها «شجرة النارنج – الشقيقات- نساء صغيرات – أسرار المدينة – أيامنا الحلوة- قبل الغروب- قلب دافئ- حكاية خريف- رجال ونساء- الانتظار- الغفران- زمن العار- السراب- الندم – فوضى». كما نال عدداً من الجوائز في مهرجانات عربية ومحلية. كما ألف كتاباً بعنوان «هموم الدراما» تحدث فيه بإسهاب عن الدراما السورية ومشكلاتها.

اغتيال قادة المقاومة وحظر إنستغرام

أعلنت ماليزيا حظر الوصول إلى منصّة إنستغرام، بعدما عمدت إلى حذف صور رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، إسماعيل هنية، التي نشرها المستخدمون بعد عملية اغتياله. ونشر رئيس الوزراء الماليزي، مقطع فيديو على فيسبوك يظهر مكالمة هاتفية جمعته بهنية، مقدّماً تعازيه بعد عملية اغتياله. إلا أنّ إدارة فيسبوك التابعة لميتا حذفت منشور رئيس الوزراء المعروف بدعمه للقضية الفلسطينية، الأمر الذي دعا به إلى وصف الموقف بالعمل «الجبان».

كما حجبت تركيا يوم الجمعة 2 آب موقع إنستغرام دون تبرير واضح، بعد اتهامات من مسؤول تركي بأن المنصة تمارس الرقابة على منشورات التعازي باغتيال هنية. وتتعرّض ميتا لانتقادات بسبب تحيّزها المطلق للرواية الصهيونية وكمّها الأفواه المناصرة لفلسطين. وفي محاولة مضلّلة منها للإيحاء بأنها توسّع هامش حرية التعبير للأصوات الفلسطينية على الإنترنت، أعلنت في بداية الشهر الحالي، عن تغيير في سياستها يسمح باستخدام كلمة «شهيد» المحظورة على منصاتها، إلا أنّ ميتا تعمّدت إبقاء سياستها الجديدة غامضة، بطريقة تفتح مجالاً للتأويل.

كانوا وكنا

لوحة تمثّل معركة ميسلون

الولادة المبكرة للتناقضات.. إجهاض التاريخ والتيار التدميري

كما صار واضحاً فإنّ انعدام المخارج والصيغ أمام النظام المنقسم طبقياً للحفاظ على هذا الانقسام، في الوقت الذي وصلت فيه التناقضات على مختلف المستويات إلى حافة تهديد النوع والحضارة ككل، إنّما يدفع إلى مسار تدميري متطرف. وهنا نظرة في منهجية التدمير للإجابة المبكرة على التناقضات، وإجهاضها.

■ د. محمد المعوش

استعانة التدمير بالقاعدة الموضوعية المادية

ظهر مبكراً أن ممارسة التدمير لدى العقل والقوى التي تحاول الحفاظ على هيمنتها لا تسير خارج التناقضات الموضوعية وقواها الممثلة لها، أي أنّها لا تسير بشكل إرادوي بمعزل عن التناقضات الموضوعية التي تتطلب الحل على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والعقلية–الروحية، إلخ. وليست الثورات الملوَّنة المضادة إلا توظيف القوى الاجتماعية التي تعبر عن تلك التناقضات لمصلحة تيار التدمير. فالشعارات التي تحملها تلك الثورات من «حب الحياة» إلى «الديمقراطية» وغيرها كانت دليلاً مبكراً على توظيف جوهر التناقضات –وتحديداً «إلى جانب القضايا الاقتصادية والسياسية المباشرة» قضايا الاغتراب وما تحمله من سعي للفعالية الفردية وإثبات الوجود– توظيفاً لمصلحة التفتيت وضرب الدول ووحدة المجتمعات. والبحث المعمّق في تطور هذا التوظيف لجوهر التناقضات التي تحتاج إلى حلّ –من قضايا الهوية ومسائل العائلة والعلاقة بين الدولة والفرد، والمجتمع والفرد بشكل عام، وقضايا تعظيم دور الفرد، وغيرها– يُظهر مساراً اعتُمِدَ دائماً لدى القوى التي تحاول الحفاظ على هيمنتها، وهو التفجير المبكر للقضايا بهدف إجهاضها. وهذا ما سنمرّ عليه تالياً، ولكن ما يهمّنا في هذا القسم هو أنّ مسار التدمير يعتمد على التناقضات الموضوعية، ولا يجري فرضه اعتباطياً وقسراً «بمعزل عن الأدوات القسرية التي تستفيد منها القوى التي تحاول تثبيت هيمنتها». وبالتالي فإن المشروع النقيض للحفاظ على الحياة والحضارة البشرية يفترض حلاً موضوعياً لتلك التناقضات، لا دفاعاً يعتمد أدوات النظام القائم وقاعدته التي تعظّم من تلك التناقضات. وفي قلبها تغيير القاعدة المادية للمجتمع المنقسم تاريخياً، الذي هو المجتمع الطبقي طوال تاريخه، والانقسام بين الفرد والمجتمع تحت القضية الفلسفية «انقسام الذات والموضوع»، وما يعنيه ذلك من دمجِ الفرد بالمجتمع وحل قضية الاغتراب، وتحويل الفرد «الجماعة» إلى كيان فاعل تاريخي سياسي، بالضد من نمط حياة الاستهلاك والسلبية التاريخية، وتحويل مسألة تقرير المصير إلى قضية ممارسيّة يومية، واقتصادياً يتطلّب ذلك تجاوزاً للاقتصاد البضاعي الذي هو اليوم النسخة الراهنة من نظام الانقسام الطبقي.

الولادة المبكرة والإجهاض وحساسيتها

هذا التعقيد في المشهد، أي إذا كان «الحل المبكر»/«التفجير» لتلك التناقضات يعني إجهاضها، فإن ذلك لا يعني أن جوهر تلك القضايا غير حقيقي وموضوعي. وبالتالي هذا لا يفترض أنّ على المشروع النقيض أن يعادي القضايا المطروحة والتي يعمل العقل والقوى التدميرية على تفجيرها، بل أنْ يدفع إلى حلّها ولكن دون أنْ ينكر السياق التاريخي القائم، أيْ دون أن يتجاهل تجهيز الواقع الاجتماعي لإمكانية حل تلك التناقضات التي لا يمكن أن تجري ولادة حلها سريعاً، ويعطيه خطة زمنية دقيقة حول متى يجب أن يطرح حل تلك التناقضات على جدول الأعمال. هذا يعني أولاً حرمان التيار التدميري من القوى الاجتماعية–التاريخية التي يوظّفها لصالح التدمير وتوظيفها النقيض لصالح مشروع البناء الحضاري. ولكنه يعني أيضاً أن يستمد من الحركة التاريخية مصادر قوى مضاعفة هي التي ستؤمن القدرة على الصمود، وهزيمة التيار التدميري.

أحد أساليب القوى الرجعية للحفاظ على هيمنتها اليوم هو التفجير المبكِر للقضايا بهدف إجهاضها لا بهدف الحلّ الثوري للتناقضات

أمثلة على التفجير المبكر للتناقضات

الواقع يعجّ بالأمثلة حول التفجير المبكر للتناقضات من قبل التيار التدميري، وهي ما سميناه بـ«خطر الشيوعية المبكرة» في مادة سابقة «عن «الشيوعية المبكّرة» وتموضعها الفاشي البربري». ومن الأمثلة مثلاً قضية «تدمير الدولة» على عكس ما طرحت الماركسية حول فكرة «اضمحلال الدولة» «أي عندما تنتفي الحاجة إليها»، وقضية «تدمير العائلة» أيضاً على عكس ما طرحت الماركسية حول مسألة تجاوز «طبيعي» للعائلة ككيان اجتماعي تاريخي. وقضايا الهوية الفردية، التي هي خارج الهويات المطلقة والثابتة، بل اعتبار الهويات الفردية والاجتماعية مسائل تاريخية متحولة ككل ظواهر الواقع. فعلاً هي قضايا «حساسة»، ولكنها اليوم قضايا مطروحة موضوعياً ولا يمكن الهرب منها. فمثلاً قضية الدولة تعني التنظيم الاجتماعي وكيفية إشراك الجماهير في إدارتها، كقضية لينينيّة مركزية، وبالتالي في معناها النفسي والعقلي والروحي تعني تحويل الأفراد إلى كيانات سياسية تاريخية فاعلة على الضد من الاغتراب وقتل الفعالية العقلية «العقلانية»، الذي مصدره النمطُ الانقسامي بين الفرد والمجتمع، وهذا الإشراك لا يعني فقط تجاوز الإنتاج البضاعي في بعض قطاعات الإنتاج بل تجاوزه فيها كلها، وتحويل لتنظيم العمل ونمط الحياة ككل، وهنا يمكن العودة مثلاً إلى بعض كتابات ستالين في نقاش قضايا الإنتاج البضاعي في الاتحاد السوفييتي، والتي حاول فيها الإشارة إلى التناقض المركزي، أي التناقض بين العمل الروحي والعمل الجسدي «الذي هو أحد تبعات الانقسام الطبقي التاريخي»، الذي يطرح نفسه علينا اليوم بشكل ملحّ، وفي نقاشاته تكلّم ستالين عن بقاء ذلك التناقض في الاتحاد السوفييتي ضمن حدود موضوعية كالفصل بين العمال في المعمل مثلاً وبين المدراء في ذلك المعمل.

بالتالي، فإن قضية الدولة مطروحة على جدول الأعمال، ولكن ليس خارج سياق تحضير القوى البشرية لحل قضية الدولة. على هذا المستوى من تحويل كل التنظيم الاجتماعي–السياسي يجب النقاش بغاية تجاوز النمط الحالي من الحياة الاستهلاكية والاغترابية والمؤسِّسة للتدمير الراهن العقلي والجسدي والسياسي والاجتماعي. أما قضية العائلة، فإنّ الواقع الاقتصادي والاجتماعي والأمني–السياسي الراهن يقتلها، وليس الماركسيّون الكلاسيكيّون هم من قتلوها، ومجرّد نظرة سريعة على حالة العائلة اليوم، من قضية عدم القدرة على إنشاء عائلة بسبب التشظي بين الأفراد، الذي هو ناتج عن اغتراب الفرد عن نفسه، وعن غيره، فكيف به أنْ ينجح في أن يتلقى مع غيره في علاقة لها روابطها الروحية والنفسية إذا كان هو نفسه فاقداً لتعريفه لنفسه ولحاجاته الموضوعية، لا الاستهلاكية، ما يمنع بالتالي من التقاء الأفراد على قضية حياتية عامة تجعل من علاقتهم قابلةً للحياة، وهذا ليس فقط على مستوى العائلة بل الصداقات أيضاً وكل علاقة اجتماعية أخرى. إضافة إلى ذلك هناك الأزمة الاقتصادية التي تمنع إمكانية إنشاء أسرة، ومسألة إتاحة الوقت لتربية الأطفال التي صارت تقوم بها اليوم «دور الحضانة» على حساب الأسرة، وقضايا تشظية العائلة القائمة أصلاً في واقع التهجير والمنافي التي تعيشها كل شعوب العالم في ظل التحوّل في طبيعة الطبقة العاملة في العالم، وصيرورتها فعلاً طبقة عالمية عابرة للحدود. وقضيّة الهويات تحتاج إلى نقاش منفصل لا يَسمح به هنا ضيقُ المساحة.

خلاصة أولية

إنّ الدولة والعائلة كأمثلة تقدّم دليلاً على مستوى التناقض الذي وصلته الظواهر، والتي يعمل التيار التدميري على طرحها المبكر، وبالتالي تفجيرها؛ إجهاضها. ولكن هذا يتطلب أن يضعها المشروع النقيض على جدول الأعمال، وفي مواجهة تيار التدمير العالمي.